

# الوثائق التاريخية

تأليف

محمد أحمد حسين

لغائيه في التربية والآداب

دبلوم معهد المكتبات والوثائق بجامعة لندن

دبلوم في اللغة اللاتينية من جامعة براين

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٤

1841

1841

1841

1841

1841

1841

1841

## موضوعات الكتاب

تصدير . . . . . (ج)

### الفصل الأول

نشأة دور الوثائق . . . . . ١

### الفصل الثاني

التعريف بالوثائق . . . . . ٩

### الفصل الثالث

الأرشيفات الفرنسية . . . . . ١٦

النظم واللوائح . . . . . ٢٠

وثائق الولايات . . . . . ٢٣

المجلس الأعلى للوثائق . . . . . ٢٥

إدارة الأرشيفات الفرنسية . . . . . ٢٦

### الفصل الرابع

الأرشيفات البريطانية . . . . . ٢٧

النظم واللوائح . . . . . ٣١

تجديد الاطلاع . . . . . ٣٢

المطبوعات . . . . . ٣٢

### الفصل الخامس

الأرشيفات الأمريكية . . . . . ٣٥

النظم واللوائح . . . . . ٤١

نظم المراجع والإرشاد . . . . . ٤٣

(ج)

٤٥	•	•	•	•	•	•	قسم الصرف في الوثائق ومراكز الوثائق
٤٦	•	•	•	•	•	•	قسم سجل الحكومة الاتحادية
٤٧	•	•	•	•	•	•	الجنة القومية للتطبيقات التاريخية
٤٨	•	•	•	•	•	•	المجلس القومي للوثائق
٤٩	•	•	•	•	•	•	مكتبة فريكن روزك

## الفصل السادس

٤٩	•	•	•	•	•	•	الأرشيفات الاسبانية
٥٠	•	•	•	•	•	•	الأرشيفات الايطالية
٥١	•	•	•	•	•	•	الأرشيفات الألمانية
٥٢	•	•	•	•	•	•	إدارة الأرشيفات

## الفصل السابع

٥٨	•	•	•	•	•	•	الأرشيفات والوثائق المصرية
٦٤	•	•	•	•	•	•	الوثائق المصرية منذ الفتح العربي
٦٩	•	•	•	•	•	•	الوثائق المصرية منذ عهد محمد علي
٧٥	•	•	•	•	•	•	الوثائق والنظم
٨١	•	•	•	•	•	•	أرشيفات ووثائق الوزارات
٨٢	•	•	•	•	•	•	أرشيفات ووثائق وزارة العدل
٩٠	•	•	•	•	•	•	المخطوطات التاريخية بالقصر الجمهوري
٩٤	•	•	•	•	•	•	الشهر العقاري والتوثيق
٩٧	•	•	•	•	•	•	التوثيق الشرعية
١٠٠	•	•	•	•	•	•	المكتبات والوثائق

## الفصل الثامن

١٠٣	•	•	•	•	•	•	ما نريد لنا
١٠٩	•	•	•	•	•	•	المراجع العربية
١١١	•	•	•	•	•	•	المراجع الانجليزية
١١٣	•	•	•	•	•	•	كشاف

## بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

من السير يمكن ، أن يتناول الدارس ماخى الإنسانية ، فيكشف من مكتونه ويحلو حقائقه ، دون أن يخلص من آثار العصر الذى يعيش فيه .

والذى وصلنا عن تاريخ البشرية ، صور مختلفة لأمثال هؤلاء الكتاب الذين كتبوا متأثرين بروح العصور التى أثرت فيهم والتزمات التى دفعتهم ، فثيو سيدد Thucydides<sup>(١)</sup> المؤرخ الإغريق المعروف غلبت عليه روحه الخطابية ، وتاسيت Tacitus<sup>(٢)</sup> المؤرخ الرومانى طغت عليه نزواته الفنية ، ويوليوس قيصر حين دون ما دون من غزواته وحروبه كان جل همه الدفاع عن رأيه وسياسته .

أما عن العصور الوسطى فقد طبعها الروح الدينية وصدر التاريخ تسوده تلك الروح ، وفرغ مؤرخو الإسلام إلى السياسة ولم يعبروا جانب الناحية الاجتماعية اهتماماً إلا فى القليل .

وكانت الحال عند مؤرخى القرن التاسع عشر عامة ، البعد بالحديث عن الشؤون الاقتصادية ، بل حين قد انجهوا إلى تناول الشؤون السياسية لحسب ، وأخيراً أخذ الماركسيون بنظرية التفسير الاقتصادى للأحداث التاريخية .

وفى الحق إن التاريخ ليس شيئاً دون شئ ، بل هو كل هذه العناصر مجتمعة ، والباحث المدقق جدير به ألا يضل النظر عما وراء تلك الأمور المختلفة ، من سياسة واجتماع واقتصاد ودين وما إلى ذلك من كل ما يمس المجتمع ويؤثر فيه .

ولم يعد التاريخ الآن صفحة تمجد فيها مآثر الملوك والعظماء ، بل هو سجل حافل يجمع للشعوب كما يجمع للحكام ، ويدون عن الأفراد كما يدون عن الجماعات ، ويتناول المجتمع وما فيه من مظاهر واتجاهات ، وأصبح همه دراسة الإنسانية من حيث هى ، وما يتماورحها ، ويعرض لها من مشئون الحياة .

(١) عاش حوالى ٤٧١ - ٤٠٦ ق.م

(٢) كان قصلاً ومؤرخاً لهيرا ( ١٢٠ - ٥٠ م ) .



لذلك كان هم المؤرخ الصادق أن يجمع كل ما يمس الحياة ويصورها واضحة  
جلية في جميع مظاهرها وشئ نواحيها ، وكان أهم مند للمؤرخ الذي يريد أن يصل  
إلى الحقيقة غير مشوهة ولا مشكوك أن يرجع إلى آثار الأول وما خلفوا من وثائق  
هي أصدق محدث ، بل هي المعين الأول الذي نستقي منه ونعتمد عليه .

وفي ضوء هذا النهج الحديث أخذت الجامعات ، تعنى بدراسة علم الوثائق <sup>(١)</sup> .  
كما أخذت الجامعات التاريخية تهتم في جمع الوثائق لتستخلص منها الحقائق  
وتستلهمها إخبار السلف . ففي فرنسا مثلاً أسست « جماعة الدراسات التاريخية »  
(Comite des Travaux Historiques) وأسند إليها جمع وثائق التاريخ الفرنسي  
ونشرها (Documents inedits de l'histoire de France) .

وبدئ في ألمانيا منذ عام ١٨٣٧ بمجموعة « حوليات التاريخ الألماني »  
(Jahrbücher der deutschen Geschichte) .

إن تاريخنا تاريخ متصل الحقب متشعب النواحي ، قد اختلفت فيه وجهات النظر  
ولكل باحث فيه رأي ، وقد لبست الأزمان بوثائقنا التاريخية ففرقتها أيدي سبأ ،  
وأبادت منها ما أبادت وطوت منها ما طوت .

من هنا كان علينا أن نجهد في جمع هذا التراث المشتت ونشره . لنفيد من دراسته  
عافدين العزم هل أن يكون لنا فيه رأي قويم على هدى وعينا الجديد ، ذير متأثرين  
بما كتب عنه هنا وهناك .

لم أقصد بحقي هذا أن أدرس أصول علم الوثائق ، بل هي أن أجلو ما كان  
للدول من نهج بصدد الوثائق ودورها ، علنا نفيد مما كان اغترافاً في هذا السبيل ،  
وقد عرضت لأنواع الوثائق المصرية ، في غير استقصاء ، وذكرت كيف أننا لم نمن  
بها العناية التامة ، وإن دور سبأ لتاريخنا لم تكن غالباً مستفاد من هذا المعين ، ولعل  
المعنى في ذلك أن هذا التراث لم يحسب له أن يجمع وينظم ويصنف وينشر حتى  
يفيد منه الباحث دون عناء أو جهد .

وإني لكثير الأمل في أن فكرة دار الوثائق التاريخية القومية ، خير ما يحقق  
لنا هذا الرجاء .

وأود أن أضعف شكى زميلي الفاضل الأستاذ إبراهيم الأبياري لمعاونته  
في تصحيح كثير من المسائل اللغوية .

محمد احمد مصبح

مصر الجديدة في | رمضان سنة ١٣٧٣  
| مايو سنة ١٩٥٤

<sup>(١)</sup> يطلق عليه بالألمانية Diplomatik أو "Urkundenlehre" .

## الفصل الأول

### نشأة دور الوثائق

كانت الأرشيفات ( دور الوثائق ) ، أول ما كانت جزءاً من المكتبات تتصل بها وتحفظ فيها الوثائق المتنوعة ، وقد خلف لنا آشور بانيبال ، فيها خلف أرشيفات بنوى ، كما ترك المصريون القدماء أمثال هذه الدور لوثائق أرشيفات تل العمارنة ، كما وجدنا بمبايد اليونان في ديلوس ودلفي أرشيفات أخرى للقوانين ، وقد بدأ حفظ الأباطرة الرومان قراراتهم في قصورهم وفي معابدهم . أما في العصور الوسطى ، حيث تعددت السلطات وتوسعت الامتيازات وساد الإقطاع ، كان لكل ناحية ذات سلطان أرشيفها الخاص بها الذي يشير إلى مالها من حقوق وامتيازات والذي كان منفصلاً عن الأرشيف الذي كان للملك خاصة . ولعل أهم ما وورثته أوروبا من ذلك عن العصور الوسطى هي الوثائق الكنسية ، إذ كانت الكنائس في تلك العصور بيعة عن تقلبات الحروب وبما من من الهب والسلب ، وفي الجملة فقد كانت الوثائق مكمولة للملكية ( Titres de Propriétés ) وضمانات للامتيازات ( Garanties de Privilèges ) يرجع إليها في كل ما عسى الحقوق القضائية ( Valeur Juridique ) ، فلم تكن بذات قيمة عليبة وإن كانت ذات نفع عملي ( Valeur Pratique ) يتخذ منها رجال القانون معتمد في إحقاق حقوق الملوك ( L'arsenal où les juristes de la couronne cherchaient des armes pour faire valoir les droits du roi ) .

وقد عرفنا الملوك أرشيفات قارة في قصورهم ( Stataria ) وأخرى متقلة ( Viatorin ) يحملونها معهم . ومحدثا التاريخ أن قليب أغسطس عام ١١٩٤ م فقد كثيراً من وثائقه في حربه مع رنشارد قلب الأسد ، وكان ذلك حافزاً لأعوانه أن يستنسخوا كل ما يمكن نسخه من وثائق وعقود ، وأودعوا هذا كله في صناديق خشبية عرفت باسم



بل أصبحت أيضا مركزاً للدراسات التاريخية ومرجعاً للبحوث العلمية وقد قال أحد العلماء في هذا الصدد :

Elles sont considérées, non plus seulement, ou surtout comme des arsenaux de preuves juridiques mais comme des réservoirs de renseignements historiques<sup>(١)</sup>.

لقد برزت الحاجة التاريخية والقيمة العلمية للوثائق وأصبحت مادة التاريخ والبحوث ،  
الكتب التي نكتبها الآن ليست إلا وجهات نظر وتفسيرات للوثائق ، أما الوثائق  
فهي في مادة هذه الكتب ، لذلك اعتبرت دور الوثائق جرن التاريخ ( Grenier )  
( de l'histoire ) كما يقول الفرنسيون ، على أن بعض العلماء يرون أن الأرشيف أو دار  
الوثائق يجب أن تضم إلى الماضي صفحات الحاضر بمعنى أنها يجب أن تجمع وثائق  
الحاضر وقد عبر عن هذا الرأي العالم شفيزر ( Schweizer ) حيث يقول إن الأرشيف  
الحقيقي يجب أن يجمع إلى ناحية العلمية الناحية العملية .

Ein richtiges Archiv muss beides vereinigen Wissenschaft und Praxis.

لقد شاهد القرن التاسع عشر نهضة عظيمة في تأسيس دور الوثائق القومية ،  
ففي عام ١٨٢٩ أسست الدفترخانة المصرية ( دار المحفوظات بالقاهرة ) ووضعت لها لائحة  
قررها المجلس الملكي بتاريخ ١٩ يناير ١٨٣٠ الموافقة عليها وإن كنا لم ننته إلى هذه اللائحة  
ثم وضعت لها بعد ذلك لائحة مفصلة هي لائحة ٧ ذي الحجة ١٢٦٢ هـ ( أغسطس  
سنة ١٨٤٦ ) وهي دار المحفوظات بالقاهرة وبضم المحفوظات التاريخية بمأبدن . وقد وضعت  
هذه اللائحة أنواع الوثائق المستدبة مثل حجج أوقاف الميرى وسندات الزمام وغيرها .  
وقد كانت هذه اللائحة مساهمة للنظام الفرنسي لحدا كبير ، أما في إنجلترا فقد صدر  
في عام ١٨٣٨ القانون الإنجليزي الذي نظم الوثائق البريطانية بتجميعها ووضعها تحت

La Science des Archives (Revue Internationale des Archives 1895-1896, p.7-25) (١)

Schweizer : Geschichte des Züricher Staatsarchivs, Zurich, 1894 p. 3. (٢)



إشراف أحد القضاة ( Master of the Rolls ) . وقد وضع الحجر الأساسي لمدار الوثائق البريطانية في ( ٢٤ مايو ١٨٥١ ) أما في فرنسا فان مرسوم ( 7 Messidor II ) ( ٢٥ يونيو ١٧٩٤ ) جعل الاطلاع على الوثائق من حق كل مواطن . ولم يقف الأمر عند تأسيس الدور القومية للوثائق بل أسست أيضاً دور وثائق التاريخية ، ففي مدريد ( Archivo General Central ) وفيها أيضاً ( Archivo Historico Nacional ) . ورى في كولن بألمانيا ( Historisches Archiv ) .

ولم يقتصر الأمر على تأسيس دور الوثائق بل عني العلماء بمحصرها والتعريف بها فأصدر العالم الألماني ( Burkhardt ) عام ١٨٨٧ سجلاً بالأرشيفات الألمانية وغير الألمانية في الممالك المجاورة <sup>(١)</sup> ، وقد أصدر مدير الوثائق في بلجيكا عام ١٨٧٦ موجزاً للوثائق في الأقاليم وضعه لوزير الداخلية .

“Un Tableau Synoptique des Archives de l'Etat dans les provinces présenté à M. le Ministre de l'Intérieur par M. l'Archiviste Général”

وفي فرنسا أصدر بوردييه ( Bordier ) عام ١٨٥٥ كتاباً بعنوان :

Les Archives de la France ou histoire des Archives de l'Empire, des Archives des Ministères, des départements, des hôpitaux, des greffes, des notaires, etc.

ولم يكن هذا السجل كاملاً في عصره فكتب « بانير » ( Pantier ) في سنة

“Bibliothèque de l'Ecole des Chartes” عن حالة هذه الأرشيفات

“Etat des Inventaires sommaires et des autres travaux relatifs aux diverses archives de la France au 1<sup>er</sup> Janvier 1875”

وأتى هذا السجل فيما بعد لانجلو وشنين ( Langlois Stein ) في الفترة

من ( ١٨٩١ — ١٨٩٣ ) . ولم يقتصر الأمر على إنشاء هذه السجلات التي تحصر كنوز

Hand und Adressbuch der deutschen Archive im Gebiete des Deutschen Reiches. (١١)  
Luxembourg, Oesterreich, Ungarn, der russischen Ostereprovinzen und des deutschen Schweiz  
Leipzig, 1887.

الوثائق ، بل أخذت المجلات الخاصة بالأرشيفات تنشر بأخبار دور الوثائق.  
 ففي عام ١٨٣٤ ظهر في مبرج مجلة (Zeitschrift für Archivkunde, Diplomatie und Geschichte) تحت إشراف العالم هوغر (Hofer) وارهارد (Erhard)  
 وكان بورخارد (Burkhardt) يشرف في لينز على مجلة (Korrespondenzblatt der deutschen Archive, Organ für die Archive Mittel-Europas)

وكان يصدر في بافاريا مجلة (Archivalische Zeitschrift) تنشر عن وثائق  
 تلك الأقاليم ويقوم على تحريرها منذ عام ١٨٧٦ العالم لوهر (Loher). وقد احتجبت  
 هذه المجلة أثناء الحرب العالمية الأخيرة ثم عادت للظهور عام ١٩٥٠، أما في بريطانيا  
 فنذ عام ١٨٦٩ أخذت لجنة المخطوطات التاريخية (Historical Manuscripts Commission)  
 تجمع البيانات عن الوثائق والمخطوطات التاريخية التي تعين على دراسة  
 التاريخ الإنجليزي والقانون السنوي والأدب والفنون ، وتمنى بوجه خاص  
 بالوثائق الأقلية ، وقد صدر عنها ما يرى عن ٢٠٠ مجلة من المطبوعات<sup>١١</sup>  
 ومنذ عام ١٩٤٥ وضع أساس لسجل قومي للوثائق (National Register of Archives)  
 تقوم هذه اللجنة على تنظيمه وترتيبه ترتيباً اقليمياً وفيه تحصر الوثائق الاقلية  
 وتشير إلى أماكنها في مجلة (Bulletin of the National Register of Archives)  
 وتقوم جمعية الوثائق البريطانية (British Records Association) بالاشتراك مع هذه  
 اللجنة ودار الوثائق البريطانية (Public Record Office) بإصدار مطبوعات تعين  
 على التعرف على الوثائق في جميع أجزاء بريطانيا وهي تصدر مجلة الوثائق (Archives)  
 تسجل فيها نشاطها وأخبارها وتقوم أيضاً بالاشتراك مع جمعية المكتبات البريطانية  
 على إصدار (Year's Work in Archives) ويبين هذا المؤلف كل ما يهم الباحث  
 معرفته عن الوثائق وما آتخذ من أعمال أثناء العام.

ليس مهي أن أحصر المجلات والمطبوعات التي تصدر في أنحاء العالم عن الوثائق  
 ولكن حسبي أن أشير إلى الاهتمام والناية في بعض الدول إلى تأسيس الهيئات العلمية

والمجلات التي تسمى بالوثائق وتنظيمها وتيسير الاطلاع عليها، فقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٣٨ مجلة (The American Archivist) وهي لسان حال جمعية أمناء الوثائق (Society of American Archivists) وصدر في الهند منذ عام ١٩٤٧ مجلة (The Indian Archivist) وقد أصدرت جمعية أمناء الوثائق الألمانية في مدينة درسدورف منذ عام ١٩٤٨ مجلة جديدة تسمى (Der Archivar). ويقوم قسم الوثائق بوزارة الداخلية في ألمانيا الغربية منذ عام ١٩٥١ بإصدار مجلة تسمى (Archivmitteilungen). وصدر في إيطاليا منذ عام ١٩٤١ مجلة (Notizie degli Archivi di Stato) ثم أخذ اليونسكو يوجه نشاطه إلى الوثائق وتنظيم العلاقات الدولية بشأنها فأسس عام ١٩٤٨ المجلس الدولي للوثائق (Conseil International des Archives) وأصدر تحت إشرافه، الاشتراك مع هذا المجلس مجلة دولية تطلع العالم على النشاط العلمي في الدول المختلفة بشأن الوثائق وهي مجلة (Archivum)<sup>(١١)</sup>. ثم أخذ هذا المجلس بمقدّم المؤتمرات الدولية لدراسة المشاكل الدولية وتنسيق الشروط فأخذ على عاتقه إنجاز ما تخلف من شروطات المهد الدولي لتعاون الفكري « International Institute of Intellectual Cooperation) ونحن نعلم أن هذا المهد كان قد أصدر عام ١٩٣٤ دليلاً دولياً لدور الوثائق في أوروبا<sup>(١٢)</sup>، وكان يهدف إلى إصدار أجزاء أخرى. ولكن هذا الهدف لم يتحقق وتوقفت البحوث في هذا الصدد، فأخذ المجلس الدولي للوثائق في دراسة مشروع تقدم به رئيسه السابق العالم الفرنسي (Samurati) برسي إلى طبع سجل كامل للمراجع التي تدين المؤرخين والباحثين على معرفة دور الوثائق لقومية والمحلية في الدول، وقد استقر الرأي على طبع « ملحق جيولوجرافي » للدليل الدولي الذي أصدره المهد الدولي لتعاون الفكري إلى أن يتم تحضير الأجزاء الأخرى

Archivum, Revue internationale des Archives publiées par les Archives de l'Unesco (١١)  
et du Conseil International des Archives.

Institut International de Coopération Intellectuelle - Conseil International des Archives (١٢)  
Paris 1934



من الدليل المذكور، وقد عند اليونسكو هذا المشروع وأرسلت عام ١٩٥٠ أسئلة إلى الدول المختلفة لتحديد ما أنجز من أعمال بشأن الوثائق في الدول الأوروبية في الفترة بعد عام ١٩٣٤ وفي الدول الأخرى من عام ١٩١٠ - ١٩٥٠) وقد قام بتحضير الأعمال روبرت هنري بوتير Robert Henri Bouter أمين الوثائق بإدارة أرشيفات الفرنسية وقد أصدر المجلس هذا المصحح الجيولوجيا في عام ١٩٥١ بعنوان :

" Répertoire sélectif de Guides des Archives " (١)

تم نشر هذا في أحد أعداد مجلة The Journal of Documentation وما هو جدير بالذكر أن الدول أخذت تهتم العناية كلها بدور الوثائق القومية كمصدر هام من عناصر الثقافة القومية ولستودع الأول لأدوات البحث في التاريخ القومي، وأكبر شاهد على هذا الاتجاه أن « إدارة الوثائق الفرنسية » التابعة لوزارة المعارف أصدرت منشوراً في ٧ أبريل ١٩٤٩ بإنشاء مركز خاص للبحوث المتصلة بتاريخ فرنسا ومركز « دار الوثائق القومية » ويسمى هذا المركز (Centre d'Informations - recherche d'histoire de France).

والفرض من هذا المركز هو تنسيق لبحوث التاريخية في جميع فرنسا تم إعداد جيولوجيا من التاريخ الفرنسي استرشاداً بالجيولوجيا الدولية للمعلومات التاريخية (Bibliographie Internationale des Sciences Historiques) وهكذا أصبحت مهمة دور الوثائق في العصر الحديث العناية بالتاريخ القومي وتجميع أدوات البحث التي تبين على رفع مستوى البحوث التاريخية فأصبحت دور الوثائق « جرن » التاريخ (Grenier de l'histoire) كما يقول الفرنسيون بعد أن كانت كنوزاً ملكية لحفظ الجميع والمستندات الاقطاعية .

## الفصل الثاني

التعريف العلمى للوثائق ( Archives )

لم نحدد أول الأمر وظيفة « الأرشيف » أو « دار الوثائق » ولم نحدد الأركان الهامة التي تحمل الوثيقة ( Document ) « وثيقة أرشيفية » ( Archival Document ) لذلك تشابهت وظيفة المكتبة بوظيفة « الأرشيف » ، وأصبحنا نجد في المكتبات ، أيا كانت ، أرشيفات صناعية ( Artificial Archives ) أي أشتاتا من الوثائق جمعت من هنا ومن هناك كما تجمع لقطع الأثرية أو القطع الفنية على غير نظام أو تنسيق فوجدنا في الأرشيفات مخطوطات أدبية وتاريخية ، وقد ساعد على هذا الخلط أن القوانين نفسها التي كانت تصدرها الحكومات خلت من أي تحديد لمنى الوثيقة التي يصح أن نسمي بحق « وثيقة أرشيفية » . ففي القانون الأساسي الذي وضع للنظم لدار الوثائق البريطانية ( Public Record Office ) والذي صدر في ١٤ أغسطس سنة ١٨٣٨

جاء في المادة المترين منه التعريف التالي :

Records shall be taken to mean all rolls, records, writs, books, proceedings, decrees, warrants, bills, accounts, papers and documents what soever of a public nature belonging to Her Majesty or now deposited in any of the offices or places of custody before mentioned.

وليس من شك في أن هذه الوثائق التي ذكرها القانون لا يمكن أن نسمي أرشيفات إلا إذا توافرت فيها عناصر هامة منوضحها فيما بعد . وفي فرنسا في عهد الوزير كوايير نرى أنه أودع المكتبة الملكية في ذلك الوقت كثيراً من الوثائق التي تعتبر من نوع الأرشيفات وقد كان هذا منذ تراعى عام ١٨٦١ إذ طلب أرشيف الدولة « دار الوثائق القومية » بفرنسا أن تضم إليه بعض الوثائق والخرائط ، وشكلت لجنة لدراسة هذا الموضوع وقدم

العالم رافيسون (Ravison) قراراً مشهوراً فرربه إعادة الوثائق إلى الأرشيف نظير تسليم المكتبة بعض المخطوطات الأدبية<sup>(١)</sup>، وكان هذا إقراراً لمبدأ مهم وهو أن المكتبات يجب ألا تبنى على مثل هذه «الوثائق الأرشيفية» المتصلة بالشئون الإدارية بل عليها الصاية بالمخطوطات الأدبية والتاريخية، على أن ذلك لم يمنع بعض المكتبات من الاحتفاظ بمجموعات من الوثائق ذات الصلة الإدارية فلا يزال بالمكتبة الأعلى باريس وبلنصف البريطاني وبدوا الكتب المصرية وثائق لها الصلة الإدارية. على أن المشتغلين بالأرشفات يرون أن مثل هذه الوثائق تفقد مكانها ما هو ما تسميه «الولاية القانونية» (Legal Custody).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد حدد قانون ٧ يوليو ١٩٤٣ (Record

disposal Act) معنى «الوثيقة الأرشيفية» (Records) بقوله إنها :

(All books, papers, maps, photographs or other documentary materials regardless of physical form or characteristics made or received by any agency of the United States Government in pursuance of federal law or in connection with the transaction of public business and preserved or appropriate for preservation by that agency or its legitimate successor as evidence of the organization, functions, policies, decisions, procedures, operations, or other activities of the Government or because of the informational value of data contained therein).

ونحن نلاحظ أن القانون الأمريكي في تعريفه «الوثيقة الأرشيفية» لم يلزم شكلاً مادياً خاصاً، فقد تكون صورة فوتوغرافية، وقد تكون كتاباً، وقد تكون خريطة ما. ونلاحظ أنها تكون قد عملت أو تسلمت بواسطة إحدى الإدارات الحكومية، إما طبقاً لقانون من القوانين أو خلافاً لها حداً لأعمال الحكومية، على أن يكون محتفظاً بها في إحدى الإدارات، ومن النوع الذي يحفظ كدليل أو بينة أو لاحتوائها على معلومات قد تكون دليلاً أو بينة على قرار ما أو خطة ما أو نظام ما أو أي إجراء حكومي. ونحن نرى

Nichon, Gabriel. Traité Théorique et pratique des Archives Publiques, p. 56-57.

(١)



من ذلك أن القانون قد استثنى من « الوثائق الأرشيفية » كل وثائق المعارض والمكتبات ، كذلك صور الوثائق الموجودة في الملفات ، كذلك النسخ الزائدة من المطبوعات . وقد وضع القانون بما لا لبس فيه ولا إيهام أن أية وثيقة لم تمل أو تسلمها إدارة حكومية لا تعتبر « وثيقة أرشيفية » قانونية فالوثائق الخاصة والمكتبات الخاصة لا تعد وثائق من هذا النوع ، كذلك المراجع التي يستعان بها في دراسة الموضوعات الحكومية وعنصر « الحفظ » ركن هام في تحديد الوثائق ، فالوثيقة الأرشيفية يجب أن تكون محفوظة في مكان حدده القانون وإلا فقدت ركنها هاماً وعنصرها متخفاً لها .

حاول بعض العلماء أمثال السير هنري جنكنسون " Sir Hilary Jenkinson " تعريف « الوثيقة الأرشيفية » وتحديد أركانها فقال :

" Archives are documents drawn up for the purposes of or used during the conduct of affairs of any kind of which they themselves formed a part and subsequently preserved by the persons responsible for the transaction in question or their successors in their own custody for their own reference "

فهو يقول إن الأرشيفات أو « الوثائق الأرشيفية » هي الوثائق التي أنشئت أثناء تادية أي عمل من أي نوع وكانت جزءاً من هذا العمل ، لذلك حفظت لدى الأشخاص المسؤولين عن تصريف هذه الأعمال للرجوع إليها ، وهي لا تقتصر على الأعمال الحكومية بل قد تكون وثائق لميمات أو لأشخاص أو لميمات غير حكومية ، وطبقاً لهذا التعريف يرى ( جنكنسون ) أن الوثائق تتجمع بطريقة طبيعية أثناء تصريف أي عمل من الأعمال فهي أدلة مادة تملئ فيه وهي جزء من هذه الأعمال وهي تشمل لفائف البردى وأدراج الرق والأفلام والأختام وكل ما يحمل خيراً أو أثراً . ونلاحظ أن هذه الوثائق تتجمع طبيعياً فهي لا تتجمع لأن أحداً قد أحضرها لكي يثبت فكرة ما أو نظرية ما ، بل قد تمت هذه بطريقة طبيعية فلها تكوينها الخاص ، وهناك علاقة طبيعية بين أجزائها ، تلك العلاقة التي هي لب أهميتها ، فوثيقة واحدة بمفردها قد لا تدل على شيء ما كما تدل وهي مع أقربائها ما سبقها وما لحقها ، وهذه العلاقة بين

الوثائق هي التي تحدد القيمة العلمية لها وليس من تلك في أن الوثائق التي تعرض للبيع أو المجموعات التي تقتنيها المكتبات والمتاحف تنظر إلى هذه الرابطة التي هي من أهم عناصر الأصالة في الوثائق<sup>١٢١</sup> ويجب ألا يفتىب عنا أن الباحثين يستخلصون من هذه الوثائق أدلة لموضوعات لم تخطر ببال منشئها ، فمجلات ديوان المدارس مثلاً قد يستخلص منها الكثير عن حالة مصر الاقتصادية في عهد محمد علي ، وهي موضوعات لم يقصد محرروها أن يقدموها أدلة لذلك في المستقبل ، بل جل ما كانوا يقصدون إليه إنجاز أعمال إدارية ، ومن ذلك جاءت أهمية هذه الأرشيفات من حيث عدم تخزينها ، لذلك اهتم الباحثون بمسألة « الولاية لقانونية » (Legal Certainty) لهذه الوثائق ، وهي ما يجب أن تكون مستمرة حتى تكون بيّنة عن أيدي الناقلين ، ويقول « جتكفون » إن هذه « الولاية » هي الناصر الأساسي وهي الفاصل بين أية وثيقة عادية وبين الوثيقة الأرشيفية<sup>١٢٢</sup>

Certainty is the difference between the plain document and the archive<sup>١٢٣</sup> .

لقد برزت في العصر الحديث وظيفة « أمين الوثائق » (Archivist) ذلك الذي أصبحت مهمته صيانة هذه الوثائق ثم تنظيمها تنظيمًا علميًا والعمل على نشرها ليستفيد منها طالب البحث ، فهو الذي يقوم بعمل فهارس لها وهو الذي ينشر فصوصها ختمة لأتالاب الحقيقة ، وأصبحت عقيدة هذا الأمين قد - الدليل ، - عمله المحافظة على كل أرتمثل بهذه الوثائق لا يخدم إلا الحق والحق وحده .

His creed the sanctity of evidence, his task the conservation of every scrap of evidence attaching to the documents committed to his charge ; his aim to provide without prejudice or after thought for all who wish to know the means of knowledge. The good Archivist is perhaps the most selfless devotee of truth the modern world produces<sup>١٢٤</sup>.

Jenkinson, Hilary: The English Archivist A new Profession. London, Lewis 1948, p. 5 .

Jenkinson, Hilary: The English Archivist p. 14. ١٢١

Jenkinson, Hilary, ibid. p. 21 ١٢٢

لذلك أخذت الجامعات على عاتقها تخرج من يقوم بهذه المهمة فتم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٢٩ صدور القانون الفرنسي الذي ينظم «مدرسة الوثائق» (École des Chartes) ثم أعيد تنظيمها بقرار في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٦، والقرض من هذه المدرسة إعداد المتفنين بالوثائق التاريخية والمكتبات، ولكنها تصل بوجه خاص على إعداد (Archiviste-Paleographe) فقد جاء في الفقرة الأولى من تنظيمها ما يلي :

« Elle se propose au point de vue scientifique de former des érudits initiés aux disciplines nécessaires à l'intelligence des sources de l'histoire de France particulièrement des textes et monuments du moyen-âge ».

ويختار الطلبة عن طريق مسابقة ويحتضنون تحريراً وشفوياً في اللغة اللاتينية وفي تاريخ فرنسا وفي اللغات الأجنبية، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات يدرس الطلبة خلالها الجيوجرافيا وتاريخ النظم في فرنسا وإدارة الأرشيفات، ومصادر التاريخ الفرنسي الأدبي والسياسي، ولقانون المدني، وآثار الصور الوسطى، ويكلف الطلبة بتقديم رسالة بعد تأدية امتحان في مواد السنة الثالثة تحريراً وشفوياً، ونحن نلاحظ أن الدراسة في هذه المدرسة تدور حول كل ما يتعلق بفرنسا في الصور الوسطى، فهي تخرج من يقومون على دراسة الوثائق الفرنسية ونشرها والتعليق عليها، وقد قال عن ذلك العالم موريس برو (Maurice Pron) في مقال نتج له :

Cette école pendant un siècle a plus qu'aucune autre contribué aux progrès de notre histoire nationale : elle en a recueilli, rassemblé, classé, publié les documents, même elle l'en écrit soit sous forme de monographie soit en des ouvrages généraux (١).

أما معهد فن المكتبات والأرشيفات بجامعة لندن (School of Librarianship & Archives) فقد تغيرت مناهجه بسبب الحرب وأصبح يمنح دبلوماً خاصاً في إدارة الأرشيفات (Postgraduate Diploma in Archive Administration)



بعد أن كان يمنح دبلوماً واحداً في فن المكتبات والأرشيفات وتشرط الجامعة  
للالتحاق بقسم الأرشيفات أن يكون الطالب حاصلاً على درجة جامعية في الآداب  
أو تكون دراسته السابقة وخبرته بحيث تحيطه في مستوى على مساو الجامعيين  
ويدرس الطلبة مدة عامين يدرسون في العام الأول الجيوجرافيا والتاريخ الإداري ،  
البرلماني وإدارة الأرشيفات ، ولاتيني الصور الوسطى والفرنسي التورماندي وتاريخ  
فن المكتبات ودراصة نظم المكتبات ، ثم يقدم الطالب في العام الثاني رسالة عن الوثائق ،  
ثم يتمحن شفويًا . ولا يمنح الطالب الدبلوم إلا إذا أمضى فترة التمرين لمدة عام في إحدى  
دور الوثائق ، والفرص من ذلك كسب الخبرة العملية إلى جانب الدراسة النظرية .

أما في جمهورية مصر فقد أنشئ بجامعة القاهرة معهد للوثائق والمكتبات طبة  
للفانون رقم ٩ لسنة ١٩٥١ وقد نص القانون على أن يعنى المعهد بدراسة الوثائق الخطية ،  
والمطبوع المتصلة بتاريخ مصر ، والعمل على تشجيع الدراسات الفنية والعلمية المتعلقة بها ،  
وتعنى كذلك بدراسة فن المكتبات ، وإعداد المتخصصين فيها ، وباحتل على شعبتين :  
شعبة الوثائق ، وشعبة المكتبات . وتمنح الجامعة دبلوم الوثائق ودبلوم فن المكتبات .

وشرط في قبول الطالب بهذا المعهد أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية  
للقسم الخاص ، أو على شهادة أخرى يمتريها مجلس الجامعة معادلة لها وبشرط أيضاً  
أن ينجح الطالب في امتحان القبول الذي يعقده المعهد ومدة الدراسة أربع سنوات ،  
والدراسة في السنة الأولى عامة حيث يدرس الطلبة اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية  
واللاتينية والتاريخ والجغرافيا التاريخية . ويدرس الطلبة في السنوات الثانية والثالثة  
والرابعة في شعبة الوثائق علم الكتابة المصرية القديمة ، وعلم الكتابة العربية ، وتاريخ مصر  
القديم والاسلامي والحديث ، وعلم الأوراق البردية ، وسراجم التاريخ المصري ، وفن  
المكتبات . وكذلك تمرينات عملية في تصوير المخطوطات والوثائق .

أما في شعبة المكتبات فيدرس الطلبة الفهارس والتصنيف والمراجع وإدارة  
المكتبات وعلم الكتابة العربية وتحقيق النصوص والوثائق وغيرها . وتبين اللائحة

الداخلية توزيع هذه المواد على سنى الدراسة ونظام الامتحان فيها . وقد صدر مرسوم  
باللائحة الداخلية لهذا المعهد في ١٥ أغسطس سنة ١٩٥١ ، وتمس المادة الثانية من هذا  
المرسوم على أنه إذا اختار الطالب شعبة الوثائق وجب عليه أن يتحقق بأحد فروعها  
الثلاثة . وتمس المادة الرابعة على أن يكلف الطلاب القيام بحوث ويتولى مجلس المعهد  
في كل سنة ترتيب هذه الثمرينات والبحوث ، وتعتبر مادة قائمة بذاتها ، وتمس المادة السابعة  
من اللائحة على أن يقدم الطالب في السنة النهائية بحثاً مكتوباً بدلاً من الاختبار التحريري  
أو الشفوي أو الاختبارين معاً في مادة من مواد الامتحان .

جبل هذا التنظيم والتقنين وصياغة المواد .

ليس عني الآن نقد هذه النظم ولكن من المفيد أن تدرس السلطات المختصة  
المسائل الآتية :

١ — هل حددت حاجاتنا وجمعت الإحصائيات التي تكشف عن مطالبنا وورعنا  
للتأهيل التي نسد هذه المطالب ؟

٢ — هل من الضروري في معهد حديث أن يبدأ بهذه الشعب الثلاث التي تدرس  
فيها علوم متصل في كثير من الأحيان بالدراسات في معاهد الآثار ؟

٣ — هل من الضروري أن يمضي لطالب هذا الوقت الطويل في دراسة اللغات ؟  
هل حدد الفرض من هذه الدراسة ، أم هي كثافة عامة أم لانصالحا بالوثائق والمكتبات ؟

٤ — هل حدد الفرض من دراسة التاريخ ؟ إن الفرض يجب أن يتجه دائماً  
إلى دراسة النظم الإدارية والسياسة التي متصل بالوثائق .

٥ — هل حدد الفرض من دراسة آداب اللغات ؟

٦ — إن التقنين "صام ضروري لأمين الوثائق وأمين المكتبة ، ولكن الوقت  
يجب أن يصرّف جهة إلى الدراسة الفنية المتصلة بالوثائق حتى لا يتخرج في المعهد  
طلاب يتفهم الأعداد الفنى المنشود .

٧ — إن شعبة الوثائق تنقصها الوثائق وأدوات البحث ، إتنا نأمل ونحن  
في عهد التنظيم والعمل أن تضع الجامعة من جديد سياسة عملية لمعهد هو الوحيد في العالم العربي  
وسبند إلى المخرجين منه تنظيم الوثائق المصرية والعمل على نشر نصوصها وتحفيظها .

## الفصل الثالث

### الأرشيفات الفرنسية

لقد كانت فرنسا هي النزل الذي احتضن محمد علي في ترتيب دار المحفوظات بالقاهرة  
فجاء في صدر اللائحة الصادرة في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٦٢ أن خوجة المحاسة رومية  
قد قدم تقريراً عن «الجارى في مثل ذلك بحكومة فرنسا»<sup>(١)</sup> لذلك رأيت من الخير  
أن ندرس شيئاً من نظم الأرشيفات الفرنسية ثم مقارنتها بالنظم البريطانية، حتى يمكننا  
في النهاية استخلاص الأسس العامة.

يرجع الفضل إلى الثورة الفرنسية في تكوين الأرشيف القومي الفرنسي (Archives  
Nationales) فهي وإن كانت أحرقت ودمست كثيراً من مخلفات الأقطاع وسكوك  
السودية.

«Les documents qui portaient l'empreinte honteuse de la  
servitude»

إلا أنها جمعت في صمد واحد معظم الوثائق الفرنسية وفتحت للشعب الفرنسي كنوزاً  
كانت مغلقة على الباحثين فوجت للشعب الفرنسي ما كان الاقطاع يحتجزه لنفسه ليظهر  
سنداً مؤيداً لحقوقه المتواصلة، وقد عبر عن هذا الرأي أحد مديري الأرشيف القومي في صمد  
نابليون الثالث وهو الماركيز دي لا بورج Marquis de La Bourde إذ قال في كتابه  
«أرشيفات فرنسا في عهد الثورة» Archives de France pendant la Révolution

«La révolution fut pour les archives ce qu'elle a été pour la  
société elle-même, un épouvantable bouleversement et une  
regeneration. Au foudre et à la torche qui détruisirent, succéda la  
liberté qui féconda, à des dépôts riches de documents accumulés par

(١) لائحة ترتيب المحفوظات سنة ١٢٦٢ هـ : سورة بقم المحفوظات التاريخية بمادري



les siècles, mais fertues aux études et à la publicité succéderont des Archives Publiques, offrant librement en tous ce qui restait de ces trésors historiques" (1).

تقد كانت الوثائق قبل الثورة بيد سلطات متعددة لكن فضاءه واستيازه . وقد بلغ عدد مراكز هذه الوثائق مئتي في ١٠٠٠٠٠ عشرة آلاف مركزاً فكان باريس وحدها إلى عام ١٧٧٠ مئرب من ٤٠٥ مركزاً ثبات مشقت بيد السلطات كما ترى . وكان من عادة الملوك أن يعملوا . مهم وثائقهم . فلما عزم فيليب أغسطس عام ١١٩٤م أمام وتشاور قلب الأسد واستولى هذا على وثيقه : استنسخت كثير من الوثائق ووضعت في صناديق خشبية *la chartre* وحفظت في الموقر . وكان هذا نواة لسكرتارية الوثائق "*Trésor des Chartes*" كما ذكرنا من قبل . وقد حاول الوزير كولبير جمع الوثائق التي تملك الحكومة ، فأرسل في جلب صور الوثائق من الأقاليم ، كما أحضر كثيراً من الوثائق الأصلية ، غير أنه احتفظ لنفسه بكثير منها . وقد سار في نهجه في وزارة المالية المراقب العام "*Morand*" الذي أعد قفراً من القضاة لفتح الأرشيفات من الأقاليم . وقد أسس المراقب العام *Archives nationales* مكتبة المالية (*Bibliothèque des Finances*) وأقام أعاصي مورور (*Morand*) مديراً لها . وقد عمل هذا فهدراً لا وأمر الملكية منذ تاريخها بمكانها . أما المراقب برن (*Bernin*) فقد أصاب إلى المكتبة عام ١٧٦٠ فيها تشروع (*Décret de Législation*) وفي عام ١٧٦٢ أنشئت (*Cabinet d'histoire*) وهذه الأقسام ثلاثة كانت تحت إشراف مورور (*Morand*) . ونقلت عام ١٧٦٤ من فرساي إلى باريس وأطلق عليها (*Cabinet des Chartes*) . وقد قام بعمل فهارس للوثائق التي تبنت الحقوق الملكية ، وأرسل أرسل إلى البلاد الأجنبية لأخذ صور من الوثائق المنصلة بتاريخ فرنسا . ولكن فكرة جمع الوثائق الفرنسية في مكان واحد قبل الثورة لم تكن هي التي خلقت الأرشيف القومي الفرنسي ، ذلك التشريع التوسمي الذي أخذت الثورة من عائقها تنفيذ .

لقد يادر رجال الثورة بالنأي بالوثائق وتنظيمها، فنوا أول ماعتوا بوثائق الجمعية التأسيسية (Assemblée Constituante) وأقيم كلوس (Camus) مديراً لارشيف هذه الجمعية في ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩. وفي ١٢ سبتمبر سنة ١٧٩٠ صدر قانون يحمل لارشيف الجمعية التأسيسية «الارشيف القومي» (Archives Nationales). وفي ١٢ مايو سنة ١٧٩٢ أصدرت الجمعية التشريعية قراراً بحرق الوثائق الاقطاعية، وهي وثائق التيلاء، على أن يحتفظ بها له صلة بالعلوم والفنون، فم ذلك في جميع فرنسا. ولكن القانون الأساسي الذي نظم الأرشيف القومي في فرنسا هو مرسوم (7 Messidor an II) (٢٥ يونيو ١٧٩٤) ذلك المرسوم الذي جعل الاطلاع على الوثائق من حق كل مواطن. فجاء في المادة ٣٧ منه ما يلي :

"Tout citoyen pourra demander dans tous les dépôts aux jours et aux heures qui seront fixés la communication des pièces qu'il se réfère, elle leur sera donnée sans frais et sans déplacement, et avec les précautions convenables de surveillance."

وقد نص المرسوم على أن تقوم لجنة الأرشيفات بتشكيل هيئة مؤقتة يطلق عليها "Agence Temporaire des Titres" تقوم بفحص الوثائق في جميع فرنسا، منتخبة من كل قسم الوثائق التي سيكون مكانها في الأرشيف القومي. وقد نصت المادة الرابعة عشرة من هذا المرسوم على أن الكتب المطبوعة التي في دور الوثائق يجب أن تكون في المكتبة الأهلية. ولا شك أن هذا الإجراء مما ساعد على تحديد وظيفة دور الوثائق. وقد شرح المرسوم طريقة فحص الوثائق وبين منها الأنواع التي تجمع من الأقاليم. وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٧٩٤ (28 Brumaire an III) صدر أمر بتعيين أعضاء هذه الهيئة القائمة على فحص الوثائق، وأخذت في عملها في ٢٩ نوفمبر سنة ١٧٩٤ وبقيت تعمل أكثر من خمس سنين. ومنذ ٢٤ أبريل سنة ١٧٩٦ أطلق على هذه الهيئة (Bureau du Tirage). وبشرف على عملها مدير الأرشيف القومي. وقد ظل هذا المكتب إلى أن أُلغى عام ١٨٠٩. وقد سار التنظيم في طريق تجميع الوثائق في المقاطعات

ففي ٢٦ أكتوبر سنة ١٧٩٦ ( 5 Brumaire an ٥ ) صدر قانون ينص على تجميع الوثائق الاقليمية في عواصم المقاطعات . ولكن عابثاً الا فنقد أن هذه الخطوات مضت في طريقها سراعاً ، إذ بقيت دور الوثائق الاقليمية على غير ترتيب ونظام حتى عام ١٨٤٠ هذا . وقد ظلت إدارة الأرشيفات الاقليمية تحت إشراف وزارة الداخلية إلى أن صدر مرسوم ٢١ مارس سنة ١٨٨٤ وأصبحت منذ أول يناير سنة ١٨٨٤ تحت إشراف وزارة المعارف ، فكان لهذه الوزارة حق التفتيش والمهينة عليها .

أما من جهة تسمية الأرشيف القومي ، فقد كان أول أمره تابعاً للسلطة التشريعية ، ثم أصبح منذ عام ١٨٠٠ تابعاً للسلطة التنفيذية ، فكان أولاً تحت إشراف وزارة الداخلية ، ثم وبته سنة ١٨٣٦ وزارة التجارة ، ثم أبعد سنة ١٨٣٤ إلى وزارة الداخلية . ومنذ عام ١٨٧٠ أصبح تابعاً لوزارة المعارف إلى الآن . ومما يجب ملاحظته أن السلطة التشريعية كانت تودع وثائقها في سكرتارية الدولة ( Secrétairerie d. Etat ) التي كانت تابعة لوزارة العدل . وقد نقلت وثائق هذه سكرتارية إلى الأرشيف القومي عام ١٨٦٨ أهم توابلون وهو ابن الثورة باوثائق ، فأصدر مرسوم سنة ١٨٠٨ الاستيلاء على ( زل مويز ) ( Hotel Soubise ) وأودع الأرشيف القومي بها ، وكان التوفر مفرأ له قبل ذلك . وقد عدت هذه الوثائق تكون « القسم القديم » ( Section ancienne ) من دار الوثائق القومية ( الأرشيف القومي ) . أما الوثائق لفضائية التي أودعت مؤقلاً سراى العدل ( Palais du Justice ) فقد ظلت في هذا المبنى إلى أن نقلت إلى الأرشيف القومي عام ١٨٦٨

لقد كان تابلون طموحاً في لم شمت جميع الوثائق الفرنسية ، فقد أراد مدير الأرشيف القومي في عهده وهو « دانو » ( Danou ) أن يضم إلى هذه المؤسسة القومية جميع وثائق الأقاليم ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن تابلون أراد أن يجعل من دار الوثائق القومية الفرنسية أرسيفاً لأوروبا عامة ، يأتي إليه الباحثون من جميع الأقطار يبحثون عن وثائق بلادهم ، لذلك ضم وثائق من أسبانيا وبلجيكا والمساينا .

وذهب «دانو» *Dano* بنفسه الى لفاتيكان . وبلغت تكاليف نقل الوثائق ما يقرب من ٦٠٠.٠٠٠ فرنك .

هكذا كان موقف نابليون من الوثائق ، وإن خطابه الذي يمت به الى وزير الداخلية في عهد الحكومة دى موتاليفت (*Comte de Montalivet*) بشأن تجميع الوثائق وثيقة قيمة تكشف عن غاية نابليون بالوثائق التاريخية<sup>١</sup> ، وإن كانت هذه العناية مصدرها اعتبارات سياسية وإدارية .

### النظم والوثائق

من المراسيم ذات الشأن التي أوست فرائد نسل في الأرشيف لقومى الفرنسى مرسوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٥٥ ، وللاحظ أن أمر هذا الأرشيف كان في ذلك الوقت الى وزارة الدولة (*Ministère d'Etat*) ، وقد أوجب المرسوم أن تودع في الأرشيف من الوثائق التي لها أهمية عامة ولم يمد لصل الحارى في حاجة إليها . وهناك نص هذه المادة .

*Sont déposés aux archives de l'Empire tous les documents dont la conservation est jugée utile, et qui ne sont pas destinés au service des départements ministériels ou administration qu'en dépendent.*

كما أقر هذا المرسوم تقسيم الأرشيف لقومى الى أربعة أقسام :

(١) قسم السكرتارية (٢) القسم لتاريخى (٣) القسم الإدارى (٤) القسم لقشريس والفضائى . وهذه الأقسام جميعا تتعاون على صيانة الوثائق وتنظيمها وتسجيلها ولعمل على نشر ما يمكن نشره منها . *Compter, classer, inventarier, Communiquer.*

وتختص السكرتارية بصيانة وثائق سكرتارية الدولة *Secrétaires d'Etat* ، التي كانت مودعة في اموفر الى عام ١٨٤٨ كما كان عليها أن تنظم التفرير التي يطلعها



المدير العام من الأقسام. وقوق هذا فكان اليها الاشراف على سجلات الوثائق المحلية وتوجيه المكاتب والاضطلاع بأمر المكتبة ولشئون المالية وقاعة المطالعة.

ويضم القسم التاريخي الوثائق بمختلف أنواعها، سياسية كانت أو حرية أو دينية أو تاريخية، منذ أول ما كانت إلى عام ١٧٨٩ ومنها وثائق (Trésor des Chartes) أما القسم الإداري فهو يحوى الوثائق ذات الصلة الإدارية من أوامر ملكية ووثائق أملاك حكومية.

ويضم القسم التشريعي والمضائق لقوانين التي أصدرتها الهيئات السياسية منذ عام ١٧٨٧ إلى الوقت الحاضر، وكذلك وثائق وزارة العدل.

أما في مرسوم ١٢ مايو عام ١٨٨٧ حيث كان أمر الأرشيف لقوى إلى وزارة المعارف، فكان مقسما إلى (١) قسم تاريخي (٢) القسم التشريعي والمضائق (٣) القسم الإداري. وقد سكن السكرتارية فيها قائما، وإن كان المرسوم قد نص على أن تنظيم الشؤون المالية وتوجيه المكاتب والاشرف العام من اختصاص السكرتارية. وقد نص قرار ١٦ مايو ١٨٨٧ على أنه لا يجوز الاطلاع على الوثائق المودعة في الأرشيف التي يرجع تاريخها إلى أقل من خمسين عاما إلا بترخيص من الوزارات المختصة، أما الوثائق الدبلوماسية التي ترجع إلى ما قبل عام ١٧٩٠ فيسرى عليها لوائح والمظنة وزارة الخارجية الفرنسية، أما الوثائق الدبلوماسية التي صدرت بعد هذا التاريخ فأمرها إلى وزارة الخارجية.

أما مرسوم ٢٣ فبراير ١٨٩٧ فضم الأرشيف إلى ثلاثة أقسام، أولها القسم التشريعي والإداري الحديث. وثانيها قسم الوثائق القضائية والإدارية لعهد ما قبل الثورة. وثالثها القسم التاريخي. وفسر المرسوم نوع وثائق القسم الأول بأنها وثائق الهيئات التشريعية والوزارات والهيئات التي أنشئت بعد عام ١٧٩٠. وقد حدد هذا المرسوم نوع الوظائف وللوظفين، وكان هناك رؤساء ثلاثة، ثم ثلاثة وكلاء وسكرتير واحد، ثم سكرتير مساعد وعشرون من الأمناء، وثلاثة من المكتبة. وقد ألزم مرسوم

١٧ يناير عام ١٨٩٨ الوزارات والمصالح، عند ايداع وثائقها، ببيان نوع الوثائق التي لا يجوز للباحثين الاطلاع عليها إلا بعد موافقة المختصين مهما كان تاريخها . كما قرر أن الوثائق التي يرجع تاريخها إلى أكثر من خمسين عاماً يجوز للباحثين الاطلاع عليها دون قيد أو شرط . وقد نص المرسوم على استثناء وزارة الخارجية والبحرية والطيران ومجلس الوزراء من ايداع الوثائق في الأرشيف القومي ، وقد قرر مرسوم ١٤ ديسمبر عام ١٩١١ تقسيم الأرشيف من حيث نوع الوثائق إلى قسمين ، الأول منها القسم القديم ، وهو يحوى الوثائق التي ترجع إلى ما قبل عام ١٧٩٠ وله رئيس يسمى أمين الأرشيفات القديمة ( *Conservateur des Archives Anciennes* ) ويقوم بمساعدة وكيلان . والثاني هو القسم الحديث وهو يحوى الوثائق التي يرجع تاريخها إلى ما بعد عام ١٧٩٠ وله رئيس يدعى أمين الوثائق الحديثة ( *Conservateur des Archives Modernes* )

لوتخذت هذه المراسيم بدقة لا تنظم السبل بالأرشيف القومي لمرغى منذ أوائل هذا القرن ، ولكن بعض الوزارات لم تودع وثائقها في الأرشيف ، وتخلص بعض من وثائقه دون أخذ الرأى من إدارة الأرشيفات بوزارة المعارف . لذلك اضطربت الحال وأصبحنا نجد في بعض الوزارات وثائق يرجع تاريخها إلى أكثر من ١٠٠ عام ، فحاولت وزارة المعارف علاج هذه الحال فأصدرت مرسوما بتاريخ ٢٩ يوليو عام ١٩٣٦ كان له أكبر الأثر في تنظيم الأرشيف وفق مبادئ واضحة محددة ، وأهم هذه المبادئ : ( ١ ) أن الوثائق الحكومية كافة سواء أكانت في باريس أم في الأقاليم يجب أن تودع إما في الأرشيف القومي في باريس . أو في الأرشيفات بمواصم المقاطعات ، وذلك وفقاً للقوانين . ( ٢ ) أن وثائق المصالح في الدول التي لم يعد السبل الجارى في حاجة إليها يجب أن تودع في الأرشيف القومي ، إما للإيداع الدائم أو المؤقت ، أو للتفريط في الاحتفاظ عنها بالطرق التي رسمها القانون ( ٣ ) . يستثنى من ايداع الوثائق بعض الوزارات كوزارة البحرية والخارجية والبحرية والطيران والمستعمرات ومجلس الوزراء وبعض المصالح الأخرى . ( ٤ ) على إدارة الأرشيفات بوزارة المعارف أن ترسل مندوبين إلى الوزارات ليقرروا أنواع الوثائق التي يستثنى عنها والأنواع التي تنضم إلى الأرشيف القومي .

( ٥ ) لا يجوز اتلاف وثائق أرسلت إلى الأرشيف القومي دون موافقة المصلحة المختصة، وكذلك موافقة المجلس الأعلى للوثائق . ( ٦ ) يقوم بالتفتيش على الوثائق في الوزارات — ما عدا الوزارات التي رخص لها حفظ وثائقها — مندوبان أحدهما من المجلس الأعلى للوثائق ، والثاني عن إدارة الأرشيفات ، ويقوم هذان بتقديم تقرير يرسل إلى الوزارة المختصة من طريق مدير الأرشيف القومي . ( ٧ ) تقوم إدارة الأرشيفات بوزارة المعارف في أول كل عام بتعيين المفوضين عنها الذين يمثلون كل حلقة اتصال بين الإدارة وهذه الوزارات ، من حيث إيداع الوثائق وترتيبها والاستفتاء عما لا فائدة من حفظه . ( ٨ ) تطبق التواريخ والنظم على المصالح خارج باريس كما تطبق على الوزارات والمصالح الباريسية . وتسرى هذه على الأرشيفات الإقليمية بحيث تصبح دار الوثائق في المقاطعة هي الأرشيف الرئيسي للمقاطعة ، ترسل إليه الوثائق من شتى النواحي في المقاطعة ، طبقاً للقواعد المعمول بها . ويقوم المفوضون ورؤساء أرشيفات المقاطعات بالتفتيش على الوثائق من حيث الصيانة والترتيب والتنظيم . ( ٩ ) كل الوثائق بالوزارات والمصالح التي مضى عليها مائة عام ، من تاريخ إصدار هذا المرسوم ، يجب أن تودع في الأرشيف القومي أو في الأرشيف الرئيسي للمقاطعة في مدة لا تتجاوز ستة أشهر .

### وثائق الوزارات

استثنى مرسوم ١٢ يناير ١٨٩٨ وكذلك مرسوم ٢١ يوليو ١٩٣٦ بعض الوزارات من إيداع وثائقها في الأرشيف القومي ، وهذه الوزارات هي الخارجية والحرية والبحرية والطيران والمستمرات ومجلس الوزراء .

أما وزارة الحرية فإن تنظيم أرشيفها يرجع إلى عهد لوفوا ( Lavois ) عام ١٧٨٨ وقد نظم مرسوم ٢٣ يناير عام ١٨٩٩ أرشيف هذه الوزارة الذي ينقسم إلى :

(١) الأرشيف التاريخي (٢) الأرشيف الإداري (٣) أرشيف التخصيصات (Archives des Fortifications) الذي يحوى الخطط الحربية وللمذكرات والخرائط وما ينصل بتخصيصات الحدود. وقد أودعت الوزارة جزءاً من وثائقها التي ترجع إلى عام ١٧٩٢ في الأرشيف القومي، وهي تصرح للباحثين بالإطلاع على الوثائق التي ترجع إلى عام ١٨٤٨ أما وزارة الخارجية ف لديها الكثير من الوثائق التي ترجع إلى القرن الخامس عشر، ويحتفظ بها، في (Jumi D'Orsay) إلا أنها ضطرت لضيق أماكنها إلى إبداء كثير من وثائقها في الأرشيف القومي. مثل وثائق لفصليات في القرن السابع عشر والثامن عشر، ولا يجوز الإطلاع على وثائقها إلا بموافقة الوزير ولجنة الوثائق الدبلوماسية بالوزارة. وقد حدد مرسوم ٢ يونيو عام ١٩١٩ لوائح هذا الأرشيف وتبعية الوزارة الإطلاع على وثائقها التي ترجع إلى عام ١٨٧١ وهي للباحثين الذين يقومون بطبع بحوثهم أن يقدموا إلى الوزارة ما لا يقل عن لمحة من هذه البحوث.

أما وزارة البحرية فقد أودعت عام ١٨٩٩ في الأرشيف القومي وثائقها بعد ما قبل الثورة، وجزءاً غير قليل من وثائقها الحديثة. وتصرف الوزارة على وثائق الموانئ كطوون وبرست وغيرها. وتبيع الوزارة للباحثين الإطلاع على وثائقها التي ترجع إلى ما قبل عام ١٧٨٩ المودعة في الأرشيف القومي، أما الوثائق الأخرى فلا يجوز الإطلاع عليها إلا بصريح من وزير البحرية.

أما وثائق النوفين Les Nombres فقد رخص قانون ١٤ مارس ١٩٢٨ للنوفين أن يودعوا في الأرشيف القومي أو في أرشيفات المقاطعات وثائقهم التي ترجع إلى القرن التاسع عشر. وهذه الوثائق قيمة تاريخية عظيمة، فهي تدون تصرفات الناس وطرق معيشتهم، وهي سجل حافل يكشف عن الالتزامات والتصرفات القضائية.

أما دور الوثائق في المقاطعات والأقاليم فقد نظم أسسها قانون ١ برومير لسنة الخامسة من الثورة (١). وقد أصبح تعيين الأمناء ومساعدتهم منذ عام ١٩٢١ عن طريق وزارة المعارف، وأصبحت هذه الدور الإقليمية مراكز جيولوجرافية مزودة بشق المصادر والمراجع، ودورها للاستعلامات عن كل ما ينصل بالتاريخ المحلي.



## المجلس الأعلى للوثائق

في ٧ نوفمبر عام ١٨٨٤ صدر قرار وزاري بتشكيل مجلس أعلى للوثائق، يشرف على سياسة الدولة ويضع الخطط لكل ما يتصل بالوثائق. وقد حدد مرسوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٩٧ مواعيد انعقاد هذا المجلس. هذا وقد نصت قرارات اتخذت في ٢٠ يوليو سنة ١٩١٠ و ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ على وجوب تعيين عضوين بهذا المجلس ينتخبان لمدة أربعة أعوام من بين أمناء الوثائق ومساعديه. وقد نص مرسوم ٩ يناير سنة ١٩٣٩ على تكوين مجلس دائم من بين أعضاء هذا المجلس الأعلى، يعقد الجلسات فيها بين فترات انعقاد المجلس الأعلى، ويقوم هذا المجلس الدائم بمساعدة مدير أرشيفات فرنسا في دراسة المسائل الفنية المتعلقة بالوثائق. وقد حدد قرار ٤ يوليو سنة ١٩٤٥ وكذلك قرار (٢٩ فبراير ١٩٤٧، ٢٤ مايو ١٩٤٩) أعضاء المجلس الأعلى. فهم أعضاء بطبيعة وظائفهم ثم أعضاء بينهم وزير المعارف وأعضاء ينتخبهم موظفو دور الوثائق بفرنسا. وأهم أعضاء هذا المجلس:

(١) السكرتير العام للحكومة (٢) المدير العام لملفون والآداب (٣) المدير العام للوثائق الفرنسية (٤) مدير إدارة لشئون العامة بوزارة المعارف (٥) المدير العام للمكتبات الفرنسية (٦) مدير الإدارة الإقليمية بوزارة الداخلية (٧) مدير الوثائق بمجلس الوزراء (٨) مدير معهد الوثائق (٩) مدير الأرشيفات بوزارة الخارجية (١٠) رئيس القسم التاريخي لهيئة أركان حرب الجيش (١١) رئيس القسم التاريخي لهيئة أركان حرب البحرية (١٢) رئيس الأرشيفات بوزارة المستعمرات (١٣) المفتشون العامون بدار الوثائق القومية (١٤) رئيس المجلس الأعلى لموثقين (١٥) رئيس جمعية أمناء الوثائق (١٦) السكرتير والمساعد لدار الوثائق القومية.

ويضم إلى هؤلاء الأعضاء أعضاء آخرون ينتخبهم وزير المعارف، وكذلك أربعة أعضاء ينتخبون من بين موظفي الأرشيفات الفرنسية.

أما المجلس الدائم فيتكون من رئيس المجلس الأعلى ومدير دار الوثائق القومية، ثم المفتشون العامون للأرشيفات ثم السكرتير والمساعد للمجلس الأعلى للوثائق.

وهذه المجالس هي التي تقرر السياسة العامة لفرنسا في كل ما يتصل بالوثائق . وهي كما ترى تمثل فيها كافة الهيئات التي لها اتصال بالوثائق ، فتعرض عليها التشريعات ذات الشأن التي تتصل بالوثائق ، وتعطى المشورة بشأن الوثائق التي تودع في الأرشيف القومي ، ثم هي التي تقرر السياسة العامة لدور الوثائق المحلية من حيث تنظيمها ونشر وثائقها .

### إدارة الأرشيفات الفرنسية

يمكننا القول أنه قبل عام ١٨٩٧ كانت دور الوثائق ، سواء دار الوثائق القومية أم دور الوثائق المحلية تحت إشراف هيئات متعددة ، فدور الوثائق المحلية ظلت تحت إشراف وزارة الداخلية حتى عام ١٨٨٤ ثم نقلت إلى إشراف وزارة المعارف وأصبح تعيين أسماء الوثائق ومساعدتهم بالأقاليم من اختصاص وزير المعارف ( قانون ١١ مايو سنة ١٩٢١ ) . وقد نقلت الإدارة التي تشرف على دور الوثائق الإقليمية إلى مفر الأرشيف القومي في سراي سوز ( Palais Soubise ) وذلك بمقتضى مرسوم ٢٣ فبراير ١٨٩٧ وبذلك تكونت إدارة الأرشيفات الفرنسية ( Direction des Archives ) وأصبح مدير دار الوثائق القومية (الأرشيف القومي) يدعى « مدير الأرشيفات » ( Directeur des Archives ) ثم بمقتضى مرسوم ٢٨ ديسمبر ١٩٣٦ أصبح يسمى « مدير أرشيفات فرنسا » ( Directeur des Archives de France ) وقد خول له هذا المرسوم سلطات واسعة ، فهو يوفد التسميين والمفتشين الذين يصدرون التعليمات إلى موظفي الأرشيفات الفرنسية ، ويضمون الحفظ لتنسيق الأعمال من تنظيم وصيانة وتسجيل وثائق . هذا وقد احتلت دور الوثائق في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية بما نسبته ( Documentation ) فأنشئت في كثير من المقاطعات مراكز لتسجيل وحصر المراجع في العلوم والفنون ، وعلى الأخص التاريخ المحلي ، وتسمى هذه المراكز ( Centres de Documentation ) وتقوم هذه المراكز على الأخص بتحليل الوثائق وتنسيق المعلومات اللازمة للمصالح الحكومية . وبذلك أصبحت كما يقولون : ( Auxiliaire indispensable de l'administration ) وكذلك ( Le Conseiller technique du pouvoir )

وقد أنشأت إدارة الأرشيفات الفرنسية أقساماً «الليكترو فيلم» للحصول على الوثائق، وأنهم ما قامت به هذه الإدارة من خدمات هو توحيد النظم في كافة فرنسا والرقابة الشاملة على هذه الدور العلوية. وقد ساعدت التسهيلات على حسن سير العمل، فلا يعين في الأرشيفات، سواء المحلية أم في الدار القومية، إلا المتخرجين في مدرسة الوثائق. ولا يجوز لأى مرسى أن يتقدم وظيفة مهما كان شأنها إلا عن طريق اختيار دقيق في مواد متصلة بالوثائق تقدمه وزارة المعارف، لذلك كانت أعمال هذه الدور محدودة ومنهجها وانحى، وتشرف على تنفيذ المشاريع إدارة مركزية تتبع وزارة المعارف.

## الفصل الرابع

### الأرشيفات البريطانية

كانت المكتبات في بريطانيا طيلة العصور الوسطى تضم الوثائق، إلى جانبها من كتب. وكانت مكتبات الديارات هي المكان الآمن لى تودع فيه الوثائق وتحفظ، وما أن حلت هذه الديارات حتى تفتت الوثائق وأصحابها كثير من تلف والمطب. وقد حاول بعض المفكرين أمثال البروربرت كين (Sir Robert Cotton) وجون ديل (John Dail) أن يلم شتم بعض المخطوطات والوثائق، كما تقدم الرياضى المشهور جون دى (John Doe) إلى السلطات راجياً المحافظة على الوثائق من الضياع، وطالبا سبابة هذا التراث المشتت. بل إنه اقترح استساخها وإعادة الأصول إلى أصحابها، كما طلب استساخ الوثائق والمخطوطات التى فى حوزة الدول الأخرى. ومن هنا ترى أن الفكرة فى جمع الوثائق والحرم عليها قديمة يرجع العهد بها إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر، أى منذ قرون أربعة. وقد بدأ كانت الوثائق الحكومية تعد ما كما خاصاً للوزراء، يخرج بها حين يخرج من وزارته. وهكذا بقى الأمر على هذا إلى أن فكر بأخرة فى إنشاء دور الوثائق فى المقاطعات (County Depositories) كما قام البرلمان الانجليزى طيلة القرن الثامن عشر بدراسات فى هذا الصدد، فشككت لجان بمجلس اللوردات ومجلس العموم. ففى عام ١٧٠٣ شكلت لجنة مهمتها دراسة طرق تنظيم الوثائق فى الإدارات وطرق علاج الأخطاء.

To consider the method of keeping records in offices and how they are kept and to consider of ways to remedy what shall be found to be misis"<sup>12</sup>

وفي عام ١٨٠٠ شكلت لجنة في مجلس الصوم لبحث حالة الوثائق

"To enquire into the state of the Public Records of this Kingdom and of such other public instruments, rolls, books and papers as they should think proper".

وقدمت هذه اللجنة تقريرها في ٤ يوليو عام ١٨٠٠ باقتراحات عن الباني والنهارس والطباعة، وأسست في أهمية دور الوثائق. ثم شكلت بعد ذلك لجنة الوثائق (The Record Commission) التي شمل أعضاؤها كثيراً بنشر الوثائق التاريخية وقد قدمت هذه اللجنة ثلاثة تقارير عام ١٨١٢ و ١٨١٩ و ١٨٣٧ وهذه التقارير فيها تحديد لأماكن الوثائق ووصف لمحتوياتها. وخصص لأعمال هذه اللجنة ما يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ من الجنيهات لشترها وتسيب سجلاتها، وفي عام ١٨٣٩ قامت لجنة من مجلس الصوم بتقديم تقرير عن الوثائق كان محور بحثها تجميع الوثائق في مكان واحد، ولكن الاهتمام كان متجهاً إلى الوثائق المتصلة بالحكومة المركزية. أما وثائق الهيئات الإقليمية فلم يلتفت التشريع لها إلا أخيراً.

قانون ١٤ أغسطس ١٨٣٨

هذا القانون أهم القوانين التي نظمت إيداع الوثائق في إنجلترا. وهو من هذه الناحية يبادل القانون لفرنسي الذي صدر في ٢٤ يونيو سنة ١٧٩٤ (17 Messidor an II) وقد قرر هذا القانون أن وثائق الدولة جميعها تحت مسئولية قاضي القضاة وصرفته (Master of the Rolls) وعليه أن يصدر الأوامر (Warrants) إلى المحاكم وغيرها، وأن يرسل المندوبين لنسلم هذه الوثائق. وقد نص القانون على ألا يسلم المندوبون من بعض الوثائق إلا ما مضى عليها عشرون عاماً على الأقل، إلا إذا رأت السلطات القضائية المختصة وأيا غير هذا. وقد نصت المادة الرابعة على أن لهذا القاضي أن يصدر



ما يشاء من اللوائح لصيانة هذه الوثائق وعمل الفهارس والمختصات. Calendars. Catalogues. Indexes وأن له أن يمين وكيلًا عنه يشرف على الوثائق ويسمى Deputy-keeper of the Records على أن من أهم مواد هذا القانون التي على تأسيس دار الوثائق القومية Public Record Office تحت إشراف قاضي القضاء أو كبير القضاة Master of the Rolls الذي حولت له السلطة في وضع اللوائح والقوانين وعرضها على البرلمان. وقد أصبحت هذه المصلحة ذات صفة قانونية خاصة، وغدت صور الوثائق التي تحمل طابعها مستندات قانونية معتبرة أمام المحاكم. وأشارت المادة الرابعة عشر إلى ضرورة طبع ونشر الوثائق وفهارسها ثم تقديم التقارير السنوية إلى البرلمان.

ووضع الحبر الأساسى لدار الوثائق البريطانية في ٢٢ مايو عام ١٨٥١ وبلغت تكاليف البناء ما يقرب من ٨٨٤٩٠ جنيهاً. ونقلت إليها الوثائق في صيف عام ١٨٥٦ وقد بس قانون ١٤ أغسطس ١٨٣٨ على تحديد نوع الوثائق

"Rolls, records, writs, books, proceedings, decrees, warrants, bills, accounts, etc."

وتلاحظ أنه في عام ١٨٥٠ صدر قانون منظم للمكتبات. وأخذ العلماء في القاطعات بنون بجمع الوثائق وإيداعها في المكتبات تيسيراً لدراسة التاريخ المحلي. وفي عام ١٨٦٩ شكلت لجنة في عهد الملكة فيكتوريا لبحث حالة المخطوطات المعزاة في أنحاء البلاد وتحديد أماكن وجودها. وقد قامت «جمعية المخطوطات التاريخية» Historical Manuscripts Commission بدراسة هذا الموضوع، وكان من بين توصياتها صيانة هذه الوثائق والعمل على تجميعها. ولما أُنشئت مجالس البلديات County Councils بمقتضى قانون ١٨٨٨ أخذت هذه على عاتقها الصيانة لوثائقها، وشجعت المكتبات أيضاً على تجميع الوثائق ورثتها. وكان تأسيس «مجلة الوثائق لبريطانيا» The British Record Society عام ١٨٨٨ ذات أثر فعال في إنشاء دور الوثائق والصيانة بها.

وفي عام ١٩٠٠ شكلت لجنة لدراسة حال الوثائق المحلية<sup>(١)</sup> واتهمزت جمعية المكتبات البريطانية Library Association الفرصة وبعثت بوفد لاتتبع أولى الأمر على أن يكون للمكتبات هي الأخرى الحق في الحصول على الوثائق، ولكن اللجنة لم توافق على هذا الرأي، بل رأيت أنه على المقاطعات أن تنشئ دوراً مستقلة Record Offices للوثائق تشرف عليها لجان خاصة وخاصة لأشراف «دار الوثائق القومية». لذلك ظلت المكتبات متعبة بما لديها من الوثائق، ولم يرخص لها في الحصول على وثائق من هيئات أخرى.

كان التشريع البريطاني بصدد تجميع الوثائق وقيام سلطات على رعايتها بطيئاً، فلي حين نرى فرنسا منذ ٢٦ أكتوبر ١٧٩٦ قد وضعت القرارات لتنظيم وثائق المقاطعات، إذ ترى بريطانيا متخلفة في هذا الصدد فلم يكن كبير القضاة Muster of the Rolls الحق في التفتيش أو السيطرة عليها، ولم تكن القوانين لحمايتها، ولم تكن لدار الوثائق القومية في لندن هيئة على الوثائق في الأقاليم. واستمرت هذه الحالة إلى أن صدر قانون The Law of Property Act حيث نصت Copyhold Tenure عام ١٩٢٤ وبذلك وضعت جميع وثائق الدولة تحت إشراف كبير القضاة، الذي قرر أن الوثائق التي لا تجب عناية من السلطات الإقليمية تغفل فوراً إلى دار الوثائق القومية، أو إلى أية جهة أخرى يحددها، وكان ذلك حافزاً للمقاطعات على تأسيس دور للوثائق زودتها بأحدث الآلات، ورتبت لها الموظفين المختصين المتخرجين في معهد الوثائق والمكتبات الذي أنشئ بجامعة لندن عام ١٩١٩ ومنذ عام ١٩٣٢ بدأت جمعية الوثائق البريطانية British Records Association التي يرأسها كبير القضاة عملها في حصر الوثائق. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية قامت لجان خاصة بحصر الوثائق وتحديد أماكنها، وذلك بإرشاد مجلس الدفاع المدني Civil Defence Commissioners وكانت سجلات هذه اللجان أساساً للسجل القومي للوثائق National Register of Archives.

To enquire and report as to the arrangements in operation for the collection and custody, indexing and calendaring of local records and as to any further measures which it might be advisable to take for this purpose.

ويقوم مجلس المحافظة على وثائق الأعمال Council for the Preservation of Business Archives بالاتصال بالهيئات التي لها صلة بهذا السجل . ونسهم جميع المخطوطات التاريخية مساهمة فعالة على انجاح المشروع . ومقر هذا السجل القومى بدار الوثائق القومية . وأساس تقسيم الوثائق أساس اقليمى تبين فيه الوثائق الاقليمية والقومية .

### النظم والمواضع

منذ عام ١٨٧٧ رأى المشرع أن دار الوثائق متجمع لديها كثير من الوثائق ، ولاسيما أحكام المحاكم المدنية والجنائية ، وكذلك مستندات الهيئات المركزية ، وأنه لو جرى الحال على هذا الخوال فموقف زرداد على عمر الأيام ، قد اخول لكبير القضاة سلامة التخلص أو إعدام ما يرى ألا فائدة من تكديسه بالدار . وعليه وضع المواضع ، وذلك وفق قانون ١٤ أغسطس ١٨٧٧

"To prevent the Public Record Office from being encumbered with documents of not sufficient public value to justify their preservation in the Public Record Office."

وقد نص القانون على ضرورة عرض التوائخ على البرلمان وجرى العرف بأن نعمل قوائم بهذه الوثائق ، ثم تعرض على البرلمان ، وهذا اجراء شكلى . فإذا مضى على وجود تلك القوائم فى البرلمان فترة محددة ولم يُقر اعتراض ما أصبح القرار نافذا . كما نص القانون على أنه لا يجوز اعدام وثائق يرجع تاريخها إلى ما قبل عام ١٧١٤ . وفى عام ١٨٩٨ عدل هذا النص وأصبح : لا يجوز إعدام وثائق يرجع تاريخها إلى ما قبل عام ١٦٦٠ . وقد وضع كبير القضاة (Master of the Rolls) قواعد للفتيش على الوثائق ، وأصبح هذا من اختصاص لجنة ثلاثية تتكون من نائب الرئيس ومساعدته ومحام (Barrister) لأول المهنة فترة حددها القانون . وعلى كل مصلحة أن تعين عضواً ينضم إلى هذه اللجنة ، وهي التي تعتمد القوائم ، التي تعدها المصالح ، بالوثائق المراد التخلص منها . ومنذ عام ١٩١٤ أخذت الدار تحفظ نماذج من هذه الوثائق المراد التخلص منها ، ومنذ عام ١٩٣٦ بدأت الدار ترسل مثل هذا النوع إلى المكتبات ، على أنه لا بد من تحرير الحقيقة الواضحة

وهو أنه من الصعب جدا الحكم على نوع الوثائق التي لا ينتفع بها في المستقبل، فالباحث قد يستفيد من أية وثيقة في أغراض لا تخاطر ببال من يفرض التخلص منها، لذلك كان من الواجب الاستثناء عن المكررات فقط وعن الأنواع التي لا تفيد الباحث في المستقبل، وإن كان هذا في كثير من الأحوال صعب القال.

على أن المشكلة التي واجهتها الدار في السنين الأخيرة هي ضيقها وعدم اتساعها لاحتواء الوثائق، وعلى الأخص بعد تأميم المصانع واشتراف الحكومة على أعمال كانت من صميم اختصاص الشركات الأهلية، لذلك بنيت بعض المصالح بوثائقها إلى الأقاليم، وهذا فيه ما فيه من نسيب الوثائق والوصول إلى حل شبهة بحال ما قبل مدور قانون ١٤ أغسطس ١٨٣٨ لذلك شكلت عام ١٩٤٣ لجنة لدراسة الحال وتقديم تقرير مفصل. وكان مما لاحظته اللجنة أن هناك ثلاث مراحل للوثائق، الأولى وهي التي يحتاج العمل إليها في المصالح والوزارات، والثانية أو المتوسطة وهي التي تكون المصالح في حاجة إلى ترتيبها وتنسيقها ومعرفة ما يمكن الاستثناء عنه منها قبل إرسالها إلى الدار والثالثة وهي التي لا تكون الأعمال في حاجة إليها ويمكن ضمها إلى الدار القومية. ومن ذلك يتضح أن المرحلة المتوسطة هي المرحلة التي تحتاج إلى نظم ولوائح كثيرة، فقد اقترحت اللجنة إنشاء مخازن عامة ترسل إليها المصالح ووثائقها، ثم تقوم بإرشاد موظفي الدار بترتيبها وتنسيقها وتحديد ما يمكن التخلص منه، وإرسال ما يقرر إرساله إلى الدار القومية. وهذا الاتجاه شبه ما يسمي العمل عليه في الولايات المتحدة الأمريكية الآن، فقد أنشأت هناك كبريترب من السنة موزعة في الأقاليم، ترسل إليها الوثائق لتنسيقها وترتيبها توطئة قبلت في أمر التخلص من بعضها وإرسال البعض إلى الدار القومية. وهذه المرحلة ضرورية كحل لمشكلة الضيق الذي غالبا ما تعانيه دور الوثائق.

### تفسير الاطلاع

كانت الوثائق البريطانية في أول الأمر مجموعات منفصلة بعضها من بعض يقوم على كل مجموعة عدد من الاختصاصيين. ولم تكن هناك صلة أو رابطة بين هذه المجموعات



وقد حاول السير توماس هاردى Sir Thomas Hardy أن ينشئ سجلا زمنيا فيه الوثائق ترتيباً زمنياً غير أنه بدا لدار أن استعيز به بالقهارس الأبجدية للموضوعات وقد كانت الدار في أول أمرها تتقاضى رسم اطلاع بلغ في بعض الأحيان عشرة شللات، إلا أن جمعية العاديات Society of Antiquaries التي كان من أعضائها ما كولي وكارليل تقدمت باقتراحات لاعضاء الجمهور من هذا الرسم الذي يوق البحث والاطلاع، فاعفوا أول ما أعفوا جمهرة الباحثين التي همها التفتيش لأغراض أدبية أو علمية، وقد كان هذا إجراء غير محدود، إذ من الصعب في كثير من الأحوال تعرف غرض الباحث فأنخذ كثير من الباحثين في غير الأغراض التي حددتها التوائح وسيلهم للتخلص من ذلك الرسم المفروض، فانتهى الأمر إلى إلغاء الرسوم عامة منذ عام ١٨٦٦، وفي عام ١٨٨٧ أعيدت الرسوم على الوثائق القضائية التي يرجع تاريخها إلى ما بعد عام ١٧٦٠، ولكن التاريخ غير بعد ذلك ووضعت رسوم على الوثائق التي يرجع تاريخها إلى ما بعد عام ١٨٢٢، إلا أن بعض المصالح رأيت أن يؤخذ رأيها قبل الاتفاق بالاطلاع على وثائقها، وجرت القاعدة العامة بأن يكون للمصالح وحدها حق الترخيص بأي الوثائق يمكن الاطلاع عليها وذلك حسب زمنها، فبعضها يسمح بالاطلاع على الوثائق إلى عام ١٨٣١، وبعضها كوزارة الصحة مثلاً إلى عام ١٩٤٧، وبعضها لا يسمح مطلقاً بالاطلاع على الوثائق. وإذا وازنا ذلك بما هو متبع في فرنسا، رأينا أن قرار ١٦ ماي سنة ١٨٨٧ نص على أن الوثائق المودعة في الأرشيف القومي، ويرجع تاريخها إلى أقل من ٥٠ عاماً لا يجوز الاطلاع عليها إلا بترخيص من الوزارات المختصة والوثائق الدبلوماسية، سواء ما كان منها يرجع تاريخها إلى ما قبل عام ١٧٩٠، أو المودعة بأرشيف الخارجية تخضع جميعها لما تقرره هذه الوزارة.

### المطبوعات

تقوم الدار على نشر الوثائق وتحقيق نصوصها، وذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر، فشكلت لذلك لجنة عام ١٨٧٥ سميت State Paper Commission قامت على تحقيق وثائق عصر هنري الثامن وقامت لجنة الوثائق Record Commission (١٨٠٠-١٨٣٧)

بنشر كثير من الوثائق المهمة ، على أن الدار وجهت جل عنايتها إلى نشر الفهارس والمختصات والسجلات والقوائم ، وكل هذه تبين على التمرير بهذه الوثائق .  
كما انطلقت Calendars في أدلة تبين على حراسة الوثائق دون الرجوع إليها وتقوم الدار بصل مخطوطات Transcripts للوثائق القديمة . هذا وقد أسهمت الجامعات البريطانية في وضع منهج لنشر هذه الوثائق ، فقد شكلت عام ١٩٤٧ لجنة تقدمت باقتراحات بشأن طريقة النشر وعمل الفهارس والقوائم واستعمال الميكرو فيلم . هذا وقد عملت الدار كثيراً من الصور على « الميكرو فيلم » لكثير من الوثائق وأودعت هذه في أرشيفات الولايات المتحدة الأمريكية زمن الحرب مخافة أن تعاب الأصول بضرر من أضرار الحرب .

### وتنقسم الدار إلى الأقسام الآتية :

( ١ ) قسم السكرتارية والادارة ( Secretariat & Establishment ) ويشرف على إدارة أمين مساعد وأربعة من الموظفين ( Executive Officers ) أربعة من الموظفين للأعمال الكتابية ومجموع عددهم اثني عشر موظفاً .

( ٢ ) قسم الإيداع والتزيم والتصوير ( Repository & Repair ) ويشرف على إدارة ثلاثة أمناء مساعدين وأربعة موظفين إداريين وأربعة وخمسون مستخدماً من الدرجات الدنيا ( Minor Grades ) وهم الملاحظون القاعون على التزيم ومجموعهم ثلاثة وستون موظفاً .

( ٣ ) غرف البحث ( Search Rooms ) : ويشرف على إدارتها خمس أمناء مساعدين وموظفان إداريان وثلاثة موظفين للأعمال الكتابية وتسعة موظفين من الدرجات الدنيا ومجموعهم تسعة عشر موظفاً .

( ٤ ) قسم النشر والتدريب ( Editorial & Training ) : ويشرف على إدارة اثنان من الأمناء المساعدين وخمسة من الموظفين الإداريين وموظفان للأعمال الكتابية وعددهم جميعاً تسعة .

( ٥ ) قسم التفتيش ( Inspecting Officers ) : ويقوم بالأعمال موظفان إداريان وموظف للأعمال الكتابية .

( ٦ ) المتحف والملاقات الخارجية : ويقوم بالأعمال به أمين مساعد وموظف للأعمال الكتابية .

( ٧ ) المكتبة : ويقوم بالأعمال بها موظف إداري وموظف كتابي .

ويلاحظ أنه في عام ١٨٥٦ كان عدد الموظفين الذين يقومون بالأعمال ، قبة كانت أو إدارية لا يزيد عن خمسة وثلاثين موظفاً وظل الحال كذلك مدة ربع قرن من الزمان . وفي عام ١٩٢٠ أصبح عدد هؤلاء الموظفين أربعين موظفاً ، وفي السنين الأخيرة بلغ عددهم خمسين موظفاً عدا عمال ومعلمين ومرممين يربى عددهم على المسألة .

إن الوظائف في دار الوثائق القومية البريطانية عديدة ، فالأعمال الإدارية منفصلة عن الأعمال الفنية ، وهذه منفصلة عن الأعمال الكتابية ، وتتمتع الدار على عدد وفير من أصحاب الحرف الدقيقة في إنجاز كثير من الأعمال المهمة .

## انضممت النخس الأرشيفات الأمريكية

في ٢٠ فبراير من عام ١٩٣٣ حينما وضع هربرت هوفر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت الحجر الأساس لبناء دار اوثائق الأمريكية قال : « سنودع هذا المكان أقدم ما نملك من وثائقنا التاريخية التي هي الأصول لإعلان الاستقلال ودستور الولايات المتحدة » .

“The most sacred documents of our history, the originals of the Declaration of Independence and of the Constitution of the United States”.

فمن يرى أن التاجية التاريخية قد احتلت المكان الأول وتحتل اهتمام القوم في وصل الماضي بالحاضر والنتيجة . لاكتفاح بالوثائق الرسمية كمصادر لتاريخ . ولعل الولايات المتحدة

( ٤ ) بشكل مجلس قوس لوثائق National Archives Council مهمته تحديد

الوثائق التي تودع في الأرشيف القوس ، وتقديم المشورة بشأن النظم واللوائح .

( ٥ ) ينشأ قسم للأفلام والتسجيلات الصوتية « Sound Recordings »

للمحفوظات التاريخية ، وتعرض هذه الأفلام وتستخدم هذه التسجيلات في الدراسات والأغراض التاريخية .

( ٦ ) لمدير الوثائق The Archivist أن يعطى صورا لوثائق مستعدة تحمل

طابع الدار لطبر رسوم ، وتسعى المصالح الحكومية من دفع هذه الرسوم .

( ٧ ) على المدير أن يقدم إلى الكونغرس عند بدء كل دورة تقريراً مفصلاً يبين

ما ضم إلى الدار من وثائق ثم عليه أن يبلغ مقترحات لجنة المطبوعات التاريخية ، كما عليه أن يقدم للاعتناء بالقوائم التي تحوى الوثائق المراد الاستغناء عنها ، وذلك بعد أخذ موافقة كل من المجلس القوس لوثائق والمصلحة التي تنسب هذه الوثائق إليها . أما قانون الاستغناء من الوثائق Record Disposal Act فقد صدر في ٧ يوليو عام ١٩٤٣ وعدل في ٦ يوليو عام ١٩٤٥ وأهم موادها ما يلي :

( ١ ) على المجلس القوس لوثائق أن يسن اللوائح ويبين الوسائل لاسم قوائم

لوثائق التي يراد الاستغناء عنها ، وعليه أن يبين المقاييس لمصورات الوثائق المراد الاستغناء عن أصولها .

( ٢ ) على رئيس كل مصلحة أن يقدم للمدير قوائم بالوثائق التي صورت والتي يمكن

الاستغناء عن أصولها لانهاء قبتها التاريخية . ثم كذلك قوائم بالوثائق التي لا يحتاج العمل إليها وليس لها قيمة تبرر حفظها . ثم كذلك أنواع الوثائق التي يرى أن لاغناء فيها بعد فترة محددة لانهاء أهميتها التاريخية .

( ٣ ) على المدير أن يقدم هذه القوائم إلى الكونغرس بعد أن يكون قد أخذ

من قبل موافقة المختصين ، وعليه أن يقدم قوائم بالوثائق التي يرى أن لا تقع فيها من الناحية التاريخية بعد فترة من الزمن .

ويرى الأمريكيون في هذا الصدد ضرورة وضع الخطط لنقل الوثائق، إما إلى الدار القومية أو إلى المراكز المؤقتة وذلك اقتصاداً في الأمكنة والتفقات .

ونحن نرى أن سلطة مدير الوثائق مستمدة من حقه في التفتيش على وثائق الحكومة الاتحادية وعلى ما يقدمه المجلس القومي للوثائق من اقتراحات بشأن النقل ( المادة الثالثة والسادسة من قانون ١٩ يونيو عام ١٩٣٤ ) ، ونحن نلم أن المادة السادسة من هذا القانون قد تركت للمجلس القومي للوثائق سلطة تحديد نوع الوثائق التي تنقل إلى دار الوثائق القومية ( الأرشفة العام ) ، ونطبقاً لذلك فقد أصدر المجلس في ٩ نوفمبر عام ١٩٤٤ قراراً بأن على مدير دار الوثائق أن ينقل إلى الدار الأنواع الآتية :

- ( ١ ) الوثائق التي يطلب رئيس مصلحة ما نقلها إلى الدار القومية . ( ٢ ) الوثائق التي مضى عليها خمسون عاماً إلا إذا طلب رئيس المصلحة إبقاءها لحاجة العمل إليها .
- ( ٣ ) الوثائق التي يرخص المجلس القومي نقلها .

ونحن نلاحظ أن المشرع الأمريكي ولو أنه حدد بعض أنواع الوثائق التي يقوم المدير بنقلها إلى الدار القومية ، إلا أنه ترك للمصالح حرية اختيار ما يرى نقله ، وأراد المشرع أن يشجع السلطات المختصة على أن يقوموا هم بأنفسهم بطلب ضم ما يرون من الوثائق إلى الدار القومية ، فليس في القانون — كما ترى — إلزام أو قسر . وقد حدد المجلس القومي في ٩ نوفمبر عام ١٩٤٤ كيفية نقل الولاية القانونية ( Legal Custody ) على الوثائق من المصالح والوزارات إلى مدير دار الوثائق القومية .

ثم يستمر العمل بقانون ١٩ يونيو عام ١٩٣٤ طويلاً ، ففي عام ١٩٤٩ صدر قانون الملكية الاتحادية والخدمات الإدارية ( Federal Property and Administrative Services Act, 1949 ) ، وكففت قانون وثائق الحكومة الاتحادية لعام ١٩٥٠ ( Federal Records Act, 1950 ) فقد كان هذين القانونين أثر كبير في تجميع الكثير من النظم الإدارية ، فقد ضمت إلى الإدارات المتصلة بالوثائق إلى مصلحة



( ٤ ) بشكل مجلس قومي للوثائق National Archives Council مهمته تحديد الوثائق التي تودع في الأرشيف القومي ، وتقديم المشورة بشأن النظم واللوائح .

( ٥ ) ينشأ قسم للأفلام والتسجيلات الصوتية Sound Recordings لمصوبات التاريخية ، وتعرض هذه الأفلام وتستخدم هذه التسجيلات في الدراسات والأغراض التاريخية .

( ٦ ) لمدير الوثائق The Archivist أن يعطى سوراً للوثائق مستعدة تحمل طابع الدار لمظير رسوم ، ونفق المصالح الحكومية من دفع هذه الرسوم .

( ٧ ) على المدير أن يقدم إلى الكونغرس عند بدء كل دورة تقريراً مفصلاً يبين ما ضم إلى الدار من وثائق تم عليه أن يبلغ مقترحات لجنة المطبوعات التاريخية ، كما عليه أن يقدم للاعتناء بالقوائم التي تحوى الوثائق المراد الاستثناء عنها ، وذلك بعد أخذ موافقة كل من المجلس القومي للوثائق والمصلحة التي تنسب هذه الوثائق إليها . أما قانون الاستثناء من الوثائق Record Disposal Act فقد صدر في ١٠ يوليو عام ١٩٤٣ وعُدل في ٦ يوليو عام ١٩٤٥ وأهم موادها ما يلي :

( ١ ) على المجلس القومي للوثائق أن يمس اللوائح ويبين الوسائل لمثل قوائم للوثائق التي يراد الاستثناء عنها ، وعليه أن يبين المفاهيم لمصوبات الوثائق المراد الاستثناء عن أصولها .

( ٢ ) على رئيس كل مصلحة أن يقدم للمدير قوائم بالوثائق التي صورت والتي يمكن الاستثناء عن أصولها لانعدام قيمتها التاريخية . ثم كذلك قوائم بالوثائق التي لا يحتاج السبل إليها وليس لها قيمة تبرر حفظها . ثم كذلك أنواع الوثائق التي يرى أن لا غناء فيها بعد فترة محددة لانعدام أهميتها التاريخية .

( ٣ ) على المدير أن يقدم هذه القوائم إلى الكونغرس بعد أن يكون قد أخذ من قبل موافقة المختصين ، وعليه أن يقدم قوائم بالوثائق التي يرى أن لا غناء فيها من الناحية التاريخية بعد فترة من الزمن .

ويرى الأمر بكون في هذا الصدد ضرورة وضع الخطط لنقل الوثائق، إما إلى الدار القومية أو إلى المراكز المؤقتة وذلك اقتصاداً في الأمتعة والتفقات .

ونحن نرى أن سلطة مدير الوثائق مستمدة من حقه في التفويض على وثائق الحكومة الاتحادية وعلى ما يقدمه المجلس القومى للوثائق من اقتراحات بشأن النقل ( المادة الثالثة والسادسة من قانون ١٩ يونيو عام ١٩٣٤ ) ، ونحن أقم أن المادة السادسة من هذا القانون قد تركت للمجلس القومى للوثائق سلطة تحديد نوع الوثائق التي تنقل إلى دار الوثائق القومية ( الأرشيف العام ) . وتطبيقاً لذلك فقد أصدر المجلس في ٩ نوفمبر عام ١٩٤٤ قراراً بأن على مدير دار الوثائق أن ينقل إلى الدار الأنواع الآتية :

- ( ١ ) الوثائق التي يطلب رئيس مصلحة ما نقلها إلى الدار القومية . ( ٢ ) الوثائق التي مضى عليها خمسون عاماً إلا إذا طلب رئيس المصلحة إبقاءها لحاجة العمل إليها .
- ( ٣ ) الوثائق التي يرخص المجلس القومى نقلها .

ونحن نلاحظ أن المشرع الأمر بكون ولو أنه حدد بعض أنواع الوثائق التي يقوم المدير بنقلها إلى الدار القومية ، إلا أنه ترك للمصالح حرية اختيار ما ترى نقله ، وأراد المشرع أن يشجع السلطات المختصة على أن يقوموا بما تقتضيه بطولهم من الوثائق إلى الدار القومية ، فليس في القانون — كما ترى — إلزام أو قسر . وقد حدد المجلس القومى في ٩ نوفمبر عام ١٩٤٤ كيفية نقل الولاية القانونية ( Legal Custody ) على الوثائق من المصالح والوزارات إلى مدير دار الوثائق القومية .

لم يستمر العمل بقانون ١٩ يونيو عام ١٩٣٤ طويلاً ، ففي عام ١٩٤٩ صدر قانون الملكية الاتحادية والخدمات الإدارية ( Federal Property and Administrative Services Act, 1949 ) ، وكذلك قانون وثائق الحكومة الاتحادية لعام ١٩٥٠ ( Federal Records Act, 1950 ) فقد كان هذين القانونين أثر كبير في تغيير الكثير من النظم الإدارية ، فقد ضمت كل الإدارات المتصلة بالوثائق إلى مصلحة

كيرة تسمى إدارة الخدمات العامة (General Services Administration) ، وأصبحت هذه المصلحة هي المسؤولة عن دار الوثائق القومية التي أصبحت هي الأخرى جزءاً من إدارة تسمى (National Archives and Records Service) وقد أصبحت مهمة هذه الإدارة سارة وثائق الحكومة الاتحادية ، ونشير اطلاع الجمهور عليها ، ثم نشر القوانين ونصرت رؤسائها . ونشر الوثائق التاريخية المودعة في مكتبة فرانكلين روزفلت . وقد نقلت إلى مدير مصلحة الخدمات العامة اختصاصات مدير دار الوثائق القومية ، غير أن هذا ظل رتبة أو عضواً في الهيئات المتصلة بالوثائق كيما اتفق الوضع ، وقد أصبح مدير مصلحة الخدمات العامة هو الذي يمين مدير دار الوثائق القومية (National Archivist) كذلك نقلت اختصاصات مدير قسم سجل الحكومة الاتحادية (Division of the Federal Register).

كذلك ضمت الهيئات الآتية إلى هذه المصلحة :

( ١ ) المجلس القومى لوثائق . ( ٢ ) جمعية المطبوعات التاريخية . ( ٣ ) اللجنة الإدارية لسجل الحكومة الاتحادية .

وقد أصبح من اختصاصات المدير إدارة كل ما يتصل بالوثائق من صيانة وترتيب ووصف وعمل الفهارس ولكتشافات ، وطبع الوثائق التاريخية التي يوافق المختصون عليها ، ووجه القول فقد أصبح من واجبه اتخاذ كل الوسائل للتعريف بالوثائق ونشر الاطلاع عليها .

( The administrator shall make provisions for the preservation, arrangement, repair and rehabilitation, duplication and reproduction, description and exhibition of records transferred to him as may be needful or appropriate including the preparation and publication of inventories, indexes, catalogs and other finding aids or guides facilitating their use and when approved by the National Historical Publications Commission he may also publish such historical works and collections of sources as seem appropriate for printing or otherwise recording at the public expense .

والمدير الحق في تنفيذ على جميع وثائق الحكومة الاتحادية ونقلها إلى الدار القومية ، أو إيداعها في المراكز المؤقتة ، وإصدار الطلبات لرؤساء المصالح والوزارات بشأن العناية بالوثائق وصيانتها وترتيبها .

## الوثائق والنظم

دار الوثائق القومية ( National Archives )

سبق القول إن هذه الدار هي إحدى الوحدات الرئيسية التي ينقسم إليها قسم « دار الوثائق القومية وإدارة الوثائق » ذات القسم الذي هو أيضاً بدوره أحد الوحدات الرئيسية للهيئة « مصلحة الخدمات العامة » .

وتنقسم دار لوثائق إلى أقسام عدة يدير كل قسم منها أمين وثائق ( Chief Archivist ) وتنقسم هذه الأقسام إلى أقسام صغيرة ويشرف على إدارة كل هذه مدير يسمى ( Director of Archival Management ) ويقوم هذا المدير بتنسيق الأعمال في الدار القومية ويشارك شخصيه إدارة الأقسام الآتية :

( ١ ) قسم الصيانة ( Preservation Services Branch ) .

( ٢ ) قسم المطبوعات والمعارض ( Exhibits and Publications Section ) .

( ٣ ) قسم المراجع ( General Reference Section ) .

( ٤ ) المكتبة .

( ٥ ) قسم الإحصاء ( Statistical Unit ) .

( ٦ ) محرر الوثائق الإقليمية ( Editor of the Territorial Papers ) .

وفضلاً عن هذه الأقسام فبالدار فروع للوثائق ( Records Branches ) يدير كل فرع منها « أمين وثائق » ، وأهم هذه الفروع :

( ١ ) فرع وثائق وزارة الحرية . ( ٢ ) فرع الوثائق التشريعية والمالية .

(٣) فرع الوثائق لفضائية وتبائية . (٤) فرع وثائق المعينات لمرئية (Audio Visual Records Branch) .

وتقوم هذه الفروع باختيار الوثائق من المصالح ونقل ماله قيمة تاريخية دائمة إلى الدار القومية ، ويساعد هذه الفروع في عملية الاختيار والتنظيم قسم يسمى قسم إدارة الوثائق (Records Management Division) .

وليس من شك في أن قسم الصيانة من أهم الأقسام إذ يقوم بالمحافظة على الوثائق وتنظيفها وتجديدها وإصلاحها وتجليدها ، ويصل في هذا القسم كيمياء يقدم المشورة في المسائل الفنية المتعلقة بالصيانة .

وينص قانون وثائق الحكومة الاتحادية لسنة ١٩٥٠ (Federal Records Act, 1950) على أن من واجب « مدير مصلحة الخدمات العامة » صيانة الوثائق ، وقد خول هذا يقتضى أوامره الإدارية في سبتمبر سنة ١٩٥٠ مدير « دار الوثائق القومية » سلطات واسعة للمحافظة على الوثائق ، وسنت اللوائح لمقاب من يحدث أى تلف بها ، وقدرت الترميمات في بعض الأحيان ٢٠٠٠ دولاراً ، أو السجن بما لا يزيد عن ثلاث سنوات . والكيمياء الأول مشول عن تقييد ونظافة الوثائق . ورؤساء الأقسام مشولون عن صيانة ما في عهدهم من وثائق وأنواع التعليلات ووضع برامج عديدة لتجديد الوثائق والاتصال بمصلحة الطباعة الحكومية (Government Printing office) لتجديد وزيم الوثائق طبقاً لنواحي الموضوع .

أما قسم المطبوعات والمعارض (Exhibits and Publications Section) ، فهت إعداد كل المطبوعات والمراجع التي تبين على التفرع على الوثائق ، كذلك الاشراف على المعارض وأعمال البكروفيلم (Microfilm) . وتقوم أقسام الوثائق وفروعها بإعداد هذه المراجع وإرسالها إلى هذا القسم الذي يقوم بالمراجعة والتنسيق ، ثم يعيدها إلى القسم المختص ، ويتم التنسيق عن طريق مدير إدارة الأرشيفات (Director of Archival Management) .



ويقوم رئيس قسم المطبوعات بوضع التعليمات بشأن طبع المراجع وتوزيعها على الأقسام المختلفة والهيئات التي تستخدمها . ومن أهم هذه المراجع :

( ١ ) ( National Archives Guide ) .

( ٢ ) ( Your Government Records in the National Archives ) .

ومن أهم اختصاصات هذا القسم تقديم الاقتراحات بشأن أنواع هذه المراجع ورسم خطة التنفيذ ، وتقوم الأقسام المختلفة بتزويده بالأحصائيات والتفاصيل التي يطلبها ، وهو دائم الاتصال بالأقسام المختلفة لتصور الوثائق ليتيسر لمن لا يمكن الاطلاع على الأصول في الدار القوية استخدام هذه المصورات ، كذلك صيانة لهذه الأصول من الضياع والتلف ، ويعد القسم فهارس لهذه المصورات يمتد بها إلى الهيئات العليا التي يهملها الاطلاع على وثائق الحكومة الاتحادية ، وهي القسم فضلاً عن ذلك بإقامة المدارس التاريخية التي تدرس التاريخ الأمريكي فيعرض أصول الوثائق ويقيم الموظفون بعمل المخصصات والفترات والبطاقات التي تساعد على توضيح ما غلق من الصوامس .

### قسم المراجع والارشاد General Reference Section

حدد قانون عام ١٩٥٠ مسؤولية المدير ( The Administrator ) بشأن الولاية القانونية ( Legal Custody ) على الوثائق ، كما وضع النظم للاطلاع ، وطرق التخلص مما لا فائدة من حفظه . وقد نصت بعض المواد على الوسائل الواجب اتخاذها لتنظيم استخدام الوثائق . وقد درجت دار الوثائق على تيسير الاطلاع لمن يقوم بأبحاث خاصة مع مراعاة القيود لموضوعه ، وقد حددت طبقات الباحثين ورتبت ترتيباً روعي فيه الأسبقية في استخدام الوثائق ، فمثلاً الباحثون الرسميون كالموظفين وأعضاء الكونجرس . وبني هؤلاء الباحثون للأغراض القضائية ، ثم لفأئنون بالبحوث العلمية ، ولا تصرح الدار باستخدام وثائقها في بحوث يمكن جمع مادتها من المكتبات . ولكل قسم من أقسام الدار قاطن فسيحة الاطلاع يشرف عليها الرؤساء ، ثم هناك قاعات بحث

رئيسية ( Central Search Rooms ) يشرف عليها مدير قسم المراجع والارشاد ، وهو مسئول عن عمل مصورات الوثائق التي في عهده . ونلاحظ أن الأقسام المتعددة تقوم بوظيفة الارشاد وتقديم المراجع للباحثين ، ولكل رئيس الحق في إطالة زمن العمل الرسمي في قسمه ، وعليه في هذه الحالة إخطار الكهاوى الأول بقسم لصيانة بأسماء الموظفين المتوط بهم المراقبة ، وكذلك أسماء الباحثين .

ويشارك هذا القسم في عمل المصورات قسم المطبوعات والمعارض ، وكذلك « قسم السجلات المرئية » ، ويقوم كل قسم بالتصديق على صور الوثائق ثم ترسل هذه إلى مدير قسم المراجع والارشاد لتختم بطابع الدار . وقد نصت الوثائق على أن الاطاعة لا تكون إلا للمصالح الحكومية ، ولأغراض رسمية ، وكثيراً ما تعبر الدار المصورات ، بدلاً من الأصول ، حوماً عليها من التلف أو الضياع . ويقوم مدير فرع التشريع والمالية ( Legislative and Fiscal Revenue Branch ) بالاتصال الدائم بأعضاء اللجان في الكونغرس ليقدم ما لديه من وثائق عن الموضوعات التي يدرسونها سواء أكانت تشريعية أم مالية . ولا يرخص الاطلاع على جميع الوثائق ، فهناك وثائق يطلق عليها ( Top Secret Information ) ، وهي تحوى معلومات في نشرها خطر كبير على الدولة ، ثم وثائق ( Secret Information ) ، وهي تحوى معلومات في نشرها ضرر للمصالح العام ، وثائق الدول الأجنبية ، ثم وثائق ( Confidential Information ) ، وهي تحوى معلومات في نشرها ضرر بمحقوق الدولة والأفراد ، ونحو أن هذا النشر لا ينتج الضرر لسلامة الدولة . ثم هناك وثائق ( Restricted Information ) لا يطلع عليها إلا طبقة خاصة من الباحثين . ويقوم الكونغرس بوضع القيود عند استخدام هذه الوثائق ، سواء ما كان منها في الوزارات ، أم في دار الوثائق . ورئيس الجمهورية بمقتضى الدستور الأمريكى أن يضع ما يشاء من قيود عند استخدام بعض الوثائق الادارية .

ونضع المصالح والوزارات ما ترى من قيود عند نقل وثائقها إلى هذه الدار ، وللمدير الدار الحق في وضع هذه القيود بناء على طلبات تقدمها هذه الوزارات والمصالح .

## قسم التصرف في الوثائق ومراكز الوثائق

(Records Management Division)

مهمة هذا القسم وضع الخطط وتنظيم وسائل التصرف في الوثائق ، إما بنقلها إلى الدار القومية ، أو بإيداعها في المراكز الإقليمية بلت في مصيرها ، سواء بالاستثناء عنها أم بإيداعها في الدار القومية . ويساون هذا القسم موظفو أقسام الوثائق الذين يقومون بالاتصال بالوزارات والمصالح لفحص الوثائق المراد نقلها أو الاستثناء عنها فهم الذين يقدرون الوثائق من ناحية القيمة والعلمية ، وتحال الطلبات التي تقدمها المصالح إلى قسم تصرف هذا للدراسة والتقدير . ونحن نعلم أن الوثائق لا تنقل إلى الدار القومية إلا بعد التأكد من أن قيمتها التاريخية تبرر حفظها حفظاً مستديماً .

وهناك أنواع من الوثائق لا تحال على هذا القسم لأنها إما براء مناسبتاً بشأنها ، بل ترسل إلى مدير إدارة الوثائق (Director of Archival Management) ، وهي الوثائق الخاصة برئيس الجمهورية ، وكذلك الخاصة بالكونغرس والمحكمة العليا ، والتي مضي عليها خمسة وعشرون عاماً ، ويحل محل هذا القسم هو الاشراف على هذه الوثائق حيث هي ، وحين لا تصبح الحاجة ماسة إليها في هذه المصالح والوزارات ، يكون اليه وسع النظم للاستثناء عما لاقتناء فيه ، أو نقل ماله قيمة تاريخية إلى الدار القومية أو إلى مراكز من مراكز الوثائق . ونحن نرى أن من اختصاصات هذا قسم توحيد النظم في المصالح ، وقد حصر هذا القسم مساحة الوثائق وفدوها بما يربى على ٢٠ مليون قدماً مكتباً ، وبما ذكره من إحصائيات أن نصف هذا لم يوب ، أو يسجل ، ومن بينها ٦ مليون مكدم في أماكنه ولا يحتاج إلى الرجوع إليه . وقد قام هذا القسم بتزويد عشرة مراكز للوثائق بالموظفين والمستخدمين . وليس من شك أن قانون سنة ١٩٥٠ هو الذي نظم العمل فجبل إلى المدير (Administrator) توحيد النظم ، والمحافظة على الوثائق وتنظيم استخدامها وغير ذلك . وقد وضعت هذه النظم بعد أخذ موافقة المجلس القومى للوثائق وبلغ ما نقل من الوثائق إلى المراكز عشرة عام ١٩٥٢ ما يقدر بمقدار ٥٥٠.٠٠٠

فدما مكعباً . وقد بلغ من التناقص بالوائثق أن خصص الكونغرس عام ١٩٥٢ مبلغ ٣٦٤,٠٠٠ دولاراً لمساعدة المصالح التي في حاجة إلى معونة ، وبلغ مقدار ما نقل إلى هذه المراكز عام ١٩٥٢ ( ٧٤١,٠٠٠ ) فدما مكعباً ، وبلغ مقدار ما بيده للمراكز من وائثق إلى آخر يونيه من عام ١٩٥٢ ( ١٢,٣٠٠٠ ) فدما مكعباً بزيادة ٦٩٠,٠٠٠ فدما مكعباً عن العام السابق .

### قسم سجل الحكومة الاتحادية (Federal Register Division)

تتضمن مهمة هذا القسم في نشر تصريحات رئيس الجمهورية ولأوامر الادارية والمنشورات واللوائح ، ويقوم بترتيبها وتنسيقها وإصدارها في ما يسمى « نقيض لوائح وأوامر الحكومة الاتحادية » ( Code of Federal Regulation ) ، كما يقوم أيضاً بنشر القوانين التي يصدرها البرلمان في شكل « نفاقات ، وكذلك في ( United States Statutes at Large ) . ويقوم القسم فضلاً عن ذلك بعمل كشافات وفهارس لـ « نقيض لوائح وأوامر الحكومة الاتحادية » ، وتصدر هذه شهرياً وكل ثلاثة أشهر ، ثم سنوياً ، وأهم هذه ( Codification Guide ) وهو مرتب ترتيباً عددياً ، ويمكن بسهولة معرفة التغيرات التي أدخلت على القوانين وترتب اللوائح الخاصة برئيس الجمهورية ترتيباً خاصاً يسهل الرجوع إليها .

أما اللجنة الادارية لسجل الحكومة الاتحادية ، فقد شكلت بمقتضى قانون ( Federal Register Act ) . وقد نقل اختصاص هذه اللجنة إلى مصلحة الخدمات العامة بمقتضى القانون الذي أشرنا إليه قبل ذلك . وتتكون هذه اللجنة من :

- ( ١ ) مدير الدوا القومية لوائثق كرئيس لها . ( ٢ ) ممثل عن النائب العام لهولايات المتحدة . ( ٣ ) الطابع لمطبوعات الحكومية ( Public Printer ) .
- ( ٤ ) رئيس قسم سجل الحكومة الاتحادية .

## اللجنة القومية للطبوعات التاريخية

(National Historical Publications Commission)

تشكلت هذه اللجنة عام ١٩٣٤ طبقاً لقانون الوثائق القومية (National Archives Act) . وقد نقل اختصاصها إلى مصلحة الخدمات العامة بقتضى قانون الملكية الاتحادية والخدمات الإدارية سنة ١٩٤٩ (Federal Property and Administrative Services Act) . وقد نص قانون الوثائق الاتحادية عام ١٩٥٠ (Federal Records Act) على تعديل تشكيلها وتحديد اختصاصاتها ، وهي تقوم بوضع النظم وتقديم الاقتراحات بشأن المؤلفات التاريخية والمراجع التي ترى طبعها على نفقة الدولة ، وهي ، فضلاً عن ذلك ، تقوم بتشجيع الهيئات العلمية الحكومية أو غير حكومية . وكذلك الأفراد على جمع ونشر الوثائق التي تتصل بتاريخ الولايات المتحدة .

وقد قررت هذه اللجنة في اجتماعاتها عام ١٩٥١ إنشاء سجل يحوى المخطوطات البعزة في أنحاء البلاد ، وكذلك وضع مؤلف يبين فيه الأسس التي تتبع في نشر المراجع التاريخية ، وقد عينت اللجنة بنشر وثائق الزعماء وقادة الرأي في الولايات المتحدة ، على أن توضع النظم لتنسيق نشر الوثائق كمنهج قومي . وتعمل اللجنة فوق ذلك ، على إصدار دليل يبين أسماء المكتبات ومور الوثائق والمجموعات التاريخية وأماكن وجود المخطوطات . أما أعضاء اللجنة فهم :

- (١) مدير دار الوثائق القومية رئيساً . (٢) عضو عن الجمعية التاريخية الأمريكية .
- (٣) المدير المساعد لمكتبة الكونغرس . (٤) السكرتير الإداري للجمعية التاريخية الأمريكية . (٥) قاضى المحكمة العليا . (٦) أستاذ التاريخ بجامعة هارفارد . (٧) مدير معهد تاريخ الطب بجامعة جون هوبكنز . (٨) ممثل مدينة نيويورك . (٩) رئيس قسم البحوث التاريخية بوزارة الخارجية . (١٠) عضو الشيوخ عن ولاية كارولينا الشمالية .
- (١١) رئيس البحوث التاريخية بوزارة الحربية .



## المجلس القومي للوثائق

نصت المادة السادسة من قانون الوثائق الصادر عام ١٩٣٤ (National Archives Act) على تكوين مجلس قومي للوثائق (National Archives Council) تكون مهمته تحديد الوثائق التي تودع في الدار القومية، ووضع النظم لذلك، وكذلك من الوثائق للاستثناء عما لا فائدة من حفظه من الوثائق، وكذلك وضع النظم لأخذ مصورات من الوثائق عند الاستثناء عن أصولها. وفي عام ١٩٤٩ نقلت اختصاصات هذا المجلس إلى مصلحة الخدمات العامة وأصبح يطلق عليه «مجلس وثائق الحكومة الاتحادية Federal Records Council». وقد نص القانون على تحديد أعضاء من السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، فقرر أن يكون من بين أعضاء أربعة على الأقل يمثلون السلطة التشريعية، وعضوان على الأقل عن السلطة القضائية، وستة على الأقل عن السلطة التنفيذية. ويقوم رئيس مجلس السيناتو ورئيس مجلس النواب باختيار من ينوب عن السلطة التشريعية. ويقوم كبير قضاة الولايات المتحدة (Chief Justice) باختيار من ينوب عن السلطة القضائية، ويقوم المجلس نفسه باختيار الرئيس. وأعضاء هذا المجلس عن السلطة التنفيذية هم :

- (١) رئيس قسم إدارة الوثائق بالبيت الأبيض - وزارة الدفاع. (٢) رئيس قسم إدارة الوثائق بوزارة الخارجية. (٣) مساعد البريد. (٤) رئيس الأرشيف بمصلحة البريد. (٥) رئيس لجنة مواصلات الحكومة الاتحادية. (٦) مساعد مدير الخدمات الإدارية.

أما السلطة القضائية فيمثلها : (١) مدير إدارة المحاكم. (٢) سكرتير المحكمة العليا.

أما السلطة التشريعية فيمثلها : (١) ممثل فرجينيا الغربية في مجلس العموم. (٢) ممثل ماريلاند في مجلس العموم. (٣) سكرتير السيناتو. (٤) ممثل مصلحة الحسابات العامة.

## مكتبة فرنكلن روزفلت

أهدى الرئيس الراحل روزفلت يته ومكتبته بهيادبارك بولاية نيويورك إلى مصلحة الوثائق الأمريكية ، وتحتوى هذه المكتبة كثيراً من الوثائق الهامة المتصلة بحياة روزفلت ، ويضاف إليها سنويا وثائق الزعماء وقادة الرأى من مذكرات ومخطوطات ومقالات وخطب وخطابات ونحف نادرة . وقد بلغ مقدار ما بالمكتبة من مخطوطات إلى عام ١٩٥١ ما يقرب من ٦٣٤٠ مخطوطاً ، أما المطبوعات فقد بلغت عام ١٩٥٢ ما يقرب من ٢٦٠٠٠ كتاباً . وكذلك ما يربى على ٣٦٠٠٠ من الدوريات والمطبوعات الأخرى . ونفى المكتبة بعمل فهرس لوثائقها . ونقوم بعمل ملخصات وكشافات لبعض الوثائق الهامة .

## الفصل السادس

### الأرشيفات الأسبانية<sup>(١)</sup>

عنت أسبانيا منذ القرن السادس عشر بإنشاء أرشيفاتها المتنوعة ، وفدهرفت برعايتها البالغة بالأرشيفات التاريخية ، إذ فصلت منذ البداية أرشيفاتها الإدارية عن أرشيفاتها التاريخية . ولا شك أن مرجع هذا إلى أن أسبانيا كانت أسبق الدول الأوروبية إلى تأسيس امراطورية كبيرة ، وقد حفظت أرشيفاتها ووثائق تاريخية هامة تتصل بكثير من الدول الأوروبية ، ف لديها وثائق عن الاستكشافات الجغرافية والحركات الدينية ، وعن نشاط الكنيسة الكاثوليكية ، وعن الحضارة الأدبية ، وكل هذه مودعة في أرشيفاتها المتنوعة ، التى يمكن تقسيمها إلى الأقسام الآتية :

( ١ ) الأرشيفات الحكومية . ( ٢ ) أرشيفات الأديام . ( ٣ ) أرشيفات الوحدات الإدارية الأخرى .

١١١ لم يتمكن من جمع بيانات عن الأرشيفات الأسبانية والألمانية والإيطالية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فاعتمدت على البيانات التى جمها المعهد الدولى للبحوث الفكرى عام ١٩٣٤

ويوجد عدا هذه أرشيفات خاصة ذات قيمة تاريخية كبيرة ، مثل أرشيفات الهيئات العلمية وأرشيفات الأسر الكبيرة . ويشرف على إدارة الأرشيفات الحكومية هيئة تسمى « الهيئة التقنية لأستاء المكتبات والوثائق وعلماء الآثار » ( Cuerpo Facultativo de Archivistas, Bibliotecarios Y. Archeologues ) التي أسست طبقاً لديكريتو ١٧ يوليو سنة ١٨٥٨ وحدد اختصاصها بمقتضى مرسوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ و ١٩ مايو سنة ١٩٣٢ . ونحن نعلم أنه في عام ١٨٥٦ أسست مدرسة عليا للوثائق ( Escuela Superior de Diplomática ) تدرس بها الجيوبجرافيا والبلبوجرافيا والنظم الإدارية في المصور الوسطى والحديثة . ولا يدخل في اختصاصات هذه الهيئة أرشيفات وزارة الحرية وأرشيفات الهيئات التشريعية .

وأم دور الوثائق الحكومية العامة التي تحوى وثائق الدولة هي :

( ١ ) دار الوثائق التاريخية القومية بمدريد ( Archivo Historico Nacional ) ( Madrid )

( ٢ ) دار وثائق كالا ( Archivo Central de Abolido de Honores )

( ٣ ) دار وثائق سمنكاس ( Archivo Central de Simancas )

( ٤ ) دار وثائق اشبيلية ( Archivo General de Indias )

أما دار الوثائق التاريخية بمدريد فقد أسست بمقتضى ديكريتو ٢٨ مارس سنة ١٨٦٦ وكانت نواة هذا الأرشيف وثائق الأديار والمؤسسات الدينية من أصقاع أسبانيا كافة . ثم أضيفت إليه فيما بعد وثائق المجالس العليا لقديمة اللغاة ، وكذلك وثائق جامعة الكالا ( Alcala ) ، ثم أضيفت وثائق من دور الوثائق الأخرى ومن الوزارات مثل وزارة الخارجية ( Estanco ) والمالية ( Delegaciones de Hacienda ) وأصبح هذا الأرشيف أم دور الوثائق بأسبانيا .

أما دار وثائق سمنكاس فقد أُنشئت في جزء من هذا الحصن وقت إصلاحه عام ١٥١٢ وعين شارل الخامس أول أمين لهذه الوثائق ، على الرغم من أن أسر جميع

وثائق التاج كان قد تم قبل ذلك في أوائل القرن السادس عشر بمقتضى الأمر الملكي لسنة ١٥٠٩ وأودعت أولاً وثائقه في بيد الوليد (Valladolid) إلى أن نقلت إلى سمكاس بأمر شارل الخامس. وقد أضاف إليه الملوك على مر الأعوام وثائق كثيرة، ولكن لم يبق له أهمية كبيرة منذ نهاية القرن التاسع عشر، إذ نقل نابليون كثيراً من وثائقه إلى باريس عام ١٨١١، ثم نقلت وثائق أخرى إلى إشبيلية وإلى أرشيف أرجون (Archivo de la Corona). وتحتوى هذه الدار كثيراً من وثائق شارل الخامس، وفيليب الثاني، ومارى سبورات، ورجال الإصلاح الدينى.

وبرجع الفضل إلى شارل الخامس أيضاً في إنشاء دار وثائق إشبيلية (Archivo General de Indias)، فقد أمر أن تجمع في دار الوثائق في سمكاس كل ماله صلة بالهند، وسار خلفه فيليب الثاني في تجميع هذه الوثائق، وبذلك أصبح أرشيف سمكاس يحوى معظم الوثائق المنصلة بالهند والاستكشافات الأسبانية وحالة أمريكا. وفي عام ١٧٨١ أمر شارل الثالث بأن ينقل من سمكاس إلى إشبيلية كل الوثائق المنصلة بالهند، وقد تم ذلك عام ١٧٨٥، ثم أضيف إليه بعد من الوزارات والمصالح كل ماله صلة بذلك.

أما دار وثائق الكالا فقد أنشئت بمقتضى ديكريته ١٧ يولييه عام ١٨٥٨، وكان هذا الأرشيف يجمع الوثائق التاريخية والإدارية أول الأمر، ولكن الوثائق التاريخية نقلت منه إلى الأرشيف التاريخى بمدريد، فأصبح يضم من الوزارات والمصالح الوثائق الإدارية وحدها.

أما أرشيفات الأقاليم (دور الوثائق الإقليمية) فاعلمها أرشيف أرجون وبرشلونة وبلنسيا وغرناطة وطليطلة. وتحتوى هذه كل ما يتصل بتاريخ الأقاليم من وثائق عامة، ولعل أقدمها أرشيف أرجون الذى يحوى وثائق ترجع إلى القرن التاسع الميلادى. وقد انسح أرشيف أرجون بانحادها مع قطالونيا في منتصف القرن الثانى عشر، وأصبح أرشيف هذا الانحاد واحداً يضم الوثائق إلى أوائل القرن الثامن عشر.

أما أرشيفات الوزارات فأهمها وثائق وزارة الخارجية التي ترجع إلى القرن السادس عشر ، إلا أن كثيراً من وثائقها قد نقل إلى دور الوثائق الأخرى . ففي عام ١٨٢٦ نقل إلى سنكاس الوثائق التي ترجع إلى ما قبل عام ١٧٨٩ . وفي عام ١٩٠٢ نقل إلى دار الوثائق التاريخية بمصر وثائق التي ترجع إلى القرن التاسع عشر . أما وثائق وزارة العدل ، فترجع إلى عام ١٧٩٤ ، وقد قطعت وثائقها عام ١٨٧٣ إلا أن كثيراً منها نقل إلى دار الوثائق التاريخية في عامي ١٨٩٧ و ١٩١٤ . وقد تكونت أرشيفات وزارة المالية عام ١٨٤٥ ، ولو أنها تضم وثائق يرجع تاريخها إلى القرن السابع عشر وأسست أرشيفات رئاسة مجلس الوزراء عام ١٨٦٣

أما أرشيفات وزارة المعارف والفنون الجميلة فترجع إلى عام ١٩٠٠ ، حينما فصلت عن وزارة الزراعة والأشغال والتجارة والصناعة . وهذه الوزارات كان يطلق عليها (Enteamento) .

أما أرشيفات الوثائق ، فقد نظمها ديكرينو ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ ، الذي لص على إيداع هذه الأرشيفات التي ترجع إلى أكثر من قرن في عوامم المقاطعات ، حيث مقر غرف الوثائق ( Colegios Notariales ) . وتسمى هذه الأرشيفات بالعوامم ( Archivos históricos de protocolos ) ، ويدير هذه أمناء ينتمون لوزارة المعارف من حيث لتنظيم القنى ، أما من حيث الأعمال الأخرى ، فيتمون إدارة التسجيل والتوثيق بوزارة العدل .

إن إدارة الأرشيفات الحكومية في أسبانيا تتبع على العموم وزارة المعارف والفنون الجميلة ، وتقوم الهيئة الفنية بتنظيم هذه الأرشيفات ، غير أن أرشيفات وزارة المالية تتبع المعارف من ناحية الفنية لحسب ، أما من الناحية الإدارية ، فهذا من اختصاص وزارة مالية ، وكذلك الحال مع الوثائق كما سلف القول .

أما أرشيفات الحرية والبحرية فهي تتبع عامة وزارتها ، وتوفد وزارة المعارف مفتشيها للاشراف القنى وتقديم المشورة إلى أمناء الوثائق في جميع أنحاء أسبانيا . وتقوم هذه الدور جيئاً بنشر قوائم ومنشورات بما تحويه من وثائق ، لتحديد



للباحثين الذخيرة العلمية التي تضمها . ولا يتسع المقال لحصر هذه المطبوعات ، ولكن مما يجب الإشارة إليه ، أن كثيراً من هذه الدور تحوى وثائق تصل بالحضارة الإسلامية ، من الخير أن تأخذ عنها الصور التي تودعها دور وثائقنا .

### الأرشيفات الإيطالية

يمكننا تقسيم الأرشيفات الإيطالية إلى الأرشيفات الحكومية ، وأرشيفات الإدارات المحلية ، وأرشيفات الموتفين ، والهيئات الدينية ، والهيئات العلمية ، والأرشيفات الخاصة . أما الأرشيفات الحكومية . فهي الأرشيفات العامة للدولة ، وأرشيفات الولايات ، وأرشيفات المقاطعات والوحدات الإدارية الأخرى .

أما عن الأرشيف العام للدولة ، أو ما نسميه دار الوثائق القومية (Archivio del Regno) ، فلم يتكون هذا إلا بعد الوحدة الإيطالية ، أي بعد ١٧ مارس عام ١٨٦١ ، ويحوى هذا الأرشيف وثائق الوزارات ، كالدخلية ، والتعليم ، والصناعة والتجارة ، والزراعة ، والأشغال ، ثم بعض وثائق وزارة الحرية والبحرية ، والمالية ، وكذلك وثائق الإدارة العامة فيبوليس . وتحفظ وزارة الخارجية والعدل بوثائقها ، وتضم الدار أيضاً وثائق مجلس الدولة (Consiglio d' Stato) ، وديوان المحاسبة . وقد تقرر مقر هذا الأرشيف مرات عدة ، فبذلك عام ١٨٦١ - ١٨٦٥ كانت أرشيفات تورين هي الدار القومية ، ثم أخذت فلورنسا مكانها ، ولكن منذ ٢٧ مايو عام ١٨٧٥ أصبحت روما المقر النهائي لهذه الدار وضمت إليها الوثائق من الأرشيفات الأخرى .

أما أرشيفات الولايات فهي تحوى الوثائق الإدارية التي ترجع إلى ما قبل عام ١٨٦١ ويرجع بعضها إلى القرن الثامن الميلادي وبعضها وثائق عامة لتاريخ الدول الأخرى ، فضلاً عن قسمها لتاريخ المحلي . فكثير من وثائق تورين ذات صلة بتاريخ فرنسا وسويسرا ، وكذلك وثائق أرشيف جنوة ذات صلة بتاريخ سردينيا وكورسيكا . أما أرشيفات نابلي وبالرمو فتحوى وثائق ذات صلة كبيرة بتاريخ وسط أوروبا والممالك المحيطة بالبحر المتوسط . وقد أضيفت إلى أرشيفات المقاطعات منذ عام ١٨٦١ الوثائق

الإدارة التي تحصل بهذه الحكومات المحلية وكذلك وثائق المحاكم ، وقد أعطى لوزير الداخلية الحق في أن يودع في هذه الدور الوثائق الخاصة بالأفراد الذين خلفوا وثائق تعتبر الدولة ذات قيمة تاريخية أو إدارية أو سياسية .

وتحتوي أرشيفات للمقاطعات والوحدات الإدارية الأخرى وثائق هامة ترجع إلى عهود بيده ، فيجوز أرشيف سانزور وقولاً يرجع تاريخها إلى عام ١٠٧٤ م .

أما وثائق الإدارات المحلية فالتألب أنها تودع في أرشيف المقاطعة إذا كانت هذه الإدارة في البلد الذي به أرشيف المقاطعة . أما إذا وجدت في بلد آخر فكثيراً ما يصرح لهذه الإدارة بأن تحتفظ بأرشيفها في تلك البلد في مكان محددة السمات المختصة ، وبصبح هذا الأرشيف منفصلاً عن أرشيف المقاطعة . كذلك ترى في المدن الهامة أرشيفات تاريخية عظيمة الشأن . ونحن نعلم أن بلدية روما (Governo di Roma) أرشيفات إدارية ، وكذلك أرشيفات تاريخية تضم فيها سرياً هاماً . وتودع بعض الجامعات والهيئات العلمية وثائقها في الأرشيف الحكومي بالبلد الذي بها مقر هذه الجامعات أو الهيئات العلمية الأخرى . أما عن وثائق الهيئات الدينية فقد أودعت وثائق الهيئات الثلاثة في الأرشيفات الحكومية ، وكثير من وثائقها يرجع إلى القرن الثامن الميلادي .

أما الأرشيفات الخاصة فتحتوي وثائق المصارف والشركات التجارية ، كشركات الملاحة الإيطالية ، وتحتفظ هذه بوثائقها . وبعض الأسر الإيطالية أرشيفات خاصة تحتوي وثائق ذات قيمة تاريخية عظيمة ، مما يضطر الدولة في كثير من الأحيان إلى الاستيلاء عليها وإيداعها في الأرشيفات الحكومية . ويوجد في تورين وثائق مينو المتصلة بالحلة الفرنسية على مصر . أما عن إدارة هذه الأرشيفات فتشرف عليها مصلحة مركزية تتبع إدارة الشؤون المدنية بوزارة الداخلية ، ويمثلون هذه المصلحة المجلس الأعلى للوثائق . ويقوم رئيس هذه المصلحة المركزية بالاشتراك مع المدير العام للإدارة المدنية بتنظيم كل ما يتصل بالوثائق . فهم الذين يقدمون المقترحات للمجلس الأعلى ، ولا يجوز لأية مصلحة أن تتخلص من وثائقها دون الرجوع إلى هذه المصلحة المركزية بوزارة الداخلية .

وقد وصحت اللوائح الصادرة في ٢ أكتوبر عام ١٩١١ طريقة التخلص منها لأفادة من حفظه من الوثائق ، فتشكل اللجان الخاصة ويشرف المكتب المركزي على أعمالها ، وتمثل في هذه اللجان الوزارات والمصالح التي يهمها الأمر ، وتقدم اللجان تقاريرها إلى هذا المكتب الذي يقرر ما يتخذ من إجراءات .

أما أرشيفات الموثقين فهي تتبع إدارة خاصة بوزارة العدل تبعت بالفقشين لمراقبة سير العمل بها ، ويشرف على أرشيفات المقاطعات رئيس المجلس العام (Conseil General) كما يشرف على الأرشيفات البلدية عمدة البلدية (Podesta) . ولا يجوز للبلديات أن تتخلص من الوثائق إلا بموافقة عمدة البلدية ، الذي غالباً ما يلجأ إلى السلطات العليا عند اتخاذ الإجراءات في هذا الصدد . ومن المفروض في إيطاليا أنه لا يجوز التخلص من وثائق يرجع تاريخها إلى ما قبل عام ١٨٩١

أما عن نظم الاطلاع على الوثائق ، فن المفروض في وزارة الخارجية أنه لا يجوز الاطلاع على وثائق بعد عام ١٨٧٠ إلا بموافقة الوزير ، كما أن له الحق في وضع قيود للوثائق قبل هذا التاريخ . أما وثائق الإدارات والمصالح فلا يصرح بالاطلاع عليها إلا بعد ٣٠ عاماً من الانتهاء منها . ولا يصرح بالاطلاع على قضايا الجنائيات إلا بعد مرور سبعين عاماً . أما الوثائق الخاصة التي أودعت في الأرشيفات الحكومية فلا يجوز الاطلاع عليها إلا بعد خمسين عاماً . وعلى السوم فلا يجوز الاطلاع على وثائق وزارة البحرية والبحرية والخارجية إلا بموافقة الوزير المختص . كما أن موافقة عمدة البلدية (Podesta) ، ورئيس المجلس العام (Preside) أمر ضروري لتصريح بالاطلاع على الوثائق في الأقاليم .

## الأرشيقات الألمانية

لم تحاول ألمانيا وضع نوائح عامة تطبق على دور الوثائق كافة ، بل ترك الأمر للحكومات القائمة بالولايات تسن ما تراه مناسباً لأموورها من قوانين ولوائح ، لذلك رأينا النظم في بافاريا مثلاً تختلف ما في سكسونيا ، كما نجد في أرشيقات المدن نظاماً متنوعة . وأهم أنواع الأرشيقات الحكومية : ( ١ ) أرشيف الريخ وفروعه . ( ٢ ) أرشيقات الولايات . وتوجد أنواع أخرى من دور الوثائق تتمتع باستقلالها مثل أرشيقات الهيئات الدينية والطبية .

أما أرشيف الريخ فقد أنشئ عام ١٨١٩ في بونستاد ويحوى الوثائق السياسية والفضائية والحربية ، وبه قسم يختص بكل ما يتعلق بالحروب العالمية والمواقع الحربية ، ويختص فرعه في برلين بالوثائق الحربية البروسية ، ويختص فرع درسدن بالوثائق الحربية السكونية منذ عام ١٨٦٧ — ١٩١٩ . ويحتفظ فرع سبنداو ( Spandau ) بوثائق حربية بروسية أيضاً ، وفي شنتجارت وثائق حربية ذات قيمة كبيرة . أما أرشيقات الولايات فأهمها الأرشيف السرى البروسى في صاحبة داهلم ( Dahlem ) ، وهو الأرشيف المركزى لروسيا وبرندنبيرج ، ويرجع تاريخه إلى القرن السادس عشر ، وهو يضم وثائق الوزارات البروسية ووثائق الجيش البروسى إلى عام ١٨٦٦ ، ووثائق وزارة الخارجية إلى عام ١٨٦٧ . ويتصل بهذا الأرشيف وثائق مقاطعة برندنبيرج . وفي عام ١٨٥٠ سُلخ عن هذا الأرشيف أرشيف هوهنزرن ، وهو يشمل الوثائق المتعلقة بالبيت المالک في بروسيا وبرندنبيرج ، من وصايا ومكاتبات ملكية وغيرها .

ويوجد في المقاطعات أرشيقات تضم الوثائق الادارية ومستندات المحاكم . ومن أشهر الأرشيقات البروسية أرشيف هانوفر وبرسلو ومادبورج .

أما أرشيف ولاية بافاريا فقد أنشئ عام ١٩٢١ بتجميع الأرشيقات التى أنشئت للإدارات المختلفة حوالى عام ١٧٩٩

أما أرشيفات سكوبيا فقد نسّس أرشيف دوسدن منذ عام ١٨٣٢ ، وكذلك  
أرشيفات شتتجارت التي تضم وثائق البيت الملكي .

أما الأرشيف السياسي الذي أنشئ بوزارة الخارجية منذ عام ١٩٢٠ فهو يتبع  
هذه الوزارة ويحوى الوثائق التي تتصل بالفترة بين ١٨٦٧ — ١٩٢٠ . أما الوثائق  
بمد عام ١٩٢٠ فهي الأقسام المختلفة ، وتضاف إلى هذا الأرشيف تدريجياً . أما الوثائق  
قبل عام ١٨٦٧ فهي مودعة بالأرشيف السرى البروسى .

أما أرشيفات المدن والأقاليم فهي تخضع لرقابة الحكومة فى الولاية ، وقد حددت  
الوائح اختصاص إدارة الأرشيفات فى الولايات الألمانية .

### إدارة الأرشيفات

تختص وزارة الداخلية لبريخ الألمان بإدارة أرشيفات البريخ وفروعه ، فبالوزارة  
إدارة خاصة تهتم على دور الوثائق ، يساعدونها من الناحية الفنية هيئة عليا تسمى  
المشورة وتقدم الاقتراحات ، ونسب هذه الهيئة « اللجنة التاريخية » ( Historische  
Kommission) . ويقوم بالإشراف على فروع أرشيف البريخ مديرون إخصائيون ،  
أما إدارات الأرشيف بالولايات ، فلها نظم متباينة تختلف فى بعض الولايات عن البعض  
الآخر ، ففي بافاريا مثلاً أصبحت إدارة الأرشيفات منذ عام ١٩٣٣ تتبع وزارة الثقافة ،  
فيقوم على إدارة الأرشيفات فى المدن والأقاليم مديرون إخصائيون يرسم عليهم جياً  
إدارة الأرشيفات البافارية .

أما أرشيفات ولاية بروسيا ، فهي تتبع وزارة الدولة ويدير أمرها مدير عام ،  
وهو فى الوقت نفسه مدير للأرشيف السرى البروسى فى ضاحية داخلهم . وعلى العموم  
فإدارات الأرشيف فى الولايات تتبع وزارة الداخلية ووزارة الثقافة .  
ونحن نلاحظ أن الصلة بين هذه الهيئات المتشرفة على الوثائق منصلة أشد الاتصال ، فتتخذ  
سنوياً مؤتمرات تضم المشتغلين بالوثائق فى كلغة ألمانيا ( Deutsche Archivtag )



يتبادلون الزماني وينسقون الخطط ، وتقوم هذه الإدارات بنشر مطبوعات تكشف عن محتوياتها ، حتى يتم الباحثون بمحتوى هذه الدور من مصادر للبحوث .

أما بشأن تيسير الاطلاع على الوثائق فلكل مواطن الحق في الاطلاع عليها ، وللأجانب هذا الحق عن طريق السلك السياسي ، وتضع الحكومة عادة حداً زمنياً لهذا التيسير ، فالوثائق التي يرجع تاريخها إلى أكثر من ثلاثين عاماً يجوز الاطلاع عليها دون قيد أو شرط ، ما لم تكن وزارة خلاف ذلك . أما الوثائق التي يرجع تاريخها إلى أقل من ثلاثين عاماً فيجوز الاطلاع عليها بشرط موافقة الوزارة المختصة ، ويطلب من الباحثين الذين استخدموا الوثائق وقاموا بنشر محتوياتهم أن يقدموا نسخاً من هذه البحوث إلى الجهات المختصة ، وتقوم دور الوثائق عادة بإعطاء صور فوتوغرافية أو صور منسوخة ، وعلى إدارة الأرشيف أن تحجز ذلك وتقرر أن الصور المعطاة مطابقة للأصول المودعة . أما القيمة القانونية لهذه الصور فامررها متروكة للمحاكم والقضاء .

## الفصل السابع

### الأرشيفات والوثائق المصرية

إذا ذكرنا تاريخ الكتابة والكتاب والوثائق كانت مصر فاتحة هذا الكتاب . فصر القديمة هي التي أحدثت من بعدها من الشعوب إلى التدوين والتوثيق ، إذ كان من المبادئ الواضحة في حياة آل فرعون أن ما لم يثبت في وثيقة بعد غير موجود . لذلك لا يبدو غريباً بعد ذلك أن امتلأت آثارهم بالكتابة والرسوم ، وليس غريباً أيضاً أن تحتل وظيفة الكاتب عندهم المجل الأول بين وظائف الدولة . وإن نظرة واحدة إلى ما تحمله صفحات النور في أيام الدولة القديمة من صور الجباء كفية بإظهارنا على تلك الحقيقة ، بصورة الكاتب مألوفة في كل مكان ، نراه وقد تربح على الأرض ومن أمامه ملفات الوثائق والقرطاس منشور في حجره يدين فيه بالقلم ما يسمع وما يرى . وكان لكل ضيعة مكتبها الخاص يشرف عليه كاتب مسئول . ولم يكن لقب

الكاتب قاصراً على من يشغل بالتدوين والتوثيق، وإنما هو لطوائف المثقفين من القضاة وكبار رجال الدولة ووزراء فرعون . فالقاضى كان يدعى كبير الكتاب . وكبير القضاة كان يسمى المشرف على الوثائق الفرعونية . وكان القانون يدون، وكانت المدونات القانونية تودع فى المحكمة العليا، وبخاصة فى قاعة حور المظيمة (وسميت حور) أى الإدارة القضائية . وهذه القاعة هى المكلف بتسجيل قوانين الدولة والمحافظة عليها، وكانت تابعة للمحكمة العليا وهى إدارة الملك القضائية<sup>١١١</sup> . وبهذه الإدارة كانت السجلات (مزار) وفيها كانت تنسخ الأحكام . أما (بيت التحريرات الملكية) أو إدارة لقيودات فكانت تسجل على توثيق الروابط بين الإدارات الحكومية وإرسال الأوامر، وكان على رأسها الوزير . ويظهر أنه كان رئيس شرف حسب . أما (بيت المسكبات) أو إدارة المحفوظات فكانت تودع فيها العقود المسجلة . ويظهر أن مهمة إدارة المحفوظات هذه كانت استنساخ العقود التى تحررها (إدارة العقود المختومة) . وكذلك حفظ الأوراق والمستندات التى تحدد حال كل مواطن وملاك . أما مهمة (بيت العقود المختومة) فكانت تسليم العقود وإعطائها الصفة الرسمية، وكان عليها أن تنسخها فى دوائر السجلات<sup>١١٢</sup> .

ويشهد التاريخ بدقة المصرى القديم فى تحديد مسببات الرسائل، كرسائل التى يناديها أفراد الشعب، أو الرسائل الرسمية التى كان يناديها كبار موظفى الدولة . فاستعمل المصريون كلمة (محبات) واستعملوا كلمة (ش) للدلالة على وثيقة مكتوبة . أما الرسالة التى كانت تصدر عن الفرعون فكانت تسمى (وخا) وتشهد العبارات التى كان كل كتاب الرسائل الرسمية يذيلون بها رسائلهم على شدة الحرص على ادخالها والمحافظة عليها وصلىم تقديرهم لقيمتها، فيقال مثلاً فى آخر الرسالة «نسخ» أو «نحفظ فى دار المحفوظات» أو احتفظ بكتابتى هذا لتتخذ منه شاهداً فى مستقبل الأيام، أو ما شابه ذلك من العبارات التى تدل على قيمة الوثائق عند آل فرعون .

١١١ الدكتور سليم حسن : مصر القديمة الجزء الثانى ص ٥٢

١١٢ الدكتور سليم حسن : مصر القديمة الجزء الثانى ص ١٥

وتميز الوثائق عند آل فرعون بتنوعها : فنها ما هو منقوش في المعابد من أخبار الحروب وتاريخ العظماء والمراسم الملكية، وتلك ولا شك مصادر لتاريخ العصر لها أصالتها. ومن هذه قوائم أسماء الملوك. ومن أقدم هذه قائمة ترجع إلى تحتمس الثالث، وقد عثر عليها في معبد الكرنك بالأقصر، والقائمة مكنوية على جدران حجرة يطلق عليها حجرة الأجداد. وقد نقلت أحجار هذه القاعة إلى متحف المتوفر. ثم قائمة الرأية المدفونة في معبد سبتى الأول. ومن أشهر الوثائق وثيقة بيع إمارة الكاب التي سجلت على لوح من حجر ووضعت في معبد آمون ليكون شاهداً عليها<sup>(١١)</sup>.

ثم وثيقة تصيب الملكة أحموس زوج بطل مصر ( أحموس الأول ) كاهنة من كهان آمون، وقد عثر عليها بين أقباض معبد الكرنك<sup>(١٢)</sup>.

أما عن الوثائق البردية فمن المسلم به أن مصر هي أم مصدر، إن لم تكن المصدر الوحيد، الذي قدم وثائق بردية عن الحضارات القديمة. ولعل جفاف تربها كان من أهم العوامل التي ساعدت على أن يحتفظ جوف الأرض الطيبة بكنوز ومصادر لتاريخ الحضارات في الشرق القديم. كانت هذه الوثائق البردية تحفظ في آليات محكمة الإغلاق، وتلك الطريقة ظلت معروفة في ريف مصر إلى عهد قريب. وأغلب الظن أننا لن نجد لها في قرى الصعيد الأعلى إلى يومنا هذا، فالتاس قد دأبوا على حفظ وثائقهم في أوعية من فخار. ومن أهم الأوراق البردية التي كشفت صفحات من تاريخ مصر بردية تورين من عهد الأسرة الثامنة عشر، وبردية ( هاريس الكبرى ) ويزيد طولها على أربعين متراً، وهي محفوظة بالمتحف البريطاني، وبردية ( أبرس ) المخطوطة في متحف لينزج ويبلغ طولها عشرين متراً، وبردية ( فليور ) وهي خاصة بمساحة الأراضي وربط الضرائب عليها في عهد الرعامسة، وفيها تحديد لمساحات الحقول وتفاصيل هامة عن الملاك وممتلكاتهم<sup>(١٣)</sup>. على أننا قد عثرنا في أواخر القرن التاسع عشر على جزء كبير من محفوظات وزارة الخارجية

(١١) الدكتور أحمد بدوي : في موكب الشمس . الجزء الثاني ص ٢٨١ — ٢٨٥

(١٢) الدكتور أحمد بدوي : في موكب الشمس . الجزء الثاني ص ٣٧٥

The Wilbour Papyrus. Edited by Alan H. Gardiner in three volumes. Published for the Brooklyn Museum at the Oxford University Press.

المصرية في القرن الرابع عشر قبل مولد المسيح . قبل عام ١٨٨٧ عثر في تل العمارنة على مجموعة من الألواح الفخارية منقوشة بخط بابل للمهاري، وقد نقل الجزء الكبير منها إلى متاحف لندن وبرلين والوفر، وقام فنكلر (Winkler) ومرسر (Mörser) بنشرها والتطيق عليها . والظاهر أن هذه كانت في محفوظات القصر بمدينة طية ونقلها أمينوفيس الرابع ( اخثاتون ) إلى عاصمته الجديدة ( اختاتون ) ( تل العمارنة ) في العام السادس من حكمه . وقد وجد في أرشيفات ( يوناسكوى ) ألواح فخارية تتصل بهذه الرسائل . وليس من شك في أنها كشفت عن كثير من العلاقات بين مصر والشرق القديم في القرن الرابع عشر قبل المسيح .

أما عن وثائق العصر البطلمي ، فمع أن النظم الإدارية قامت على أسس فرعونية ، إلا أن الوثائق تعددت أنواعها ، وكان للنظم اليونانية أثر كبير في هذا النوع .

لقد كان الملك مسدود جميع السلطات ، وكان يساعد في إدارة البلاد وزير مالبته ( Dioketes ) . وكان لووزير العدل ( Archidikastes ) قسط كبير في سير دقة الأمور ، وكانت كل مديرية تحت سيطرة حاكم إداري يسمى ( Strategos ) ، ولم يعد التومارك ( Nomarchi ) صاحب نفوذ إداري ، بل اختص بالشئون الاقتصادية ، وكان يساعد الحاكم في إدارة الأمور السكاتب الملكي ( Basilikogrammatos ) الذي كان يحتفظ بالسجلات ومكلفات الأطباء . وليس من شك في أن الاسكندرية كانت المركز الرئيس للوثائق الرسمية . ففي منطقة لوخيوس ، حيث القصر الملكي ، كان أرشيف الدولة ودار وثائقها . ولشكنا لم نضر على تلك الوثائق ، إذ أن وطوبة التربة قد عملت على إبادةها ، وكل ما وصل إلينا من التراث البطلمي هو من الأقاليم البعيدة ، مثل إقليم الفيوم ، وكان للأثريين أمثال بترى وجوجيه وهنت وإدجار الفضل الكبير في نشر وثائق هذا العصر .

ومن أهم الوثائق التي وجدت في مدينة فيلادلفيا بإقليم الفيوم ( الريات بالقرب من جرزة ) الوثائق التي تكون أرشيف زينون ( Zenon ) الذي كان في خدمة

أبولونيوس ( Apollonius ) وزير مالية مصر في عهد فيلادلفوس في القرن الثالث قبل الميلاد . وقد أتى زيتون إلى فيلادلفيا حوالي عام ٢٥٦ ق . م ، وقد شئت وثائق هذا الأرشيف بين متاحف أوروبا والولايات المتحدة ، وقد نشر ادجار مجموعة المتحف المصري ، ونشر فيتل المجموعة الإيطالية ، ولم تنشر مجموعة المتحف البريطاني بعد ، وسيقوم على نشرها العالم الأثرى سكيت ، وقد نشر مجموعة جامعة كولومبيا العالم وستمان . وليس من شك في أن هذا الأرشيف ، ولو أنه أرشيف إقليمي ، إلا أنه يضم وثائق رسمية ذات قيمة تاريخية عظيمة . ففضلا عن الوثائق المتبادلة بين وزير المالية المصرية وطائه في القيوم ، نجد إشارات إلى خطابات ملكية موجهة إلى أبولونيوس نفسه بشير إليها الوزير في مكاباته إلى طائه ، ثم نجد أيضاً وثائق تصل بحياة زيتون قبل أن يهبط إلى فيلادلفيا ، مما يجعلنا نستعد أن زيتون حمل معه وثائقه إلى هذا الاقليم <sup>(١)</sup>

ومن أم الوثائق البردية في عصر البطالمة وثيقة القوانين المالية ( Nemesi Talamakoi ) ويرجع تاريخها إلى السنة السابعة والعشرين من عهد فيلادلفوس ، أي إن تاريخها يرجع إلى حوالي عام ٢٥٩ ق . م . وقد عثر على جزء منها بثرى عام ١٨٩٣ ، وعثر جرينغل ( Grindell ) عام ١٨٩٤ على جزء مكل لها . ومن الوثائق المهمة أيضاً وثيقة هلنيس ( Papyrus Heliosis ) وقد نشرها جامعة هلا ( Helle ) وقام بترجمة جزء منها إلى اللغة العربية الأستاذ ذكي عل في مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، وهي تتناول حقوق الطبقات في الاسكندرية ، وبعض مواد قانون المدن والجنائي ، ويرجع تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد .

أما عن مصر الرومانية فنحن نعلم أن الامبراطور هادريان أسس دار الوثائق العامة في السرايوم كما أنه كان بإحاطة كل مديرية دار لوثائق ، وكانت تقدم قسمين قسم يسمى ( Bibliotheca demission Louisa ) وهو دار الوثائق العامة التي تضم المسكبات



الرسمية وسجلات الضرائب والاحصاء وغيرها، وقدم يسمى (Bibliotheca-euktesion) وهو قسم بين الممتلكات جميعها<sup>١١</sup>.

ومن أهم وثائق مصر الرومانية التعليلات التي أصدرها رئيس الديوان الخاص لحسابات الامبراطور (Iulius Logos) إلى الموظفين يقفل لهم شتى المسائل من حيث المعاملات والأرض وغيرها، وقد وجدت في الفيوم، ويرجع تاريخها إلى عام ١٤٠ م. وقد نشرها رجنبا جونسون في كتابه عن مصر في العهد الروماني<sup>١٢</sup>.

ومن الوثائق الهامة أيضاً وثائق (Oxyrynchus) (أوكسينا)، ومنها وثيقة (Pap. Oxy 34V) المؤرخة عام ١٢٧ م، وهي تتناول أنواع دور الوثائق، ومنها نلم أنه كان في عواصم المديريات (Metropolis) دور وثائق تحفظ بها السجلات الرسمية. وتعتبر وثيقة أخرى (نمرة ٣٨٩ بكتاب جوفسون)<sup>١٣</sup>، نشرها هالم (Preisigke) ومؤرخة عام ١٠٣ م إلى دور الوثائق الإقليمية، وهي موجهة إلى الحكام الثلاثة لإقليم الفيوم، ونصف حال الأرثيف وضآته، ونشير إلى أن لبناء أصبح غير صالح لحفظ الوثائق التي أصابها التلف والمطب، ونوصي برصد مبلغ لبناء جديد ونختم الوثائق التي تلفت. ومن أهم الوثائق في هذا العهد خطاب (Epistola) الامبراطور كلوديوس إلى الكنديين. ومن الغريب أن نجد صورة من هذا الخطاب في أرثيف محل كارثيف فيلادلفيا، وهو يحدد حقوق الكنديين، كما يشير إلى مركز اليهود وثورتهم في الاسكندرية<sup>١٤</sup>.

Bell, Idris: Egypt from Alexander the Great to the Arab Conquest, Oxford, 1941, p. 73. ١١

Johnson, A. Roman Egypt, Baltimore, 1936, pp. 711 - 717. ١٢

Johnson, A. Ibid, p. 710. ١٣

Johnson, A. Ibid, p. 638. ١٤

Bell, Idris: Jews and Christians in Egypt, The Jewish troubles in Alexandria and the Arian controversy, 1924, pp. 8 - 10. ١٥

## الوثائق المصرية منذ الفتح العربي

إن الحديث عن الوثائق والمكتبات الديوانية في مصر قبل عصر أحمد بن طولون سيظل نوازاً الدقة والحجة إلى حين يتمكن العلماء والباحثون من نشر وتحقيق كثير من المجموعات البردية العربية المودعة في كثير من المكتبات والمتاحف . وقد جرى العرف أن يتحدث المؤرخون عن تحويل الدواوين إلى اللغة العربية في القرن الأول الهجري حوالي عام ٨٧ هـ ( ٧٠٥ م ) مع أن الأوراق البردية تكشف عن وثائق في القرن الثاني الهجري باللغة اليونانية والعربية<sup>(١)</sup> .

وقد أراح القلقسندى نفسه حيناً أراد أن يتكلم عن المكتبات في مصر من الفتح العربي إلى بداية الدولة الطولونية فذكر أنه لم يصدر عن نواب الخلفاء ما يدون في الكتب ولا يتاقل بالأسنة وتتراى النواب على مصر واحداً بعد واحد فلم يكن لهم عناية بديوان الانشاء وللاقتصار على المكتبات لأبواب الخلافة والزر ليسر من الولايات ونحو ذلك<sup>(٢)</sup> فلم تكن مصر مستقلة ولم يكن النواب إلا يجمع الضرائب ودفع مهربات الخند وإرسال الفائض إلى الحكومة المركزية .

ومنذ استقل أحمد بن طولون ووضع نظم إدارته بدأ تنظيم المكتبات والوثائق فوضع الأساس الذي صار فيما بعد نواة لديوان الانشاء بمناه المعروف . ومن الخطأ الاعتقاد أن نظم هذا الديوان واختصاصاته قد وضعت جميعها بداية ذي بدء . ويري القرظي أنه قبل العصر الفاطمي كان صاحب ديوان البريد<sup>(٣)</sup> هو القائم بأعمال المكتبات والوثائق فديوان البريد كان في ذلك العصر يقوم مقام « ديوان الرسائل » والحق أن العلاقة وطيدة والصلة واضحة ، وقد كان النظام في العصر المملوكي يقتضي أن يكون الدواوير خاصاً لكاتب السر كما كان يسمى صاحب ديوان الانشاء في ذلك العهد .

(١) Geilman : Allgemeine Einführung in die arabischen Papyri S. 20

(٢) صبح الأعشى . الجزء الأول . طبع بالطبعة الاميرية بالقاهرة ص ٩٥

(٣) الخطط للقرظي طبعه الاميرية الجزء الثاني ص ٢٢٧

لقد حفظ لنا القلقشندي من بين ما حفظ من المكاتبات والرسائل رسالة لها فيها التاريخية ، وهي الكتاب الذي كتبه ابراهيم بن عبد الله الجعفي عمدين طنج الاخشيد لامبراطور الروم رومانوس الأول ( ٩١٩ - ٩٢٢ م ) اميراطو الدولة الرومانية الشرقية . وهي من أقدم الوثائق التي صدرت عن ديوان مصر انتقلت إلى دولة أخرى ، إذ كان المرفق يفتي أن تكون الكتابة التي الخليفة لا إلى نوابه في الأقاليم ، والباعت على هذه الرسالة هو أن الامبراطور كان يريد فتح الأسمري ، ولكن الرسالة على العموم تدور حول مركز الاخشيديين وميولهم واتساع ملكهم . والرسالة بحث قطعة قيمة للدبلوماسية المصرية في القرن الحاضر الميلادي <sup>(١)</sup> .

أما في العصر الفاطمي فقد زادت قيمة « ديوان الإنشاء » إذ قد عني القوامم بتسجيل دقائق أخبارهم ، ومما على الدعاية مقدم عن طريق سجلاتهم . وقد ترك لنا ابن الصبري مؤلفه المشهور « قانون ديوان الرسائل » الذي قدمه إلى العزيز الأفضل شاهنشاه بن أمير الجيوش . وكان الغرض من تأليفه التعريف بهذا الديوان وبسط نظام العمل به . وقد يكون من الخبر بيان أنواع العمل كما وصفه ابن الصبري حتى لم يبلغ القوامم بالوثائق وعنايتهم بتنظيمها .

كان هناك « متصفح » لما يكتب في الديوان من تقليدات ومناشير وعهود وأمانات ، ونحن نعلم أن التقليد هو الأمر القاضي بتعيين النواب والقضاء والكتاب ، وعلى العموم أبواب الوظائف غير العسكرية . أما المنشور فهو كتاب خاص باقتاعات الأمراء والجنود وحياة الضرائب ، ويعرف ابن الصبري الأمانات بأنها كتب كانت تصدر عن الخليفة أو السلطان لأناس أنكر عليهم أمر من الأمور فأبدوا ثم نشفع فيهم منشف أو صدر عنهم أمر استوجب رضاء الخليفة أو السلطان ، فيكتب لهم الأمان . ويقول القلقشندي : إن على المتصفح أن يلزم الكتاب بمرض جميع ما يكتبونه وينشرونه عليه قبل عرضه على منولى الديوان <sup>(٢)</sup> .

(١) صبح الأعشى : الجزء السابع ص ١٠ - ١١

(٢) صبح الأعشى : الجزء الأول ص ١٣٣

وكان هناك موظف يختص الكشب الواردة ينطلق عليها الرئيس قبل عرضها على الخليفة، وكان يختص كاتب لإنشاء التوقيعات، وهو أجل كتاب الديوان، وآخر لمكتبة كبار رجال الدولة، وآخر للناسير. وكان بالديوان فهارس متنوعة بالموضوعات، ثم سجلات المعونات. وكان متولى الديوان يمرض الرودود على الخليفة ليأخذ عليها العلامة.

إن «صبيح الأعشى» موسوعة واسعة تضم نماذج الوثائق في الصور المختلفة، ومؤلفه «القفشندى» المتوفى في جمادى الثانية عام ٨٢٧ هـ (١٤١٨ م) قام بتأليفه بعد عام ٧٩١ هـ (١٣٨٧ م) وكذلك «الترريف بالمصطلح الشريف» مؤلفه شهاب الدين أبي المباس أحمد بن يحيى، المعروف بابن فضل الله المعري المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، الذي كان صاحب ديوان الإنشاء في مصر والشام، يعتبر مرجعاً هاماً عن هذا الديوان في العهد المملوكي، وقد وضع ابن فضل الله المعري أنواع الوثائق وحجم الورق المختص لكل وثيقة، ونوع القلم الذي يكتب به، فيقول: إن اليهود كانت تكتب في لقطع الكامل بقلم مختصر العلوم، ونفائيد في قطع الثلثين بقلم الثلث الكبير، والفاويز والمراجم في قطع النصف بقلم الثلث الخفيف، وبعض المراجم تكتب بقلم التوقيعات، ومادون ذلك يكتب بقلم الرقاع.

وقد خلف لنا العهد الأيوبي مرجعاً هاماً عن الدواوين المصرية وهو «قوانين الدواوين» لابن عمالي الذي شهد عصر الانتقال من الفاطميين إلى الأيوبيين، وورث عن أبيه وجده رتبة ديوان الخيش، واحتفظ به في عهد صلاح الدين، ثم أضيف إليه «ديوان المال» الذي يدير في كل عصر أهم الدواوين. وقد احتفظ برئاسة هذه الدواوين فترة من عهد المادل سيف الدين أبي بكر ٥٩٦ - ٦١٥ هـ (١١٩٩ - ١٢١٨ م) " لذلك يُعد ما كتبه ابن عمالي في «قوانين الدواوين» ترفيلاً للمكتاتبات الدوائية في العصر الأيوبي. ونسوه الخلفاء قد مناع الجزء الأكبر من هذا الكتاب، إذ يتحدثنا التفريزي أن ما بأيدينا منه هو مختصر للكتاب الأصلي، وأن فقدان خسة الأبواب الأخيرة منيع لأنهم مرجع عن ديوان الإنشاء الأيوبي. وقد تكلم المؤلف في الباب

(١) مسير الأديب لياقوت الحموي - الطبعة الأوردية الجزء الثاني ص ٢١٤

الثاني عشر من كتبه عن الدواوين وما يجري فيها مفصلاً، وتكلم في الباب الرابع عشر عن أنواع الورق الذي يستعمله الكتاب<sup>(١)</sup>.

لقد تحدث عن الرسائل الديوانية وصياغتها في تلك الصور حجة وأدب، هو عبد الرحيم بن علي بن شيب الغرشي المتوفى عام ٩٢٥ هـ (١٥٢٨ م) في مؤلفه «كتاب معالم الكتابة ومنافع الإصابة» فشرح أجزاء الرسالة والمصطلحات الديوانية وطرق تأريخ الوثائق وما إلى ذلك من موضوعات تهتم للباحث الذي يريد أن يؤرخ لتلك الصور. لقد ضاعت هذه الوثائق والرسائل الديوانية فضاقت بذلك الأصول والمستندات التي تكشف عن تاريخ مصر وأحوالها في تلك الحقب البعيدة.

نحن لا ندري كيف ضاعت، وإن كنا نعلم أنه لا يزال بين جدران المحاكم بعض المستندات والحجج التي يرجع بعضها إلى القرن السادس الهجري، ولعلنا نوفق إلى لم شعث هذه الوثائق حتى يمكننا على ضوئها دراسة التاريخ المصري من جديد.

إن الوثائق التي يرجع تاريخها إلى العهد العثماني، قبل عصر محمد علي، قليلة بل نادرة، ولا ندري أين هي؟ ولعل الحريق الذي أصاب ديوان الكنتخدا بالقاهرة في رمضان عام ١٢٣٥ هـ (يونيه ١٨٢٠ م) قد أضاع كثيراً من الوثائق الهامة. ولعل الولاة الأتراك كانوا يحملون معهم أوراقهم عند انتهاء ولايتهم. ويوجد بحكمة مصر الشرعية (سراي رياض باشا) سجلات المحاكم وحجج للسلامين المالكين. ومن أهم هذه السجلات دفتار مباديات الباب العالي من سنة ٩٣٧—١٢٩٢ هـ وعددها ٥٥٩ سجلاً. وقامت لجنة الإصلاح بعمل بعض الفهارس للوثائق، ثم سجلات محكمة القسمة العسكرية من ٩٩١ هـ—١٢٩٢ هـ في ٤١٨ سجلاً. وكذلك ١٧ فهرساً للوثائق. وكذلك سجلات المحاكم عديدة، مثل محكمة ملولون وفوصون وجامع المحاكم وقناطر السباع والبرمسية والزاهد، وهذه ترجع تاريخها إلى القرن المائث الهجري. وهذه السجلات مصادر تاريخية هامة للحياة المصرية ولتاريخ القضاء المصري في تلك القرون التي تقتصر إلى الوثائق.

إن من أهم الإدارات التي كان يصدر عنها وثائق لها قيمة تاريخية في ذلك العصر هي ديوان اليانك والديوان الدفري وديوان الرقانة.

(١) قوانين الدواوين لابن عماني قنبره مزيرو سويلي عتيبة، القاهرة، مطبعة مصر.



أما ديوان الباشا، الذي كان يطلق عليه ديوان محروسة مصر، فكان من أعضائه الدفتردار والمهردار عدد من الفرمانجية، وكان يباشا بصدور الفرمانات الباشوية باعتبارها ممثلاً للسلطان العثماني. وبدار المحفوظات بالقلمة بعض هذه الفرمانات التي يرجع تاريخها إلى عام ١١٩٥ هـ. أما الديوان الدفترى فكان يرأسه الدفتردار، وهو صاحب الشئون المالية. ومهمة هذا الديوان الإشراف على الديار المالية وكذلك محاسبة الباشا وإرسال معانات الأتانة. وهو الذي يصدر المراسم الدفترية برفع أو خفض الأموال. فكان يتولى طرح مقاطعات الالتزام في الزاد، ورفع إليه أوراق التفويض من ديوان الرزنامة التابع له وهو الذي يصدر تقاسيط الالتزام المحررة بخط القلمة. وبدار المحفوظات بعض الوثائق التي تبين أموال الالتزام في بعض نواحي بلوجه البحري والقلي يرجع تاريخها إلى عام ١١٢٥ هـ (١٧١٣ م) وكذلك تقاسيط الالتزام منذ عام (١٢١٦ - ١٣٠١ هـ) (١٨٠١ - ١٨٨٣ م).

أما ديوان الرزنامة، وكان ناماً للديوان الدفترى، فكانت مهمته جمع الأموال الأميرية وصرفها في وجوبها تحت إشراف الديوان الدفترى. وكان أقدية الرزنامة يرأسون الأفلام التي تسمى بالمقاطعات. ووثائق الرزنامة على العموم كانت سرية لا تفتش أسرارها إلا بأمر من الباشا. وكان كبير الأقدية هو المدير العام لهذا الديوان. وكان الملقاوات يشرفون على الأعمال التي يقوم بها الأقدية. ومن أهم وثائق هذا الديوان سجلات التزامات الأراضي الزراعية، وسجلات التزامات الجمارك، وسجلات الأراضي الموقوفة. وبدار المحفوظات دقائر الالتزام من (١٠٧١ - ١٢٧٠ هـ) = (سبتمبر ١٦٦٠ - سبتمبر ١٨٥٤ م) وكذلك دقائر الأوقاف من (١١٧٨ - ١٢٩٥ هـ) = (يوليه ١٧٦٤ - ديسمبر ١٨٧٨ م) وكذلك بعض دقائر الرزق التي يرجع تاريخها إلى عام ٩٣٣ هـ وكان يعمل بديوان الرزنامة (تذكره جى) الذي يحضر مختلف تقاسيط الالتزام، وكذلك (التاريخى) الذي يضع تاريخ كل مستند رسمى وأمين الصناديق، وهو أمين دفتر خانة الرزنامة والمهردار وهو حامل أختام الرزنامة<sup>(١)</sup>.

(١) المجلد في التاريخ المصري : حسن عثمان . مصر الحديثة .

## الوثائق المصرية منذ عهد محمد علي

الدفترخانة ( دار المحفوظات بالقلعة )

### نشأتها ولوائجها

كان النظام الإداري يفتقر بأن تظل الدفاتر والسجلات بيد نظار والباشا كتاب والباشيرين في الأموريات والبنادر ودواوين المحروسة ، وكان هؤلاء حينها يمزلون أو يتفلقون بأخذون مهمهم ويأتفهم ، وقد نشأ عن هذا الضراب الأذى ، الأمر الذي جعل محمد علي يفكر في إنشاء الدفترخانة ، وقد كان الفرض هو أن تجمع في مكان واحد سجلات جميع الأقاليم والدواوين المحفوظة في بعض الأماكن وعند الباشا كتاب ، حتى تصان من التلف ويرجع إليها عند الحاجة <sup>١١</sup> .

لقد تم إنشاء الدفترخانة في أواخر عام ١٢٢٤ هـ في محاذاة باب قلعة مصر الجديد ، وقدرت نفقات إنشاء ما يقرب من ١٠١٩ كبة ، أي ما يعادل ٥٠٥٥ جنياً . وكانت في ذلك الوقت تتبع قلم الخزينة التابع لديوان الخديوى . وظلت تابعة لهذا القلم إلى عام ١٢٦٠ هـ ( ١٨٤٤ م ) حيث تبعت بعد ذلك لهذا الديوان مباشرة . وظلت كذلك إلى عام ١٢٩٢ هـ ، حيث تبعت لديوان المالية ، ثم تبعت بعد ذلك لمحافظة مصر . ولما أعيد تشكيل ديوان المالية عام ١٢٧٣ هـ ( ١٨٥٧ م ) عادت الدفترخانة إلى هذا الديوان .

وضع كتاب الخزينة لأمانة لنظام الحفظ وتنظيم الدفاتر والسجلات ، ولسمو الخط لم تضر على هذه اللائحة المشتملة على ثمانية أبواب ، كما تقول المصادر ، وكان الفضل في وضعها إلى الخواجة بوخا كاتب المصروف <sup>١٢</sup> . وقد وافق المجلس الأعلى على هذه

١١) دفتر رقم ٧٨٤ ديوان خديوى : مكانية رقم ٢٤٢ ص ١١٨ بتاريخ ٢٠ شعبان عام ١٢٤٧ هـ .

١٢) الوثائق المصرية ١٧ شعبان عام ١٢٤٤ هـ .

اللائحة بتاريخ ٢٢ رجب عام ١٢٤٥ هـ<sup>١١</sup> . وتضمن قراؤ المجلس تعيين راعب اقدي ناظر دار الصك ( الضريبة ) ، ناظراً أو أميناً للدفترخانة ، وحددت اختصاصات هذا الأمين ، كما جاء ذكرها في وثائق الديوان الخديوي ، بأن عليه أن يحفظ الدفاتر حفظاً لائقاً ، وأن يمد القوائم التي يطلبها الديوان الخديوي ، والخزينة الخديوية دون تأخير ، وعليه أن يمد التقارير الواردة من الجهات والأقاليم ، ويقوم بتقديمها إلى المجلس العالي ، وعليه أن يجري التفتيش والتحقيق من أراجمة السجلات والدفاتر ، كما عليه أن يطلب في آخر كل عام الدفاتر التي انتهى نسل منها ، وأن يحيلها إلى الدفترخانة مع التبليغ عن أسماء من لم يقوموا بإرسال الدفاتر والسجلات ، كما عليه أن يعلم بعض التلاميذ ، الذين يمت بهم الديوان الخديوي ، مبادئ الخط والكتابة بالدفترخانة تهيئاً لتفتيشهم . وقد قرر المجلس العالي بتاريخ ٢ ربيع الثاني عام ١٢٤٦ هـ تحديد مرتبه السنوي بخمسين ألف قرشاً ابتداء من تاريخ انفصاله من الضريبة : ويشير القرار إلى جلال فديو أمانة الدفترخانة<sup>١٢</sup> .

ولم من ذلك أن وظيفة أمين الدفترخانة ، كانت تدور حول حفظ الوثائق ، وإعداد التقارير ، وتسلم الصغار ، فلم يكن من اختصاص الأمين نشر وثائق أو تحقيق نسو من .

لم يكن من ليسر أول الأمر جلب الدفاتر من الأقاليم ودواوين المحروسة ، ولا يمكننا أن نحزم بأن العمل بالدفترخانة قد بدأ منذ عام ١٢٤٥ هـ ، إذ أننا نعلم أنه في شبان من هذا العام حينما مثل راعب اقدي عن تنظيم الدفاتر ، أعجاب بأنه قد شرع في إعداد العناديق وأنه إلى هذا التاريخ لم يجلب الدفاتر من أماكنها<sup>١٣</sup> .

هذا وقد شكلت لجنة من رؤساء الخزينة ، ومن المعلم يوسف حنا ، والمعلم تادرس ،

(١١) دفتر يدوي رقم ١ : ديوان خديوي ، المكتبة رقم ٤٥١ ص ١٧٧

(١٢) قرار صادر عن المجلس العالي إلى الديوان الخديوي بتاريخ ٢ ربيع الثاني عام ١٢٤٦ هـ :

دفتر رقم ٧٨٩ ديوان خديوي رقم الوثيقة ١٦٠ ص ٩٢

(١٣) الوقائع المصرية : يوم الأحد ٢٧ شبان ١٢٤٥ هـ .

والمعلم إبراهيم جابر والمعلم ياقوت جرجس ، وكلهم من مياشري الدواوين ، وكذلك ناظر  
 الزوامة ، لبحث أنجح الطرق لجمع الدقاير ونسخ الكتاب ، غير أننا لم نهند إلى نتيجة أعمال  
 هذه اللجنة ، لذلك يمكننا اعتبار عام ١٢٤٦ هـ ( ١٨٣٠ م ) تاريخاً لبدا العمل بالدقراير .  
 ويؤيدنا في هذا أن راعب افندي قدم شكواه من عدم نفع مرته إلى المجلس العالي الذي  
 درس هذا الموضوع في جلسته بتاريخ ٢٥ ربيع الأول عام ١٢٤٦ هـ : وحده مرته  
 كما سبق القول ، وأرسل المجلس العالي إلى الديوان الخديوي طالباً من مأمور الخزينة  
 تخصيص المرتب له .<sup>١١١</sup>

لقد كان من الواجب المعمول بها في ذلك الوقت ألا تظل الدقاير والسجلات  
 في عهدة كتاب الحسابات أكثر من سنة سابقة والسنة الجارية ، على أن يرسل ما عدا  
 ذلك إلى الدقراير ، ولكن النظار والباشكتاب لم يقوموا بتنفيذ ذلك بدقة ، الأمر  
 الذي من أجله رفع راعب افندي تقريراً عن الحال شاكياً من اضطراب الأمر  
 وعدم تنفيذ اللوائح . ولقد تقرر إثر ذلك أن يقوم الأمين بعمل قوائم بأسماء من لم  
 يرسلوا السجلات ، ثم يبعث بها إلى الديوان الخديوي أفندي يقوم بإخطار المديرين  
 ونظار الدواوين بما ينبغي في شأنهم ، كما تقرر أن يقوم مأمور الديوان بضرب المتخلفين  
 مائة سوط جزاء ، وفقاً لهذا المتخلف<sup>١١٢</sup> . وقد قرر المجلس أن يقوم الشيخ مصطفى  
 سعد وآخرين من الباشكتاب بتسليم سجلات الحسابات عن الأقاليم الصعيدية ، كما يقوم  
 المعلم فرانسيس يعقوب بتسليم السجلات عن الأقاليم الوسطى ، ويقوم بطرس الخامس  
 بتسليم سجلات إقليم أسيوط ، ويقوم بطرس عطيه بتسليم سجلات إقليم قنا وإسنا ،  
 ويقوم المعلم فانوس أبو سمان بتسليم سجلات إقليم شرقى اطيح . وعلى المديرين أن يحجموا  
 السجلات من المأموريات حتى عام ١٢٤٥ هـ .<sup>١١٣</sup>

(١١) دفتر رقم ٧٧٠ ديوان خديوي مكتوبة ٢٤٠ ص ١٦١ بتاريخ ٢ ربيع الثاني ١٢٤٦ هـ .

(١٢) دفتر رقم ٧٨٤ ديوان خديوي : مكتوبة رقم ٢٤٢ ص ١١٨ بتاريخ ٢٠ شباط

عام ١٢٤٧ هـ .

(١٣) دفتر رقم ٧٨٤ ديوان خديوي رقم ٢٤٢ ص ١١٨ بتاريخ ٢٠ شباط عام ١٢٤٧ هـ .

ازداد نشاط أمين الدفترخانة طبقاً لهذه الاجراءات وتكثرت بالدفترخانة الوثائق المتوقعة.  
وفي ١٦ محرم عام ١٢٥١ هـ صدر امر من الديوان الخديوي إلى مديري الدواوين بتسليم  
جميع وثائق عام ١٢٤٨ هـ، فترتب عن ذلك أن امتلأت الخازن وقضت الحال بإنشاء عيون  
خشبية باخازن، ووفق على ذلك عام ١٢٥٨ هـ. وقد تمت تكاليف الانشاء ٥٠٠ و ١٩٦٣ قرشاً،  
وأرسل مندوب من ديوان شوري المطاوعة للاشراف على إقامة هذه العيون الخشبية<sup>١١</sup>.

ليس لدينا بيانات واقعية عن ميزانية الدفترخانة في ذلك الوقت، ولكننا نعلم  
أن مرتبات عشرة أنصار بناية نهري هلال بلغت ثلثين خصة وعشرين قرشاً، وكان  
مرتب الكاتب ١٥٠ قرشاً ومرتب الرئيس ٤٠٠ قرشاً<sup>١٢</sup>.

ظلت الدفترخانة تجري على لائحة يوحنا كاتب المصروف إلى أن حدثت  
في ٧ ذي الحجة عام ١٢٦٢ هـ أول لائحة مفصلة للدفترخانة، وتقول المصادر  
إنه لما ماتت الدار وتكثرت بها الوثائق استدعى المسو ووصيه خوجة الخليفة  
الذي قدم تقريراً عن النظم الفرنسية، وقد أرسلت نسالية زوجته إلى (سامي باشا)  
بالجبة السنية في جمادى الأولى عام ١٢٦٠ هـ (مايو ١٨٤٤ م). وقد انتهت الجمعية السومية  
من وضع اللائحة في شباط عام ١٢٦٢ هـ (أغسطس ١٨٤٦ م) وصدر العمل بموجبها  
في ٧ ذي الحجة عام ١٢٦٢ هـ.

وقد بين الباب الأول من اللائحة أنواع الوثائق ومدد الحفظ في الأقاليم، مثل دفتار  
سيارف القرى، ودفتار القوة، ومكلفات الأميان. وقد نصت اللائحة على أن تظل دفتار  
الصبارف بأيديهم سنتين ماضية وستة حاضرة، وبانتهاء السنة الحاضرة تسلم دفتار السنة الأولى  
لدفترخانة المديرية، وهكذا حتى يصبح بيد سيارف دفتار ثلاث سنوات لحسب. أما جرايد  
الاستحقاقات وشغل الابدادية وجرايد الأشوان، فبقى بيد الكتاتب بالمديرية مدة سنتين  
عن الماضية والحاضرة، ثم تسلم بدفترخانة المديرية. وقد حددت اللائحة ما يستثنى عنه

١١ - محفظة رقم ٢ ديوان إيرادات وثيقة رقم ٥٢ في ٢٧ ذي الحجة عام ١٢٥٨ هـ.

١٢ - دفتر رقم ٢٥ شوري للدولة الاسمر رقم ٢٠٠ من ١١٨.



من هذه الأوراق والوثائق ، ونصت على أن تظل هذه الأنواع بدفترخانة المديرية مدة عشر سنوات ، وتجرد كل عام لتصفيتها . أما سجلات فروع دواوين « المصميات » فتظل هذه بيد الكتاب مئين ماضية وستة حاضرة ، ثم تسلم دفاتر السنة الأولى لدفترخانة المصوم . وأما دفاتر دواوين المصميات فتكون بيد عماله ستة ماضية وستة حاضرة ، ثم تسلم دفاتر السنة الماضية بالدفترخانة المرتبة به . ونلاحظ أن المحررات السنوية عن إيرادات ومصروفات جميع الحكومة ، وكذلك عن إيرادات ومصروفات السودان والسويس والمريوط فكانت هذه تحفظ حفظاً مستديماً .

أما وثائق مصلحة الرزنامجة فقد قرر دوزناحه حتى مصر بتاريخ ٢ من جمادى الأولى عام ١٢٦٢ هـ أن دفاتر مساحة الأراضي عن مدة الجراكسة ودفاتر ترايع من عام ١٢٩٣ هـ و ١٢٩٥ هـ ومن عام ١٢٩٦ هـ ودفاتر سجلات قيودات الالتزامات إلى محرم عام ١٢٥٠ هـ . بالكتابة القرنية والبعض بالملقة السرية . ثم قرر أن هذه الدفاتر الالتزامية يحتاج السل إليها للمراجعة والمقابلة ، ولم تسلم للدفترخانة لأنها تختلف عن باقي المصالح ، لذلك تقرر حفظها جميعاً بديوان الرزنامجة . . . . . وقد وضعت اللائحة أنواع الوثائق المستعملة مثل الأوامر العالية والوائج والقوانين وحجج أملاك الميري وتواويع المساحة .

وقد حددت اللائحة طريقة تسليم والتسلم ، ومدد الأبقاء باليد في الفروع ودواوين المصوم ، كما وضعت ما يتبع بشأن الوثائق التي مضى عليها المدد المقررة . وكانت ترسل إلى المطبعة والكاغدخانة ، وكانت اللائحة تنفذ في السودان ومصر على السواء ، فقد تقرر أن ينشأ في كل مديرية بالسودان دفترخانة خاصة ، وكان يرتب في كل منها كتابان ، كان يتقاضى أحدهما مرتباً شهرياً قدره ٣٥٠ قرشاً والآخر ٢٥٠ قرشاً . وأجازت اللائحة استخدام « الظهورات » في السودان مدة تسليم الدفاتر والجرد السنوي ، كما روعي أن يقوم مدير كل مديرية بالتفتيش على الدفترخانات وإعداد الأوامر بتسليم المتأخر من الوثائق .

(١) لائحة ترتيب الدفترخانات عام ١٢٦٢ هـ سورة يضم المحفوظات التاريخية بالمصر الجمهوري .

أما كان نتيجة هذا التنظيم أن خف الضغط على الدفترخانة الصومية واقتصرت على ما فيها من محفوظات لغاية ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) وظل هذا النظام قائماً إلى جادى الثانية عام ١٢٧١ هـ (فبراير عام ١٨٥٥ م) إذ أرسل مجلس الأحكام لديوان الخديوى قراراً يتضمن نظاماً جديداً يقضى بأن تظل الوثائق في أماكنها مدة خمس سنوات ماضية وستة حاضرة . ونحن نلاحظ أن معظم الجهات كان لها وثائقها ابتداء من عام ١٢٦٥ هـ<sup>(١)</sup> . ونحن نذكر أنه لما ألقى ديوان المالية وأتت به فقه الخزانة بمحافضة مصر أصبحت الدفترخانة تابعة للمحافضة . وقد صدر الأمر إلى محافظ المحرومة في ذى القعدة ينص على ضرورة فرز الدفاتر وتبين الكتب وزيادة ما به باشكاتب الدفترخانة مبلغاً قدره ٢٥٠ قرشاً للقيام بهذا العمل<sup>(٢)</sup> .

أما عن حالة الموظفين والوظائف الدفترخانة الصومية فتكشف عنها وثائق المجلس الخصوصى التى تشير إلى شكوى الموظفين من رقة حالهم وضيق معاشهم ، فقد بلغت المرتبات عام ١٢٨٠ هـ ٢٢٨٥٥ قرشاً منه مبلغ ٢١٣٦٥ قرشاً (الأصل) ومبلغ ١٤٩٠ قرشاً قيمة الملاوة التى تفررت . وكان مرتب الأمين ٥٠٠٠ قرشاً ، وهو حينئذ عربكلى الذى عين فى شعبان عام ١٢٧٩ هـ وأحيل إلى المعاش فى ٣ ذى القعدة عام ١٢٨٣ . وكان يماونه بأمور قسم هو قائم مقام حسين حلى ، وكان مرتبه ٣٠٠٠ قرشاً وبكباشى حسين مصطفى حافظ ومرتبه ٢٥٠٠ قرشاً . وكان هناك كتاب لحفظ الدفاتر ، وكتاب بقسم الأقاليم والجبالك ، وكتاب بقسم الدواوين ، وبلغ عدد الموظفين ٣٥ موظفاً<sup>(٣)</sup> .

ويمكننا موازنة ذلك بإزائها عام ١٢٨٩ هـ فقد بلغت مرتبات الموظفين ٣٦٤ كيباً و ١٢١ قرشاً وخمسة وعشرين فضة ، وكان عدد الموظفين ٣٨ موظفاً ، أى أن الماحيات

- (١) دفتر ١٨٨١ أوامر مرقى وثيقة ١٢٨ من ١٢٦
- (٢) ديوان المالية . الجزء الثانى دفتر قيد الأوامر المبادرة بالتدريبات من ١٦ جادى الاولى عام ١٢٧٢ — ١٨ القعدة ١٢٧٢ . دفتر رقة ١٨٨٤ أوامر مرقى وثيقة ١٤٦ من ١٩٧
- (٣) قيد قرارات المجلس الخصوصى دفتر ٦٨ لخصوصى وثيقة ٣٨ من ٤٤ بتاريخ ٥ شعبان عام ١٢٨٠ هـ

الشهرة بلغت ١٥٠ جنباً ، وقدوت المصارف الأخرى بـ ٣٤٧ كسباً و ٢٢١ قرشاً  
وسبعا وعشرين فضة . فتكون للميزانية ٧١٢ كسباً و ٣٤٣ قرشاً و ١٢ فضة .

هذا وقد بلغت مرتبات موظفي دار المحفوظات المسمومة طبقاً لميزانية عام ١٩٥٣  
ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ جنباً مصرياً ، وأصبح عدد الموظفين ، من رؤساء أقلام  
ووكلاء ، ومراجعين ، وكتبة ، ومترجمين ، ومجلدين ، وفرازين ، وعمالين ، ما يقرب  
من ١٧٠ موظفاً .

أما عن أقسام دار المحفوظات ، فنجد عام ١٢٨٠ هـ ( ١٨٦٣ م ) كانت تنقسم إلى :  
( ١ ) القسم التركي ، ( ٢ ) قسم الأقاليم والحفاظات ، ( ٣ ) قسم الدواوين ، ونحن نعلم  
أنه منذ صفر عام ١٢٩٣ هـ ( مارس ١٨٧٦ م ) حينما كان محمد توفيق ناظراً للداخلية ،  
أصبحت الدفترخانة مع بيت المال والرزنامة تابعة لنظارة الداخلية . وفي ١٢ صفر  
عام ١٣٢٣ هـ ( أبريل ١٩٠٥ م ) فصلت الدفترخانة عن الداخلية وألحقت بنظارة  
المالية وأحيلت شئونها إلى الأموال المقررة . منذ ٢٣ أبريل عام ١٩٠٥ . ( ١٧ صفر  
عام ١٣٢٣ هـ ) ومنذ ذلك الوقت قسمت إلى الأقسام الآتية : ( ١ ) قسم لاسلام  
محفوظات بحري والمحافظة . ( ٢ ) قسم الوحة نقل . ( ٣ ) قسم الوزارات والمصالح .  
( ٤ ) قسم المستخدمين . ومنذ عام ١٩١٣ . يمد من اختصاص الأقسام تسلم المحفوظات ،  
والشئ قسم لاسلام ما برد الدار وتسجيله وتسليمه للقلم الخامس .

وتنقسم الدار إلى الأقسام الآتية :

- ( ١ ) قلم التسجيل والحفظ . ( ٢ ) قلم المواليد والوفيات والفرقة . ( ٣ ) قلم مباحث  
بحري . ( ٤ ) قلم مباحث قبل . ( ٥ ) قلم مباحث الوزارات . ( ٦ ) قلم المباحث المتنوعة .  
( ٧ ) قلم الادارة . ( ٨ ) قلم التركي . ( ٩ ) القلم الافرنجى .

### اللوائح والنظم

طلعت دفترخانات المديرية تحتفظ بوثائقها إلى أن أصدر الحديوي إسماعيل أمراً  
في ٢٢ جمادى الثانية عام ١٢٨٢ هـ ( نوفمبر ١٨٦٥ م ) بإلغاء هذه وإرسال الوثائق

إلى الدفترخانة الصوية ، وذلك إثر زور ارتكبه أحد كتاب هذه الدفترخانة ، ولكنها أعيدت ثانية وصدرت لأمانة تنظيم محفوظات المديرية عام ١٩٠٢ م . وفي عام ١٩٠٦ م وضمت لأمانة الدفترخانة اشتملت على ٥٦ مادة ، وبديء باستعمالها عام ١٩٠٧ م . وفي عام ١٩٢١ م صدرت لأمانة جديدة للدفترخانة المصرية قسمت فيها الوثائق إلى ثلاثة أنواع وضمت في مخازن ثلاثة : يحفظ في أولها الوثائق المقرر حفظها - لغتها بصفة مستديمة والثاني لحفظ الوثائق المقرر حفظها لمدة معينة ، والثالث للمستغنى عنه . وقد حددت اللائحة أنواع الوثائق التي يسمح بالإطلاع عليها ، مثل دفاتر مكلفات الأطباء ، ودفاتر مكلفات المباني ، ودفاتر المشاريع ، وسجلات قيد النفاسيط ، بصلحة أرزنامة ، ودفاتر بيت المال . ونصت اللائحة على أنه لا يجوز إعطاء صور لمقود الشرعية ، كما نصت على حفظ أنواع خاصة من النطبوعات ، مثل الذكريات وقرارات مجلس الوزراء والوقائع المصرية ، وفي كتاب له علاقة بأعمال حكومية ، والحسابات الخيرية والموازن . وقد لمس السيد محمد صدقي مدير دار المحفوظات العمومية الوضع الحكومي للدار في مذكرة قيمة قدمها للجنة دار الوثائق التاريخية لقيمة المشكلة بناء على قرارى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٣ ، و ١٨ مارس ١٩٥٣ جاء فيها :

« إن الوضع الحكومي لدار محفوظاتها هو أنها تحفظ المحفوظات المقرر حفظها بها ويستخرج منها الكشوف والشهادات والبيانات الرسمية وغير الرسمية التي يطلبها الأفراد والجهات الحكومية المختلفة ، أو ترسل إلى تلك الجهات من المحفوظات ما يستلزمه حاجة العمل . . . وكذا عام لا تشمل الدار من المحفوظات إلا ما هو مقرر حفظه بها أكثر من عشر سنوات . وتوجد أنواع من الوثائق المستدعية لا ترسل إلى الدار بل تحفظ بحملتها ، إما سريتها ، أو لأهميتها الخاصة ، مثل المعاهدات والاتفاقات الدولية ، وإما حاجة الجمهور والمصالح الحكومية إليها باستمرار . »

ومن المقرر أن لوائح المحفوظات للوزارات هي لوائح لم يراع فيها القيمة التاريخية للوثائق بقدر ما روعي من أصول حكومية ونظم إدارية لطرق الحفظ والتسجيل ، ولم يدر بخلد واضعها في كثير من الأحوال أن المحفوظات في مجملها مادة للتاريخ

والدراسة التاريخية ، وقد اعتبر كثير من الوثائق التاريخية الهامة ووثائق مؤمنة الحفظ .  
وقد عالج السيد مدير دار المحفوظات العمومية ذلك بأن احتفظ بصفة مستديرة بمئات  
من المحفوظات المؤمنة الحفظ التي يستحقونها كالأثر التاريخي ، كما وقد رتب ووثائق الدار  
بحيث يسهل الرجوع إلى الوثائق التي يكثر استخدامها ، مثل دفاتر المواليد والوفيات  
ودفاتر مكلفات الأطباء وسجلات المساحة وعقود بيع أملاك الثرى ووثائق المحاكم .  
وإن كانت الدار قد اعتبرت المحفوظات التاريخية من الوثائق التي لا يفيد الجمهور عليها .

ومن الملاحظ أن عدم إشراف الدار على دور الحفظ المحلية والوزارات والمصالح  
قد عوق تنظيم الوثائق ، وليس للدور من السلطة ما يجعلها تفرض نظاما وقوانين خاصة ،  
رغبة منها في تنسيق الأعمال بشأن الوثائق التي سيكون مصيرها آخر الأمر إليها .  
وقد رأينا فيما سلف كيف تشرف دور الوثائق في جميع البلدان على جميع وثائق  
أبنائها وجدت ، سواء في الوزارات ، أو عند الهيئات الحكومية وغير الحكومية ، وفي الأقاليم .  
أما دار المحفوظات العمومية ، فكما وصف سيد المدير الحال ، فقد تركت الوزارات تضع  
بنفسها لوائح الحفظ الخاصة بها وتفرضها على الدار . والدار بذلك مسيرة لا بخيرة ،  
عاجلة التي تضع لنفسها لأنظمة تتعامل مع الدار بمقتضاها ، والتي لا أنتم لها لا تتعامل  
مع الدار . وليس من شك في أن هذا الوضع لم يساعد الدار على تنفيذ مهامها  
وتوحيد النظام في جميع الوزارات والمصالح ، الأمر الذي أدى إلى عدم العناية بالمحفوظات  
وتبيان مدد الحفظ وإن كانت الدار قد عملت أخيرا على توحيد مدد حفظ الأنواع  
المختلفة من المحفوظات .

ليس الغرض مناقشة لوائح الحفظ بالوزارات المختلفة ، ولكن مما يجدر ملاحظته  
أن مقدمات هذه اللوائح توضح القواعد العامة المتبعة .

ومن اللوائح الفصحة لأنظمة وزارة الصحة العمومية المتبعة بالقرار الوزاري  
الصادر في ٢ يونيو عام ١٩٤٨ م . وقد فصلت القول عن ترتيب الدفاتر والأوراق ، وعن  
أقسام المحفوظات المستديرة والمؤمنة والمستثنى عنها ، وعن مدد الحفظ وكيفية تسليم



المحفوظات لتعرف الحفظ بالمديرية أو المحافظات ، أو لدار المحفوظات العمومية ،  
ثم كيفية التصرف في الدفاتر المنهي العمل فيها ، وعن واجبات أثناء غرف الحفظ .

أما لائحة وزارة الأشغال العمومية الصادرة بالقرار الوزاري الصادر في ٢٧ مارس  
عام ١٩٣٧م فقد عدلت كثيرا من مواد لائحة عام ١٩١٥م ، التي كثر الخلاف على تأويل  
موادها وعدم الدقة في تقدير آجال الحفظ . ويلاحظ أن هذه اللائحة قد جعلت أقصى  
مدى الحفظ ١٠٠ عاما ، كما نصت اللائحة على تأليف لجنة حفظ في كل مصلحة لتتخذ  
آجال الحفظ ، وللتوصية بإعدام المحفوظات التي انتهت آجالها .

يطول بنا القول لو تحدثنا عن لوائح الوزارات ، مثل لائحة المعارف الصادرة  
عام ١٩١٠م ، أو لائحة الداخلية الصادرة عام ١٩٣٨م ، أو لائحة وزارة الدفاع الوطني الصادرة  
عام ١٩١٧م ، غير أن من أهم اللوائح التي صدرت أخيرا لائحة محفوظات الحكومة الخاصة  
بالحيات والمستخدمين والمعاشات ، وبمنظومة غرف الحفظ التي وافق عليها مجلس الوزراء  
بمجلسه ٢٨ أكتوبر عام ١٩٥٣م ، والتي كان من موادها إعطاء دار المحفوظات حق التفيش  
المحدود في غرف الحفظ المحلية .

ولهذه اللائحة أهمية خاصة فقد عرفت المحفوظات « بأنها السجلات والدفاتر  
والمستندات والأوراق والامتيازات بأنواعها المختلفة التي تستعملها كافة الوزارات والمصالح  
وفروعها في أعمالها ، ثم ينتهي العمل فيها ويقتضى الأمر حفظها بعد ذلك سنة فأكثر ،  
تبعاً لحاجة العمل الحكومي أو لقيمتها التاريخية » . وقد عرفت المحفوظات المستديرة  
بأنها « السجلات والدفاتر والأوراق والمستندات التي تتضمن مبادئ أو اتفاقات متعلقة  
بملكية الحكومة أو الأفراد أو تكون ذات أهمية تاريخية » . ونحن نلاحظ أن هذه  
الأهمية التاريخية لم نحدد ولا تبسط اللائحة أركانها ، ولكن ذلك مبدأ له قيمته من حيث  
تقدير الأهمية التاريخية للمحفوظات ، ونحن نرى أن حاجات العمل الحكومي وتنظيم  
الجارية هي التي كان يحسب حساسا بحسب عند وضع لوائح المحفوظات ، وقد حدد الباب  
الثاني من هذه اللائحة أماكن الحفظ ، وهي غرف الحفظ بالوزارات ، وغرف الحفظ  
بالمديريات والمحافظات ، وغرف حفظ ديوان الغابية ثم دار المحفوظات العمومية ، ورسمت

طرق التسليم والقلم ، وحدد الباب السادس واحيات أملاء غرف الحفظ . وقد فسرت المادة (٢٨) طريقة الاطلاع على المحفوظات بدار المحفوظات السومية ، وفيها نص على أنه لا يجوز لجهة ما أن تطلب من الدار محفوظات جهة أخرى إلا برخيص كتابي من هذه الأخيرة يبلغ الى الدار بصفة رسمية . ونصت المادة (٣٩) على أنه يجوز اطلاع القضاة وأعضاء النيابة على المحفوظات متى تدبروا رسميا لذلك . أما الأفراد فمنوع اطلاعهم على شيء منها أو التصريح لهم بالدخول في غرف الحفظ . ونحن نذكر بهذا الصدد قيمة دور الوثائق المحلية في الأقاليم في فرنسا ، إذ تعتبرها الدولة مستودعات تاريخية ، يزود عليها الباحثون لدراسة مصادر التاريخ المحلي ، وتقوم هذه الدور بعمل تقهارس والكشافات والوسائل التي تمكن على الدرس والبحث . وقد نصت المادة (٤٢) من هذه اللائحة على أن لمدبر دار المحفوظات السومية حق التفتيش على غرف الحفظ للتأكد من العناية بالمحفوظات . ولا يتناول هذا التفتيش المحفوظات التي لا تؤول في النهاية الى الدار . وهو كما نرى تفتيش محدود ولا يزال بنفس الدار السلطة المخولة للاشراف على الوثائق كما هو متبع في بلدان العالم .

وقبل أن أختم الحديث عن دار المحفوظات السومية يحسن أن أذكر على سبيل المثال بعض الوثائق التاريخية الهامة التي تضمها الدار<sup>(١)</sup> .

- ( ١ ) أول لائحة مصرية من عهد محمد علي عن تنظيم أعمال الحكومة ١٢٥٣ هـ
- ( ٢ ) لائحة بالتممة التركية عن نظام الحكومة في أواخر حكم محمد علي ١٢٩٢ هـ
- ( ٣ ) لائحة قانون بيت المال ١٢٨١ هـ
- ( ٤ ) أنظمة مماكر الفرسان عام ١٢٦١ هـ
- ( ٥ ) دفتر أصول حدود التواحي بولاية الينسا تاريخ ٧٠٧ هـ وهو أقدم دفتر بالدار .

(١) أوجه الشكر فسيده محمد صادق مدير الدار الذي أفاض على الحصول على هذه البيانات .

(٦) دفتر حدود النواحي بولاية الغربية جزء أول خاص بأسماء مذكورين  
من أبواب الرزق عام ٨٣٣ هـ (١٢٢٩ - ١٢٣٠)

(٧) فرمانات صادرة من السلطان سليم الثالث بتاريخ ٣ صفر ١٢٠٧ هـ  
(٢٠ شبتمبر ١٧٩٢ م. أ.)

(٨) أمر أرغنة أواخر محرم عام ١٠٧٧ هـ (يوليه ١٦٦٦ م) إلى أمير اللواء  
(دولار بك) الحاكم الشرعى لميقات بشأن تجوز ٣٠ طائراً من طيور الصيد لإرسالها  
للأغتاب السلطانية كما جرت العادة بذلك .

(٩) فرمانات شاهانية من ١٠٠٦ - ١٢٢٠ هـ (١٥٧٧ - ١٨٠٥ م) .

(١٠) وثائق ديوان اترى من ٩٤٨ - ١٢٤٣ هـ (١٥٤١ - ١٨٧٨ م) .

(١١) وثائق الجهادية من ١٢٣٩ - ١٢٩٩ هـ (١٨٠٣ - ١٨٨٢ م) .

(١٢) تفاسيط الالتزام من ١٢١٦ - ١٣٠٩ هـ (١٨٠١ - ١٨٨٣ م) .

(١٣) تفاسيط الرزق من ١٢١٧ - ١٢٦٥ هـ (١٨٠٢ - ١٨٤٨ م) .

(١٤) مجالس الأحكام من ١٢٦٧ هـ (١٨٥٠ م) وهي محاضر الجلسات والأحكام  
التي صدرت في الدناوى .

(١٥) وثائق خاصة بالسودان .

## أرشيفات ووثائق الوزارات

لا ينعى المقام لو صف أرشيفات ووثائق الوزارات المختلفة بحصرها، وكذلك تقوم سموات في سبيل محاولة وصفها، إذ أن بعض الوزارات لا يمتلئ الناية الكافية بترتيب أرشيفاتها. وقد رأينا كيف وضعت الحكومات في الدول الأجنبية نظاماً ثابتاً موحدة تتبع في جميع الوزارات والمصالح، حتى يسهل الرجوع إلى الوثائق عند تصرف الأعمال الجارية، وحتى يمكن تنظيمها طبقاً للأقسام المرحية عند نقل إلى دور الوثائق. وكثيراً ما يفتقر المستعملون إلى أهمية تنظيم الأرشيفات في دراسة المسائل دراسة دقيقة فائقة، أن لكل موضوع تاريخاً، وأن الدراسة التي لا تقوم على فهم الخطوات السابقة تكون دراسة قاصرة.

ويحفظ أرشيف وزارة المس الوزارات بوثائق عامة، مثل أقدامها خطاب الجديوى اسماعيل بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بإشراك مجلس الوزراء وإشراكه في الحكم، وقد كان هذا الأرشيف يسير منذ عام ١٨٧٨ إلى عام ١٩٢٣، وفق نظام خاص، ثم وضع له بعد ذلك نظام آخر، وليس من شك في أن من أهم وثائقه التراخيص والتفويضات المعهودة بأعضاء الحكام. وكذلك نشر من الوثائق العامة محاضر المجالس منذ عام ١٨٧٨ م، وكذلك دوائر المصادر والواردات العامة العربية والفرنسية ودوائر الكوينا. ويضم الأرشيف وثائق عامة في مسائل طب قيمة قومية، مثل الامتيازات الأجنبية، وقضية فلسطين، ومسائل متنوعة عن العلاقات بين مصر وإنجلترا. وقد أنشئ الأرشيف السرى عام ١٩٢٢ م.

ونحن نلاحظ أنه لم يوضع طريقة واضحة لتحديد الجهة التي تحتفظ بالوثائق، فهناك وثائق باعثة على من اختصاص وزارة الخارجية، ولعل أروساء لم يحاولوا تحقيق ذلك.

أما أرشيف وزارة الخارجية فهو يضم وثائق يرجع تاريخها إلى حوالي عام ١٨٥٠ م. وبه وثائق عن المحاكم المختلفة، وصندوق الدين، والامتيازات الأجنبية، والمعاهدات، والثورة العراقية. ولهذا الأرشيف كشاف (Index) أفرغ إلى عام ١٩٣٥، ثم استفيض

عنه بكشاف عربي بعد ذلك . ونحتاج هذا الأرشيف إلى تنسيق القديم والحديث حتى يكون وحدة تامة فيسهل استعماله ، وأهل الوزارة نعمل باستمرار على نشر الوثائق التاريخية التي توضع وجهة النظر المصرية ، ونعمل على التعريف بها في الداخل والخارج .

### أرشيفات ووثائق وزارة العدل<sup>١١</sup>

إن من أهم أقسام دور الوثائق القومية في الدول ، القسم التشريعي والقضائي ففي دار الوثائق القومية في فرنسا يشمل هذا القسم ، كما حدده المرسوم الصادر في ٢٢ ديسمبر عام ١٨٥٥ ، القوانين التي أصدرتها الهيئات legislative منذ عام ١٧٨٧ ، وكذلك وثائق وزارة العدل . أما مرسوم ٢٣ فبراير عام ١٨٩٧ فجعل من أهم أقسام هذه الدار القسم التشريعي والإداري الحديث ، ثم قسم الوثائق القضائية والإدارية لهد ما قبل الثورة . ويشمل القسم الأول وثائق الهيئات التشريعية والوزارات والهيئات التي تأسست بعد عام ١٧٩٠

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيلاحظ أن « دار الوثائق القومية وإدارة الوثائق ( National Archives and Records Service ) » ، فضلاً عن عنايتها بجميع الوثائق وتيسير اطلاع الجمهور عليها ، تعمل على نشر القوانين ونصريحات الرؤساء ، وبمختص قسم سجل الحكومة الاتحادية ( Federal Register Division ) كما أوضحنا من قبل بنشر تصريحات رئيس الجمهورية والأوامر الإدارية ، وجميع المنشورات والناشرات ، ويقوم بترتيبها وتلخيصها وإصدارها في ما يسمى ( Code of Federal Regulations ) ، كما يقوم أيضاً بنشر القوانين التي يصدرها الكونجرس .

فتنحى نرى أن دار الوثائق الأمريكية تبنى بنشر القوانين ، ونصريف الجمهور بها وتيسير اطلاع عليها . فمن الخير أن تدرس وزارة العدل من جديد موضوع نشر القوانين ونصريف الجمهور بها ، وإنشاء إدارة واحدة للإشراف على مطبوعاتها تكون

<sup>١١</sup> قدم المؤلف إلى لجنة دار الوثائق التاريخية القومية تقريراً عن أرشيفات وزارة العدل وزعم على السادة أعضاء هذه اللجنة .



على صلة بأقسام الوثائق القضائية والقضائية في دار الوثائق التاريخية القومية المزمع إنشاؤها . وقد يكون من الخير تكوين لجنة في الوزارة لتنسيق أعمال نشر مطبوعاتها ، فنحن نلم أن موظفين قضائيين باحثين يضم المجموعة الرسمية يقومون بالإشراف على « المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية والشرعية » كما يصدر المكتب الفني بمحكمة النقض « مجموعة أحكام النقض المدنية » وغيرها . ولعل في دراسة مثل هذه المسائل ما يبين على تنظيم المطبوعات الحكومية وطرق نشرها وإعدادها .

فد يكون من المفيد أن نستعرض شيئاً عن تاريخ القضاء المصري حتى تتحدد في أذهاننا أنواع الوثائق التي في أرشيفات وزارة العدل وفي أقلام الحفظ بالمحاكم . ويمكننا القول بأن الإدارة منذ عهد محمد علي إلى أيام إسماعيل كانت تسيطر على القضاء والشرع ، فالديوان الخديوي ، الذي اختصه الوالي بالفصل في الخصومات بين الأهالي والأجانب ، كان يقوم بمن القوانين ، وكانت سلطة التشريع وسادة القضاء في يد الوالي . وليس من شك في أن المجلس الخصوصي كان قائماً أمام السلطة التشريعية الكبرى ، فاستوفى إبراهيم باشا ألفي هذا المجلس بسبب وفاة رئيسه<sup>(١)</sup> . كما نلاحظ أن ( باشماون الحضرة الخديوية ) كان يصدر الأوامر ويسمى لوائح تسرى على الجميع ، وكانت القوانين تصدر في الأصل باللغة التركية التي لا يفهمها المصريون . وكان المحكام يستأرون بتفسيرها<sup>(٢)</sup> . ولم يكن في المواد المدنية قانون مدني ، وكان القانون التجاري العثماني متبعاً في الأمور التجارية . وكانت المحاكم الشرعية تصدر أحكامها وفقاً لمذهب أبي حنيفة في بعض الأوقات ، وتارة حسب ابن حنبل وتارة وفق الشافعي ولم يكن للفاضي مرتبة ، بل كان يتفاضل اثنين في المائة من قبعة الإسمادات والوفقيات والاستبدالات والبيوع والمبات<sup>(٣)</sup> .

(١) عزيز خاكي : التشريع والنقض قبل إنشاء المحاكم الأهلية ( الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية ، الجزء الأول ص ٧٣ ) .  
(٢) عزيز خاكي : نفس المصدر .  
(٣) عزيز خاكي : نفس المصدر ص ٧٨ .

وفي شهر ربيع الأول سنة ١٢٥٣ هـ وضع محمد علي قانوناً عاماً للدلاوة سمى « قانون السياسة نامه » « حصر السلطة في سبعة دوائر، وهي الديوان العالي، وديوان الإيرادات، وديوان الخimate، وديوان البحر، وديوان المدارس، وديوان التجارة، وديوان الخريفات. وكانت الجمعية العمومية التي عرفت باسم « مجلس المشورة » تتكون من مديري الدوائر السبعة وبعض اعضاء . وفي « المحرم سنة ١٢٥٨ هـ شكل محمد علي « مجلس جمعية الخفانية » وكان لهذه الجمعية حق التشريع وحق من الفوايج. وقد تبيت هذه الجمعية في « ربيع الآخر سنة ١٢٦٥ هـ باسم « مجلس الأحكام » . وقد اتى هذا المجلس حتى اقتراح الحاكم الأهلية وفي ٢٢ المحرم سنة ١٢٦٣ شكل المجلس الخصوصي تحت رئاسة إبراهيم باشا وكان بين الواجب ويضع أسس التمليات للمصالح . أما عن الدعاوى قبل سنة ١٢٦٨ هـ فكانت ترفع إلى المديرين والحاكم . الذين كانوا يتكلمون فيها حسب رسوم الأوامر والمذعورات التي كانت تصدر عن مجلس الأحكام والمجلس الخصوصي . وفي عام ١٢٥٨ هـ شكلت مجالس الأقاليم لتظر الدعاوى والمنازعات في بعض المدن، وإن كان انعقد راجعاً إلى ديوان الكنتور.

وكانت هذه المجالس الأهلية في ذات الوقت هي مجالس الدعاوى، ومجالس المركزية، ومجالس الابتدائية، والمجالس الاستئنافية، ومجالس الأحكام . وكانت مجالس الدعاوى توجد في كل بلدة من بلاد الوجه البحري، وكانت أحكامها تستأنف أمام المجالس المركزية، وكانت أحكام المجالس الاستئنافية تصدر من خمسة قضاة، وقابلة للاستئناف أمام مجلس الأحكام الذي كان يصدر أحكامه من ٧ قضاة .

أما القوانين المتبعة في هذه المجالس، ففي المواد الجنائية كان يطبق القانون الهابوني، الذي لم يراع المساواة بين الناس في المعاملة، وميز بين المراكزة والاجتماعية ولم يكن في المواد المدنية قانون مدون .

وفي رجب سنة ١٢٨٣ هـ أمر الخديوي اسماعيل بتشكيل مجلس شورى النواب . وفي شبان سنة ١٢٨٩ هـ تشكل المجلس الخصوصي ثانية مؤلفاً من ناظر السالية، وباشماون

الحديوي، ورئيس مجلس الأحكام، وناصر الجهادية ومحافظ مصر، وسردار الجيش، لينظر في أمور الحكومة. وفي عام ١٢٩٥ هـ (٢٨ أغسطس ١٨٧٨ م) صدر أمر إسماعيل إلى نوبار بتشكيل مجلس النظر. وفي ٢٣ إبريل سنة ١٨٧٩ صدر أمر بتشكيل مجلس شورى الحكومة برئاسة رئيس مجلس النظر، وله وكيلان أجنيان، وثمانية مستشارين. وكان يبدى الرأي في مشروعات القوانين. وفي ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٠ قرر مجلس النظر تشكيل لجنة للنظر في إصلاح حال القضاء. وفي ١٧ نوفمبر ١٨٨١ صدر أمر حال بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية، روعي فيها استبدال المحاكم الأهلية بمحاكم مشكلة تشكيلاً نظامياً، ووضعت المحاكم أربع درجات هي: المحاكم الابتدائية، ومحاكم الأمور الجزئية، ومحاكم الاستئناف، ومحاكمة التمييز. وفي ١٠ صفر سنة ١٣٠٠ هـ (٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ م) أقر مجلس النظر لمذكرة التي رفعها حسين خري باشا ناظر الحفانية في ذلك الوقت بشأن تشكيل المحاكم الأهلية والقوانين التي تتبع. ثم أن لائحة المحاكم الأهلية صدرت في صيغتها النهائية في ١٤ يولييه سنة ١٨٨٣. وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدر قانون المحفوبات الأهل. وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ احتفل بفتح المحاكم الأهلية. وفي ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ صدر قانون تشكيل محاكم الجنائز.

هذه هي سريسة ترشد من شيء من بدروس الوثائق المودعة في أقلام الحفظ بالمحاكم المختلفة.

أما عن ترشيقات اندوان لواء وزارة العدل، فيلاحظ أنه لا يوجد أوشيف عام، بل توجد إدارات تحتفظ بأرشيفاتها وحجولاتها ووثائقها. وأهم هذه: (١) أرشيف مكتب الوزير. (٢) أرشيف إدارة المحاكم الأهلية. (٣) أرشيف إدارة المحاكم الشرعية. (٤) أرشيف إدارة التشريع. (٥) أرشيف إدارة آخر. (٦) أرشيف المستخدمين. أما عن أرشيف مكتب الوزير فقد أنشئ عام ١٩٢٠، وهو صور تراسيم والقوانين الخاصة بوزارة العدل المعلقة من مجلس الوزراء ثم قرارات وزير العدل، وقضايا الإعدام، محمد سامي ملازم. المحاكم الأهلية منذ إنشائها (مكتب القضي المحاكم الأهلية: الجزء الأول من ١٩٢١).

وتقوم المحاكم بإرسال القضية لاستئذان السلطات في تنفيذ الأحكام ، ثم طلبات العفو ،  
ومسائل رجال القضاء والاقتراحات بتعديل القوانين . أما أرشيف إدارة المحاكم الأهلية  
فيحوى الأعمال التحضيرية : والمذكرات الإيضاحية ، ومشروعات القوانين التي أصدرتها  
الوزارة قبل عام ١٩٢٠ ( تاريخ إنشاء أرشيف مكتب الوزير ) .

أما أرشيف إدارة المحاكم الشرعية فيحوى لوائح المحاكم الشرعية ، وتقدير الرسوم ،  
واستخراج الصور ، ولوائح الوقف وتفسيرات المواد المتلفة . لوقف ، ولوائح تنفيذ  
الأحكام ، ومنها التنفيذ في السودان ، ثم ما يختص بالوراثة ، وزواج أهل الكتاب ،  
والإجراءات الخاصة بدمار الزواج والطلاق ، وما يتصل برفع نكاح والدعاوى والفتاوى .

ومن الوثائق الهامة بالدوان محاضر الجلسات الصومية للمحاكم الاستئناف المختلفة .  
وهذه الجلسات هي التي كان يستلزم القانون الحصول على موافقتها على القوانين التي تصل  
بالأجانب ، ولذلك كان لهذه المحاضر والسجلات والملفات أهمية كبيرة ، وقد سعت الوزارة  
بنسبة الماء المحاكم المختلفة عام ١٩٢٩ ، ومن أهم الوثائق المجموعة الحظية من محاضر الجلسة  
التشريعية المختلفة عن المدة من ٣ مايو سنة ١٩١٢ إلى ٩ أبريل سنة ١٩٣٧ ، وكذلك المحافظ  
التي تضم تقارير لها أهمية قانونية عظيمة ، وكذلك ملفات مسائل نظرها هذه الجلسة .

أما من دفترخانات المحاكم الأهلية ( أقلام المحفوظات ) ، فقد أصدر ناظر الحفانية  
بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٩ لائحة لتنظيمها ، ثم عدلها وزير الحفانية فيما بعد بتاريخ  
٣١ يناير سنة ١٩٢٥ .

أما لائحة سنة ١٩٠٩ فقد نصت المادة الأولى منها على إنشاء ٥ دفترخانة :  
لكل محكمة من المحاكم الابتدائية والجزئية لحفظ الدفاتر والقضايا والأوراق للمحكمة  
والنيابة معاً . أما محكمة الاستئناف ونياباتها فيكون لكل منهما دفترخانة خاصة . ونصت المادة  
الثانية بأن يقوم بأعمال الدفترخانة كاتب مسئول عن ترتيب المحفوظات تحت مباشرة  
باشكاتب المحكمة وسكرتير النيابة ، وملاحظة رئيس المحكمة ورئيس النيابة . وقد حددت  
المواد طريقة الحفظ والترتيب . ونصت المادة التاسعة من اللائحة على أنه يجب على كاتب

الدفترخانة أن يتخذ سجلاً سنوياً للمحكمة يفيد فيه القضايا ، وسجلاً آخر للدقائر والأوراق الإدارية ، وسجلين آخرين لما يرد إليه من النيابة . وقد وضحت المادة العاشرة أنواع المحفوظات :

أولاً : الدقائر والأوراق التي تحفظ إلى ما لا نهاية .

ثانياً : الدقائر والقضايا والأوراق التي تحفظ لمدة معينة بدفترخانة المحاكم وبدفترخانة المصرية ثم يستثنى عنها

ثالثاً : الدقائر والأوراق التي تحفظ بدفترخانة المحكمة مدداً معينة ثم يستثنى عنها .

وقد أُلحقت باللائحة جداول تبين أنواع المحفوظات المستديرة مثل الجداول العمومية ، ودقائر القهرست للقضايا ، ودقائر الزهون ، وحقوق الامتياز ، وقضايا الجنائيات المحكوم فيها بالإعدام . وبين الجداول مرة ٢ أنواع المحفوظات التي تحفظ مدداً معينة بالمحاكم ثم ترسل إلى دار المحفوظات بالقلعة لحفظها مدداً أخرى ، ثم يستثنى عنها ، مثل القضايا المدنية والتجارية المحكوم فيها قطعياً ، وقضايا الجنائيات المحكوم فيها بالسفوية ، وبين الجداول مرة ( ٣ ) المحفوظات لمدة معينة بالمحاكم ثم يستثنى عنها بعد ذلك ، مثل دفتر قيد المراض ، والجداول العمومية لقضايا الخلع . ودقائر قهرست الخلع والجنائيات بالمحاكم .

أما اللائحة ٣١ بتاريخ سنة ١٩٢٥ فقد أدخلت تعديلات بسيطة ، ووضحت أيضاً أنواع الوثائق المستديرة والثابتة ونظم المحاكم بأنواعها وثائقها قديمة تاريخية عظيمة ، ولا يتسع المقام لحصر هذه الوثائق . ولعل عيبه ذلك سيكون من نصيب اللجان التي ستفرغ لجمع الوثائق وتنظيمها عند إنشاء دار الوثائق التاريخية القومية . ولعل أهم هذه الوثائق مودعة في أعماكم القديمة ، مثل عماكم رشيد ، وفوس ، وأسيوط ، والقاهرة ، ومحكمة مصر الشرعية ( سراي رياض ) . وقد سبق الإشارة إلى بعض وثائقها الهامة ، ونظم هذه المحكمة حججاً قديمة ، لعل أقدمها حجة وقف الملك لصالح طلائع بتاريخ ٥٥٤ هـ . وينص هذه الحجة الهامة الجزء الأول والأخير ، وكذلك تضم حججاً عديدة السلطان محمد بن قلاوون بتاريخ ٨ جمادى الآخرة سنة ٧٠٥ هـ وتاريخ ١٣ محرم سنة ٧٢١ هـ وتاريخ ٢١ صفر ٧٨٥ هـ .



على أن أهم ما يحويه أوشيف محكمة مصر الشرعية سجلات المحاكم القديمة، وأهم هذه المحاكم :

( ١ ) محكمة الباب العالي : دوائر مباحث الباب العالي من عام ٩٣٧ هـ — ١٢٩٢ هـ في ٥٥٩ سجلا ، وكذلك فهرس لتوقيعات مرتبة على الحروف الأبجدية .

( ٢ ) محكمة لفحة العسكرية : سجلات من عام ٩٦٦ هـ — ١٢٩٢ هـ في ١٨ سجلا ، وكذلك فهرس لتوقيعات من إجازات وإشهاد مرتبة على الحروف الأبجدية بأسماء أصحاب الشأن في الوقف .

( ٣ ) محكمة النسب العربية : سجلات من عام ٩٧٦ هـ — ١٢٩٨ هـ في ١٥٤ سجلا ، وكذلك الفهارس .

( ٤ ) محكمة الزينى بوزاق : سجلات من عام ٩٤٣ هـ — ١٢٢٦ هـ في ٨٣ سجلا وفهارس .

( ٥ ) محكمة مصر القديمة : سجلات من عام ٩٣٤ هـ — ١٠٢٥ هـ ، من ثمرة ٨٤ — ١١٤ وفهرس .

( ٦ ) محكمة قاطر الباع : سجلات من عام ٩٥٧ هـ — ١٢٢٦ هـ ، من ثمرة ١١٥ — ١٥٩ وفهارس .

( ٧ ) محكمة طونون : سجلات من عام ٩٣٧ هـ — ١٢٢٦ هـ ، من ثمرة ١٦٠ — ٢٣٩ وكذلك من ثمرة ٧٤٧ — ٧٥٥ وفهارس .

( ٨ ) محكمة قوصون : سجلات من عام ٩٦٤ هـ — ١٢٢٦ هـ من ثمرة ٢٤٠ — ٣٠٦ وفهارس .

( ٩ ) محكمة جامع الصالح : سجلات من عام ١٠١٨ هـ — ١٢٢٦ هـ من ثمرة ٣٠٧ — ٣٧٠ وكذلك سجل ثمرة ٧٥٨

(١٠) محكمة الخرق : سجلات من عام ٩٩٨ — ١٢١١ هـ ، من نمرة ٣٧١ — ٤٣٨ وفهارس .

(١١) محكمة الصالحية العجبية : سجلات من عام ٩٣٤ — ١٢٢٥ هـ ، من نمرة ٢٣٩ — ٥٣٧ وكذلك نمرة ٧٥٦ و ٧٥٧ .

(١٢) محكمة جامع الحاكم : سجلات من عام ٩٤٤ — ١٢٢٥ هـ ، من نمرة ٥٣٨ — ٥٨١ وكذلك من ٧١٨ . ٧٢٩ .

(١٣) محكمة باب الشربة : سجلات من عام ٩٥٥ — ١٢٢٦ هـ ، من نمرة ٥٨٢ — ٦٥٥ وفهارس .

(١٤) محكمة الزاهد : سجلات من عام ٩٧٢ — ١٢٢٦ هـ ، من نمرة ٦٥٦ — ٧٠٣ وفهارس .

(١٥) محكمة ارمشية : سجلات من عام ٩٧٤ — ١٢٢٧ هـ ، من نمرة ٧٠٤ — ٧١٧ وفهارس .

(١٦) قرمانات : اصل أقدمها فرمان وقف أبي بكر السيوفي ائقدي يرجع الى عام ١٢٠٥ هـ ، ١٧٩١ م .

إن هذه السجلات كنوز ثرثر بحياة المصريين وطرق معاشهم في حقبة ضيقة الوثائق ، فهي تكشف عن الحالة الاقتصادية والسرانية ، وتوسع بحلاء نظام التقاضي والوقف منذ القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر الهجري ، وليس من شك في أن تلك وثائق أخرى تصل بهذه السجلات في محاكم أخرى ، كما أن في أرشيفات وزارة الأوقاف من الحجج أو صورها ما يصل بهذه السجلات ، ومن الخير تجميع هذه كلها ، سواء ما كان منها في أغلكة المتنوعة أو في الوزارات ، أو في دار المحفوظات ، أو في دار الكتب المصرية ، وتنظيمها تنظيمًا علميًا حتى يسهل على الباحث دراسة هذه الوثائق التي تعد بحقق مصادر تاريخية من الأهمية بمكان كبير .

هذه نبذة عاجلة عن أرشيفات ووثائق وزارة العدل تكشف عن الزروة المودعة في المحاكم ، وفي أقسام الوزارة من لوائح وحجج وحكام ومذكرات وقرمانات لها قيمة تاريخية عظيمة .

## المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري

وأيضا كيف حددت الهوامع والنظم أعمال دار المحفوظات بالقلمة ، وكيف وضع المتبحر الذي نسير وفاقه ، ومن ذلك نذكر أن الدار لم تكن بتجميع الوثائق التاريخية ، ولم يكن من نهجها نشر هذه الوثائق ، الأمر الذي رأيناه متبعاً في معظم دور الوثائق في باريس ولندن وبرلين وروستنبيرغ . ولعل هذا الوضع وهذا التحديد لمهمة دار المحفوظات هو الذي ساعد على إنشاء قسم المحفوظات التاريخية بميدان ( القصر الجمهوري ) نقلت إليه وثائق من دار المحفوظات ، وجمعت التواضع لأرشيف تاريخي على وضع محدود أيضاً ، ولمهمة خاصة بتبسيطها فيما بعد .

إن فكرة تجميع الوثائق ونشرها وتمكين الدارسين وطلاب العلم من الاستفادة بها فكرة حديثة العهد بصرى ، ولنا أن نشر في حدود خاصة كتاب ( إنشاءات خيرت أفندي ) أو ( رياس الكشكاش وحياس الأدب ) المسبوع في بولاق في شهر صفر عام ١٢٤٩ هـ محاولة لنشر نافع من المنشآت التركية التي تصل بمهد محمد علي ، وهو يحوى كما ذكر في المقدمة الخطابات التي كتبها خيرت أفندي سكرتير الديوان الحديوي ، والذي دخل خدمة محمد علي عام ١٢٣٣ هـ . ويحوى كذلك خطابات صادرة من شخصيات أخرى كان خيرت أفندي في خدمتها . هذه الكتابات يمكن اعتبارها موصوبات بالثبات أدبية أكثر منها تاريخية لأنها لم تؤرخ . ولكن هذه النماذج لا تخلو من فائدة ، ونحن نعلم أن الفترة الأولى من تاريخ محمد علي تموزها الوثائق الأصلية . وذلك للحريق الذي شب بالقلمة في ٧ من رمضان عام ١٢٣٥ هـ ( ١٨ يونيو ١٨٢٠ م ) كما حدثنا الجبرتي ، والذي دمرت بسببه كثير من وثائق ديوان الكشكاش . وتأثير ذلك فقد وجد بأحد سجلات بدار المحفوظات ( سجل الاماغيديان وثائق الديوان الحديوي للاعوام ١٢٢٠ - ١٢٣٥ هـ ) قد دمرت بسبب هذا الحريق .

لم يفكر أولو الأمر في تبسيط الاطلاع على الوثائق ، ولم توضع الخطط لنشرها نشرأ علمياً دقيقاً ، بل اقتصر على أول الأمر على ترجمة بعض الوثائق التركية الى اللغة

العربية أو الفرنسية. وجدير بالذكر أن تشير هنا إلى ما قام به أحد موظفي وزارة المالية، وهو أجوب فرحان (Agop Farhian) الأرمني الأصل، من عمل خلاصات لمكتابات تركية اختارها من السجلات التركية. وقد قام بترجمة هذه الخلاصات إلى العربية ورتبها ترتيباً زمنياً في ٣٨ كراسة بلغت ٣٧٥ صفحة. ولم يحاول فرحان تحديد أرقام السجلات التركية التي أخذ عنها هذه الخلاصات. وقد أنجز هذا العمل قبل عام ١٨٩٧ م. وبالرغم من بعض أخطاء وردت في ترجمة كثير من المكتابات، إلا أن تالامس (Talamas) أحد منفشي المالية قام بترجمة جزء منها إلى اللغة الفرنسية، وقامت المطبعة الأميرية عام ١٩١٣ بطبع هذه الترجمة بعنوان «مجموعة مكتابات محمد علي خديوي مصر من أول أبريل عام ١٨٠٧ - ١٢ يولييه ١٨٤٨». ونحن نعلم أن مجموعة فرحان العربية لم تنشر مطلقاً وبقيت مسودتها في دار المحفوظات المصوية واستنسخت صور منها مودعة بقسم المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري.

لم تكن غاية الملك فؤاد بالوثائق العربية كغايته بالوثائق التركية، ففي عام ١٩٢٥ أمر بتشكيل لجنة للدراسة أمر المحفوظات التاريخية برئاسة الدكتور حسن نشأت، وكان أعضاؤها أدولف فتاوى سكرتير عام اللجنة الجغرافية في ذلك الوقت، وأحمد تيسور (باشا) والقبطان البحري جورج دوان، وعقدت اللجنة آخر جلساتها في يولييه عام ١٩٢٥ وكانت تهدف إلى حصر الوثائق وتصنيفها ورسمها، وقامت لجنة خاصة بترجمة الوثائق أولاً إلى اللغة العربية، ثم من العربية إلى الفرنسية، وبدى بترجمة الوثائق الخاصة بالحملة السورية. وترجمت بعض المراسلات إلى العربية والفرنسية. ولما كان من أنعم السجلات التركية السجل الأول لمكتابات (الديوان الخديوي) (١٢٢٢ - ١٢٢٨هـ) فقد ترجم هذا السجل إلى العربية والفرنسية، ثم استلم الملك فؤاد بعد ذلك المستشرق الفرنسي (ديبي) (Deby) في عام ١٩٢٦ وعهد إليه بفحص الوثائق التركية بقصر (عابدين) وإبداء الرأي بشأن تنظيمها. وقد قدم هذا تقريره في ٢٤ مارس عام ١٩٢٦، وكان أم

ما نوه عنه ضرورة دراسة الوثائق التركية جهة واحدة ، سواء ما كان منها في ( عابدين ) أو في دار المحفوظات بالقاهرة ، وقرر أن ما يعابدين منها لوثائق القلعة ، وطبقاً لهذا الرأي قام ( ديني ) بدراسة سجلات الجرد القديمة بدار المحفوظات دراسة مستفيضة ، واعتبر 'شور عليها كشافاً علمياً عظيماً ، وقد ترك لنا ( ديني ) مؤلفاً قيماً عن الوثائق التركية سواء ما هو محفوظ منها بالقاهرة أو يعابدين أو بإغناكم أو بجيهات أخرى .<sup>(١)</sup>

انجبه از رأي بهذا إلى ضم وثائق القلعة إلى وثائق ( عابدين ) لتكون وحدة ، ولكن لم يكن الفرض تأسيس دار قومية لوثائق التاريخية ، كما فكر فيه في عهدنا الجديد ، بل كان جل الفرض إتاحة الفرصة لتفر من العلماء الأجانب للكتابة والتأليف عن أسرة محمد علي ، ففي ٢٧ نوفمبر عام ١٩٣٢ كتب رئيس الديوان ( الملكى سابقاً ) إلى رئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت بخره أن الملك قد عهد إلى عدد من المؤرخين أمثال هانوتو وجوجيه وميت و دلسون روس و دوان و قيجان وغيرهم بوضع كتب عن تاريخ مصر وأنه عهد إلى دوان و ساماركو بجمع ماحونه دور المحفوظات في إيطاليا والنمسا وأمريكا من وثائق متصل بتاريخ مصر الحديث ، ثم قال في كتابه إن المحفوظات التركية والعربية بسرأي ( عابدين ) غير كاملة إذ نقل منها الشيء الكثير إلى دار المحفوظات السومية ، وظل هذا على حاله دون عمل فهارس وتفسير الاطلاع والبحث ، ورأي نقل المحفوظات التاريخية بالدار إلى عابدين وقد أرسل المدير عام مصلحة الأموال مقررة في ١٤ ديسمبر عام ١٩٣٢ إلى رئيس الديوان باتباعه موافقاً على وجهة النظر هذه . وفي ٧ يولييه عام ١٩٣٣ كتب رئيس الديوان إلى رئيس مجلس الوزراء طالباً سجلات الأوامر وصادر ووارد المصروفات وسجلات قلم الشراسب وجزء من قلم التصفية والسجلات الخاصة بالسودان ثم ماري الديوان قادمة من نقله . على ألا يتجاوز عام ١٩٨٠ م وقد بلغ ما نقل من دار المحفوظات لغاية مارس عام ١٩٣٤ ما يماثل ١٦٥٨٩ سجلاً و ٣١٧٦ ملفاً مجموعها ٦٢٣٨١٧ وثيقة ( خطاب مدير دار المحفوظات السومية إلى المدير العام لمصلحة الأموال مقررة بتاريخ مارس ١٩٣٤ ) .

Henr. Jenu : Sommaire des Archives Turques du Caire Société Royale de Géographie (١)  
d'Egypte. 1930.



ونحن نلاحظ أن دار المحفوظات في ذلك الوقت كانت تحرص على إخلاء أمكنة  
للمحفوظات الحديثة

و، يمكننا تقسيم الوثائق التاريخية بالنصر الجمهوري إلى الأقسام الآتية :

( ١ ) المحفوظات الخاصة بالسياسة السنية ، وهي ما يطلق عليها ( محفوظات عابدين )  
وتشمل سجلات ومحافظ بها وثائق تركية وعربية وإفريقية من عهد محمد علي  
إلى آخر عهد عباس الثاني . وهذه المحفوظات أهمية خاصة : فلم يطلع عليها إلا نفر قليل .  
وليس المحفوظات أهمية خاصة مثل محافظ ( ١٢٨٩ - ١٢٨٨ ) وهي محافظ الثورة العرابية ،  
ولم تلق المحفوظات الإفريقية بعد عهد إسماعيل : العناية الواجبة ، فلم ترتب ، ولم تصنف .  
وقد وصف ( ديني ) : كناء المذكور لعدم ترك من هذه المحفوظات .

( ٢ ) أما المحفوظات التركية والسرية والإفريقية التي نقلت من دار المحفوظات  
العمومية إلى الديوان ، بناء على الخطابات المتبادلة من الديوان ورياسة مجلس الوزراء  
ومصلحة الأموال الثغرة ، فهي سجلات ومحفوظات خاصة بالديوان ، مثل المعية السنية ، والمجلس  
الملكي ، وشورى الماونة ، وديوان الكشغرا ، والديوان الخديوي ، وديوان المدارس  
وغيرها ، وسجلات ومحافظ بأهمية العربية تتعلق بالجهادية من أوامر ، مضابط ويوميات  
الآلات ، إحصاء ووارد الخفائف ، ومحافظ الشرسات ، وغيرها . وقد بلغ عدد السجلات  
التركية ٣٦٥٩ سجلاً ، أما السجلات العربية فتبلغ ١٥٩٢٠ سجلاً ، وسجلات المديرين  
والمحافظات فتبلغ ١٨٧٣٨ سجلاً ويكون مجموع هذه كلها ٣٧٨٠٩ سجلاً . وذلك عدا  
المحافظات التركية التي تبلغ ٣٧٨ محظفة .

( ٣ ) المحفوظات الإفريقية : وتشمل هذه صوراً لوثائق أصلية بدور الوثائق الأجنبية ،  
وكذلك الوثائق الإفريقية الأصلية من عهد محمد علي إلى ما بعد عهد إسماعيل .  
وهذه الوثائق الأصلية هي من محفوظات ( عابدين ) ، أما عن صور الوثائق بدور الوثائق  
الأجنبية ، فقد قام بالحصولها ساماركو ودوان وقد أحضر ( ساماركو ) صوراً للوثائق  
من فيينا من عام ( ١٧٩٨ - ١٨٩٠ م ) وترجمت هذه إلى اللغة الفرنسية ودرجت ترتيباً

زينا، وكذلك أحضر صوراً من وثائق أرشيف نابلي ( ١٧٩٨ — ١٨٩٠ م ) ثم صوراً أخرى من أرشيفات بعض القنصليات الإيطالية في إنجلترا وفيينا. وقد أحضر (دوان) صوراً من الوثائق المودعة بوزارة الخارجية البريطانية ( Foreign Office ) والبحرية . وكذلك صوراً من وثائق الأرشيف الفرنسي من عام ١٧٩٨ — ١٨٧٩ وقد نقلت صور الوثائق السويدية والبولندية بواسطة بنيس ( Benie ) أما صور الوثائق الأمريكية فقد قامت السفارة المصرية بإحضارها . ومن الملاحظ أنه لم تكن هناك خطة معروفة محددة لطلب هذه الصور من دور الوثائق الأجنبية ، وكانت هذه الصور في حيازة من أحضرها ، فصور الأرشيف الفرنسي كانت في حيازة (دوان) وجزء كبير من الوثائق كان في حيازة ( ساماركو ) ولم ينشر الجزء الأخير من الأرشيف الروسي .

وعلى العموم فإن وثائق الأرشيف بعد عهد إسماعيل إلى عام ١٩١٤ لم يكن بها العناية الكافية ، فلم تصنف ، ولم تفهرس ، ولم ينسخ عنها مؤرخون إلا قليلاً ، وهي مادة خفية خطيرة من تاريخ مصر نرجو أن يتناولها المؤرخون المصريون بالدرس والتحقيق على ضوء فلسفتنا الحاضرة ، ووعينا الجديد ، ووفق المسيج العلمي الحديث الذي يرى في دراسة التاريخ دراسة لأحوال الناس وما يبتهم وآسائهم وظروفهم الاجتماعية والثقافية ، لا دراسة لتاريخ الملوك ، وتقليداً لأعمالهم . ولعل أمثل هذه الدراسات تكشف أيضاً عن مصر الحقيقية . هذا الحضارة والمرمان التي طالما صورها بعض المؤرخين تصويراً لا يتفق ومنطق التاريخ الصحيح .

### الشهر العقاري والتوثيق

إن الحجب الشرعي والنفوذ المسجدة ووثائق تاريخية هامة من نوع آخر ، تكشف عن أظم الوقت في الصور المختلفة ، وتبين أنواع الملكيات والحالة الاقتصادية والاجتماعية في مصر على عمر المصور . لذلك كان من الخير أن تلم إلمامة سرورية بنظم التسجيل والشهر العقاري .

والمبدأ المسلم به هو أنه التصرفات المقارنة يجب أن تشهر بانباتها في سجل عام، وهذا ما تسميه بعملية التسجيل . ونحن لم نأخذ في دقة الأرض في مصر في عهد الفرس واليونان والرومان كانت ملكاً للحاكم ، ومنعها لوضعي اليد مقابل دفع الخراج عنها ، ولم تكن أحكام الشريعة الإسلامية على شهر : تصرفات المقارنة .

وقبل أن نتحدث عن التسجيل والتوثيق ، سنوضح كيف مسحت الأراضي في العصور المختلفة ، وكيف انتقلت ملكيتها من ملكية الحاكم والسلطان إلى الملكية الفردية . وليس من شك في أن وثائق التوزيع والتاريخ ، وفك الزمام ، ووثائق حامة لتحديد مساحة الأراضي المصرية ، وتقدير الخراج والضرائب ، وهي أصدق الأسانيد لدراسة الحالة الاقتصادية لمصر في العصور المختلفة .

لقد عملت مساحة للأراضي المصرية أيام خلافة المماليك ، وبإمارة أحمد بن طولون ، وكان عامل الخراج ابن المبر . ثم عملت مساحة أيضاً في عهد الفوالم في خلافة المستنصر وإمارة أمير الجيوش بدر الجمان عام ٤٨٣ هـ ، ويقال إن أباحالح الأرمي في كتابه « الادبرة والسكائن » قد وصف هذه المساحة ، وحصر القرى والأقاليم في ذلك الوقت . ثم مسحت الأراضي في عهد الملك الناصر صلاح الدين ، وكان وزيره القاضي الفاضل عبد الرحم الياساني عام ٥٧٢ هـ ( ١١٧٧ م ) وقد دون ابن مماتي في الباب الثالث من كتابه « قوانين الدواوين » مساحة الأراضي المصرية في تلك الحقبة ، وأروك الحسامي الذي عمل في عهد حسام الدين لاحقين عام ٦٩٧ هـ ( ١٢٩٨ م ) نقل أيضاً في كتاب « تحفة الارشاد » ومعلوماتاً عن هذا الكتاب شحيحة جداً ، فلم تمكن من معرفة مؤلفه إلى الآن . وقد أمر الملك الناصر محمد بن قلاوون بسح الأواضي ، وقمتر « النخفة السنية بأسماء البلاد المصرية » لابن الجيمان سجلاً دقيقاً للقرى المصرية أيام حكومة المماليك ، من عام ٧١٥ هـ ، إلى أواخر حكمهم . ويعتبر هذا الكتاب آخر سجل للبلاد المصرية من عهد المماليك إلى عام ١٢٢٨ هـ ، وله أهمية خاصة إذ كان ابن الجيمان مستوفياً لديوان الجيش في عهد الملك الانشرف قايتباي .

وفي العهد الثاني مسحت الأراضي عام ١٩٣٠ هـ وتمت في عهد ولاية سليمان الخادم ،  
ولم يترك على تراب هذا الوقت . ولما توفي محمد علي أصدر أمره عام ١٢٢٧ هـ بذلك زمام  
جميع الأراضي ، ومسحت في دفاتر عرفت باسم « التاريخ » . وبوجود بدار المحفوظات  
العمومية بعض هذه الدفاتر لسنين مختلفة ، وقد أبطل محمد علي الالتزام وفيدت أطياف  
كل ناحية بأسماء وأصناف اليد ، ولكن الأراضي لم تملك ، واستمر الحال كذلك إلى أن أصدر  
الحديوي إسماعيل قانونا عام ١٢٨٨ هـ ( ١٨٧١ م ) هو قانون « المقابلة » وبه سمح  
لواضعي اليد بحق التملك بشروط خاصة ، ثم عدل هذا قانون فيها بعد وأصبح واضحا  
اليده ملاك الأراضي .

ولما توفي سعيد باشا أمره بذلك زمام أغلب بلاد القطر من عام ١٢٧٠ — ١٢٧٥ هـ  
ربط خراشيد ولم تكن هناك مصلحة للأعمال المساحية ، ثم فتح الحرب إلى عام ١٨٧٩ م  
وفي أواخر حكم إسماعيل تمت لجنة لدراسة الأعمال المساحية وتقرر إنشاء ديوان عموم  
وقد استمرت عملية المساحة الجديدة من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩٠٩

أنشئت لقيود بشأن الأراضي الخراجية ، وقد جرى إقرار في أول الأمر ، أنه عند ضبط  
النفود بالمطامير الشرعية من تسليم الحصة ، وهي الأصل الموقوف عليه من القاضي ، إلى صاحب  
الأرض ، وكانت تلغ صورها في السجل الخاص . وفي ١٧ يونيو عام ١٨٨٠ صدرت لأحكام  
المطامير الشرعية ، وأصبحت المضابطة هي الأصول الواجب حفظها ، وألحج الشرعية  
في الصور التي أعطى لأصحاب الشأن . وقد نصت على تسجيل النفود القائمة لملك أو المرفوعة  
المعقود المصنفية مقارنة بسجلات الخراجية بدورها المقدر . ولما أنشئت المحاكم  
المختلطة نص القانون على وجوب تسجيل النفود ، كما نص على ضرورة تنظيم تسجيل .  
أما قانون التوثيق رقم ٩٨ لعام ١٩٢٧ فقد ألغى أقاليم التوثيق بإحكام الوطنية  
والمختلطة وأحيلت إلى مكاتب التوثيق جميع أصول النفود الموثقة ، والوثائق والدفاتر ،  
وقد نظم هذا القانون أعمال الشهر المقارن وحدد اختصاصات مكاتب التوثيق

(١) راجع مقدمة « النفوس » لفرانج محمد رمزي الجزء الأول طبع في الكتب المصرية  
قام على تحريرها لانت د أحمد رمزي وأنت د أحمد علي حبيب

وأمورائها ، وتقوم هذه المكاتب بإتيان المحررات الرسمية في الدفاتر المعدة ، ووضع الصيغة التنفيذية على صور المحررات الواجبة التنفيذ ، وإعداد فهارس لهذه المحررات ، وإعطاء الصور التي تطلب . ولا تقوم هذه المكاتب بتوثيق المحررات المنسقة بالأحوال الشخصية .  
 ويعد بكل مكتب من مكاتب التوثيق دفتر يبين فيه من واقع المحررات الموثقة بعد ترقيمها بأرقام متتابعة أسماء المتأقدين ونوع الوثيقة وموضوعها وسم الوثيقة ، ويبين على الأصل المحرور رقم إدراجها ، والدفتر . ويعد أيضاً فهرس أبجدي بأسماء جميع أصحاب الشأن في هذه المحررات . وتنفخ صور منها نقلياً إليهم بعد دفتر الرسم . وقد جرى العمل بأن تملأ صورة تنفيذية من المحررات الرسمية الواجبة التنفيذ لكل متقاعد صدر لصالحه إلزام في العقد . وبعد صور ثمانية من كل محرر يتم توثيقه ترسل إلى دار محفوظات "شهر العقارى بالأورمان" . وقد نقلت سجلات المحاكم الشرعية الخاصة بالتصرعات النافذة الملكية منذ عام ١٩١١ - ١٩٤٦ إلى محفوظات الشهر العقارى . أما المضابط لما قبل عام ١٩١١ من محفوظات بأحكام شرعية وتطبق عليها لوائح الحفظ ولا يرسل الشهر العقارى وثائق إلى دار المحفوظات بالقلعة . ومنذ أكتوبر عام ١٩٢٩ أصبحت التصرعات تسجل على المنود الزرقاء ، وكانت صور خطية معلقة لأصحاب الشأن . وظل هذا إلى آخر أكتوبر عام ١٩٢٤ . ومنذ ذلك الوقت جرى العمل على إعطاء صور فوتوغرافية لأصحاب الشأن والمساحة المختصة .

### التوثيقات الشرعية \*

يحرص كل من على تقييد ما يصدر عنهم من وثائق ورهق أو توكيل أو تفيدال أو غير ذلك من التصرفات الرسمية فافق شرعى . ويسمى ذلك بالاشهاد الشرعى ، ويكون هذا الاشهاد الرسمي عذراً حتى يرد من جعل له القانون سلطة في سماعه ويضبط بتقييده

١٥ - زودة المدون - مضمون الشهر العقارى والتوثيق - تقييد الوثائق - القاهرة - ١٩٤٨

١٦ - تقييد الوثائق - مضمون الشهر العقارى والتوثيق - تقييد الوثائق - القاهرة - ١٩٤٨  
 ١٧ - تقييد الوثائق - مضمون الشهر العقارى والتوثيق - تقييد الوثائق - القاهرة - ١٩٤٨

في دفتر خاص من دفاتر مضابط المحكمة التي عُد فيها وودع في لأصحاب الشأن صور  
من هذه المضابط ، وهي لا شك سندات وحجج لها قيمتها في صيانة الأموال والقضاء  
على المنازعات بين المتعاملين .

والوثيقة الشرعية أركان يجب أن تتوفر فيها حتى تكسب الحجية القانونية فيجب  
أن تكون مشتملة على تعريف التصرف والتصرف فيه ، ثم النص على ما يفيد صحة  
التصرف وخلوه مما يفسده وأن تشمل من شهادة الشهود وأرخ التصرف وغير ذلك  
من أركان وضعها الفقهاء<sup>١</sup> . والذي يهمنا أن هذه الشهادات المتنوعة - حجج قانونية  
يجب ألا يغفل عن دراستها مؤرخون .

وليس من شك في أن حجج الوكف المودعة في محفوظات وزارة الأوقاف وثائق  
هامة تفاقى شأنها أن أرخ مصر في عهد الملك فؤاد الثاني . فهي تصور الحالة  
الاقتصادية والاجتماعية وتوضح ما تطوّر إليه البلد ، وهي دراستها يساً دراسة للإثار  
الإسلامية ، وانظر الوكف في تلك المصور . ونيل باحثون بمكافؤ<sup>٢</sup> على دراسة هذه  
الحجج دراسة غنية وبمعلومات من نشرها فهي الأصول الأولى وهي مادة تاريخ .  
وأن في من كثير من المؤرخين المعاصرين الذين يمدون إلى صياغة الروايات  
صياغة أدبية من سهج لا يتفق وتاريخ صحيح .  
وأهم هذه الحجج - زرة الأوقاف هي<sup>٣</sup> :

( ١ ) وقفية باسم السلطان فؤاد بن صالح بتاريخ ١٢ صفر عام ١٢٨٥ هـ

مرقمة حفظ ١٠١٠

( ٢ ) وقفية باسم السلطان فؤاد بن صالح بتاريخ ١٤ رجب عام ١٢٨٦ هـ

مرقمة حفظ ١٠٩٢

١ - راجع مذكرات المؤرخين الشرعية التي قرأها الأستاذ الدكتور محمد مصطفى عبد السلام في سنة ١٩٧٧

٢ - قدمت برؤا هذه الدكتور محمد مصطفى عبد السلام في سنة ١٩٧٧



( ٣ ) وقفية باسم السلطان النؤد شيخ بتاريخ ٤ جمادى الآخرة عام ٨٢٣ هـ  
مرة حفظ ٩٣٨

( ٤ ) وقفية باسم السلطان أبو سعيد جوشقدم بتاريخ ٢٤ ذى القعدة عام ٨٦٨ هـ  
مرة حفظ ٨٠٩

( ٥ ) وقفية باسم السلطان قبايى بتاريخ ٢٥ شوال عام ٨٧٤ هـ .

( ٦ ) وقفية باسم السلطان قبايى بتاريخ ٥ ربيع الآخر عام ٨٧٧ هـ من المدرسة  
القدس الجامع بمرة مرة حفظ ٨٨٧

( ٧ ) وقفية باسم السلطان قبايى بتاريخ ٢٨ جمادى الآخرة عام ٨٧٩ هـ  
مرة حفظ ٨٨٨

( ٨ ) وقفية باسم السلطان قبايى بتاريخ ٢٥ ذى الحجة عام ٨٨١ هـ من المدرسة  
الأمروية بمرة مرة حفظ ٨٨٩

( ٩ ) وقفية باسم السلطان قبايى بتاريخ ١٣ رمضان عام ٨٨٦ هـ مرة حفظ ٨٩٠

( ١٠ ) وقفية باسم السلطان قبايى ١٠ ربيع ١٨ جمادى الأولى عام ٩١٢ هـ مرة  
حفظ ٨٨٦

( ١١ ) وقفية باسم السلطان قبايى بتاريخ ٩ ربيع آخر عام ٨٩٤ هـ مرة حفظ  
٨٨٥

( ١٢ ) وقفية باسم السلطان أغورى بتاريخ ٢٣ شعبان عام ٩٠٩ هـ مرة حفظ ٨٨٤

( ١٣ ) وقفية باسم السلطان أغورى بتاريخ ٢٠ صفر عام ٩١١ هـ مرة حفظ ٨٨٣

(١) انظر هذه الخاتبة في كتاب: "تاريخ مصر في عهد محمد علي" من تأليف الدكتور  
برهان الدين محمد علي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٠ م.

والدكتور إبراهيم محمد علي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٠ م.  
هذا جميع ما ذكره في تاريخ مصر في عهد محمد علي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٠ م.  
والدكتور محمد علي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٠ م.

( ١٤ ) كتاب اتفاق باسم السلطان مراد خان بن السلطان سليم خان بتاريخ

رجب عام ٩٩٧ هـ نمرة حفظ ٩٠٩

### المكتبات والوثائق

سبق الحديث عن « الوثيقة الأرشيفية » ( Archival Document ) وعن الأركان التي يجب توافرها لكي تكون لها الحجية القانونية ، وقد تحدثت طبعاً لذلك مهمة دور الوثائق وتميزت عن مهمة دور الكتب فيما يتصل بالوثائق الخطية ، ونحن نعلم مما سلف أن الوثائق الأرشيفية لا تجمع ولكنها تتوزع ، وأما طبعها ، وقد حرص المشتغلون بالوثائق على مراعاة الأسالة والحجية لنقل الوثائق ، ولكن المكتبات منذ وجدت قد درجت على جمع المخطوطات ، سواء لعلية ، أو الأدبية ، أو التاريخية أو ما يتصل بالأمن الإداري ، لذلك نجعت لدى بعضها وثائق أرشيفية تختل عن المخطوطات الأخرى . وقد رأينا كيف قام زراع في فرنسا بين المكتبة الأهلية وبين دار الوثائق بشأن حيازة بعض الوثائق ، وكيف قسمت هذه بحيث احتفظت دار الوثائق بكل ما له صلة بالأمن الإدارية .

وبدار الكتب المصرية كثير من الوثائق التي هي من صميم محفوظات دور الوثائق ، فيها فرمانات عربية ، وتركية ، وحجج شرعية . ومن أهم فرمانات التركية فرمان شاهان من السلطان عبد الحميد بتاريخ ٢٢ رمضان سنة ١٢٤٣ هـ بموسوعة تعيين أولاد من يدعى ( أغوب ) في وظيفة أبيهم من اشراف ( ٥١٤ تاريخ تركي ) او كذلك كثير من فرمانات بخط همايون رسم السلطان مصطفى فتاه ، هو بتاريخ ٢٩ ذي القعدة عام ١٢٠١ هـ ( ٥٧٩ تاريخ تركي ) ، كذلك بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢١١ هـ ( ٥٧٥ تاريخ تركي ) ، وبتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٠٩ هـ ( ٥٧٤ تاريخ تركي ) .

أما عن الحجج فهي عديدة ، بعضها من اوراق ثلث شراة حصص في منازل بعض بلاد غربيوم ترجع إلى القرن ثلث و رابع والخامس الهجري . وتوجد أيضاً حجة وقف بتاريخ ٨٦٢ هـ صادرة من الملك الأشرف أبي نصر ايمان على مدرسته بتناهر نذاهرة

خارج باب النصر ، وتضمن وقف حصص بمدينة طرابلس بالشام ، وحصة بشيرا على هذه المدرسة ، وعلى الحجة كتابة من قضاء المذاهب الأربعة ، قيد ثبوت هذا الوقف لديهم ( عمدة ٦٢ تاريخ ) .

ليس هي حصر هذه الوثائق ، ولكن الغرض التوضيح بما يدور الكتب من وثائق تاريخية عامة ، من أخبار تجميعها مع ما يتصل بها من وثائق في مكان واحد ، وذلك تسيراً للدراسات التاريخية .

وأرد أن أختم الحديث عن الوثائق المصرية بذكر بيده عن مكشبات الديارات وسأقصر الحديث على مكتبة ديرسنت كارين بطور سيناء .

تحتوي الديارات مجموعة قيمة من المخطوطات والوثائق التاريخية وقد عني الباحثون بالمخطوطات وأكملوا في كثير من الأحيان دراسة الوثائق التاريخية ، ولعل مكتبة ديرسنت كارين من أهم الدور التي تضم مجموعة قيمة من الوثائق العربية والتركية في لها صلة كبيرة بتاريخ مصر في عصور مختلفة . وقد قامت عام ١٩٤٩ لجنة طلبة بمثلة جامعة الاسكندرية ، ومكتبة نيكومبرس ، والمؤسسة الأمريكية لدراسة الانسان " The American Foundation for the Study of Man " بنسجور كثير من الوثائق والمخطوطات ، وألقت جامعة الاسكندرية صور من هذه المجموعة قيمة . وقد قام الدكتور مراد كامل بدشر فهرست مكتبة ديرسنت كارين <sup>١</sup> والجزء الأول يحتوي مجموعة اللغات الشرقية العربية ، والبرانية والحبشية والفارسية والفبطية والوثائق العربية والتركية ، ويضم الجزء الثاني مجموعا للغات العربية ، وهي اليونانية والجورجانية واللاتينية والأرمينية واليونانية . وسأقصر البحث عن الوثائق العربية والتركية تاريخاً من المخطوطات لبحث آخر .

بلغت الوثائق العربية ١٠٧٢ وثيقة والوثائق التركية ٦٧٢ وثيقة . وقد راسى الدكتور مراد كامل "تقسيم القدي وضعه الدكتور عزيز سوريال عطية ، وأهم الموضوعات:

١- مراد كامل : فهرست مكتبة ديرسنت كارين بطور سيناء الجزء الأول ، إدارة إسماعيل التراث العربي بوزارة المعارف ، الطبعة الأخيرة عام ١٩٥١

(١) عهد نبوى ، (٢) عهد وراسيم من الخلفاء فى الصور الوسطى ،  
(٣) فرمانات من العهد العثمانى ، (٤) معاهدات ، (٥) فتاوى ، (٦) حجج  
(٧) أوامر صادرة من الحكام . ومن هذه ٢٩ وثيقة على رق و ١٠٤٣ على ورق .

أما الوثائق التركية فقد بلغت ٦٧٢ وثيقة وعثر بين مخطوطات اليونانية على منشور  
بطريركى باللغة التركية مكتوب بحروف يونانية ، والمجموعة التركية مقسمة إلى :  
(١) فرمانات سلطانية . (٢) صور لفرمانات . (٣) مراسيم ولاية مصر . (٤) صور  
تراجم العهد النبوى . (٥) إعلانات وفتاوى . (٦) حجج شرعية تم خطابات  
ومستندات وكلها مكتوبة على الورق .

أما لفرمانات فمظها خاص بحماية الدين والمقيمين فيه من اقساوة وحرمان ،  
ويمنع بعضها على منع يهود من سكنى الطيور والدير ، وهى تكشف عن تاريخ الدين  
إبان حقبة هامة وعددها ٢٢٠ فرمانا من عام ٩١٩ - ١٢٨٤ هـ ( ١٥١٣ - ١٨٩٧ م )  
وأغلبها يتنازل بالذهيب الكامل .

أما صور فرمانات السلطانية فملها تصديق القضاء الشرعيين وعددها ١٢٦ وثيقة  
من عام ٩٣٤ - ١٢٧٢ ( ١٥٢٧ - ١٨٧٥ م ) .

أما مراسيم ولاية مصر الصادرة منذ الحكم العثمانى فى تحوى أختام الولاية الرسمية  
منذ عام ٩٣٠ - ١٢٤٣ هـ ( ١٥٢٣ - ١٨٢٧ م ) وعددها ١٦٦ وثيقة ، وتراجم اليهود  
اليوية مترجمة عن النص العربى المخطوط الخزان السلطانية باستمبول من عام ٩٨١ هـ  
و ١٠٤٨ هـ و ١١٠٩ هـ وعددها ٤٢ وثيقة . ويتنازل بعضها بحمال لذهيب ، ويحتوى  
بعضها على صور قدير والمنذنة والمسجد .

أما الاعلامات والفتاوى والحجج فى ترجع إلى أعوام ٩٨٠ - ١٢٨٦ هـ  
( ١٥٧٣ - ١٨٦٩ م ) وعددها ٥٥ وثيقة ، وكذلك خطابات ومستندات بلغ عددها ٦٣  
وثيقة . ثم عثر على عشر وثائق أخرى وأصبح مجموع الوثائق التركية بمكتبة القدير  
٦٧٢ وثيقة .

أما عن البعثة الأمريكية وما صورت من الوثائق فقد كتب عن ذلك الدكتور عزيز سوريان عطية في مجلة الجمعية التاريخية<sup>١</sup> ومنه تعلم أن البعثة صورت ٣٤٢١ وثيقة منها ٣٠٦ مخطوطاً عربياً، وصورت جميع مرمزات العربية والتركية. وقد نشرت مكتبة الكونجرس أخيراً فهرساً بمخطوطات ووثائق التي صورتها البعثة<sup>٢</sup> ولا ينبغي عنا أن اجموت العربية تنص: الحفلات وتاريخ الوثائق من القرن الثامن إلى القرن الرابع عشر الميلادي، فهي تكشف عن تطور الخط العربي من العهد الفاطمي إلى العصر الحديث ولعل علماء يكتفون على دراسة هذه المجموعة القيمة. ومن هذه المجموعة المخطوط الذي أطلق عليه Codex 314 Codex Arabicus الذي دون عليه بالمقات لموربانية ونمريية ويومانية وهو مخطوط عليه Parispsesi ولا يمكن الجزم بتاريخ هذه نكتابات إلا عن طريق استعمال الأشعة فوق البنفسجية.

## الفصل الثاني

### ما نريده لنا

لعل في هذه الأهمية لبرية بدور الوثائق في الدول المختلفة ما آثار لنا السيل وأوضح المبادئ المهمة التي لا تناس من نطيلها إذا ما أردنا إنشاء دار قومية للوثائق تاريخية، وقد رأينا كيف أن دور الوثائق لم تمد دور حفظ للمستندات والحجج التي تبت الحقوق لمحب، بل أصبحت عنصراً من عناصر الثقافة القومية والمستودع الأول لأدوات البحث في التاريخ القومي، ونعدت كما يقول الفرنسيون « جرن لتاريخ » ( *Journal de l'histoire* ) بغير البحث والاطلاع وتعمل على نشر الوثائق.

<sup>١</sup> *Ann. Syriac. Syria. The Arabic Treasures of the Library of Mount Sinai* (Proceedings Vol. II, *Eastern Series of Historical Studies*, 1952).  
<sup>٢</sup> *Checklist of Manuscripts in St Catherine's Monastery, Mount Sinai, Microfilmed for the Library of Congress—Washington, 1962*  
 Prepared under the direction of Professor Kenneth Clark of Duke University.

١ — وأما لكل دولة قانونها الخاص المنظم لوثائقها ، فعند الفرنسيين كان قانون  
٢٥ يولييه سنة ١٧٩٤ ، وعند البريطانيين قانون ١٤ أغسطس  
سنة ١٨٣٨ ، وعند الأمريكيين قانون ١٩ يولييه سنة ١٩٣٤ ، وقد لمت هذه على تجميع  
الوثائق وحصرها وتسجيلها وفهرستها والمثل على نشر ما يتقرر نشره منها .

وأما كيف جمعت الثروة ثغرية معظم الوثائق لفرنسية في صيد واحد ، وكيف  
أسست الأرشيف القومي الفرنسي ( Archives Nationales ) ، وكيف شكلت الأمان  
لفحص الوثائق في جميع أنحاء فرنسا ، وأما كيف وضع القانون الإنجليزي بتاريخ  
١٤ أغسطس سنة ١٨٣٨ جميع الوثائق تحت مرفعة قاضي القضاء ( Master of the  
House ) وليس - تابعين دار قومية لوثائق وخولت لكبير القضاء هذا سلطات  
واسعة ، ثم أخذت لجنة المخطوطات التاريخية ( Historical Manuscripts Commission )  
منذ عام ١٨٦٩ تجميع بيانات عن الوثائق ، ومنذ عام ١٩٤٥ وضع أساس لسجل قومي  
للوثائق ( National Register of Archival ) ، وأما كيف نظم القانون الأمريكي  
بتاريخ ١٩ يولييه عام ١٩٣٤ وثائق الحكومة الاتحادية ، سواء منها التشريعية أو التنفيذية  
أو القضائية . ووضعت هذه تحت إشراف مدير الدار القومية للوثائق ، ثم قررت اللجنة  
القومية للمطبوعات التاريخية ( National Historical Publications Commission )  
إنشاء سجل يحوى الوثائق المتميزة في أنحاء البلاد كما عنت بنشر وثائق الزمان .

أما الحال في جمهورية مصر فلا تسير هذه المادى . فزاتنا مشقت ، ونهيس الوزارات  
عن وثائقها ، وتقوى هي بسبل لوائح الحفظ ، ولا تشرف دار المحفوظات على الوثائق  
ذلك الإشراف الذى رأيناه ، ولا يدخل في حساب القائمين أن هذه الوثائق مصدر  
من مصادر التاريخ تتخذ كل الوسائل لتيسير الإطلاع عليها .

فليتأ أن يبدأ بإصدار التشريعات التى تعمل على لم تمت هذا التراث أينا وجد  
وتنظيمه تنظيمًا قنياً وتسجيله وتصنيفه تصنيفاً علمياً وتيسير الإطلاع عليه لقباحين



وتقرر ما يقرر تشريع وفق مناهج علمية . وقد آن الأوان لأن تكون هناك وجهة نظر مستقاة من المصادر النصرية .

٢ - إن الأمل مفعود على أن تقوم دار الوثائق التاريخية المزعم إنشاؤها بهذه المهمة .

ولا ينبغي أن ننسى أن الطريق طويل وشاق ، وقد رأينا الدول تبنى العناية النامة بمثل هذه المؤسسات الثقافية ، وترصد لها الأموال ، وتقوم الجامعات بتخريج إخصائيين في الوثائق ، إذ لا يكفي في ذلك دارسو التاريخ أو الجغرافيا أو الاقتصاد فحسب وقد رأينا كيف أنشئت المعاهد الخاصة ورتبت المناهج والخطط حتى يخرج من يسل على فهرسة الوثائق وتصنيفها وترتيبها وترميمها وتحفيظها ونشرها .

ولا ينبغي في هذا المقام إلا أن أوجو جامعة القاهرة — أن العديد من هذه الوثائق ومكتبات خزنة السياسة لعلية التي تتفق وحاجاتها ومطالبها ، فالمعهد مقرر إلى أدوات البحث ، والمناهج في حاجة إلى تعديل وإدخال مواد تصل اتصالاً وثيقاً بوثائقنا ، وليس من شك في أنه سيفع عن جانب هؤلاء المتخرجين الحد من مهمة الصيانة والحفظ والتصنيف والنشر (Conserver, Classer, Inventorier et Communiquer) .

٣ - إن كثيراً من الوزارات والمصالح لا تولى العناية الواجبة بوثائقها ولا تتبع النظم ككيفية صيانتها ، بل كثيراً ما تصرف في وثائقها تصرفاً لا يفهم التاريخ ، ولا ميل لمعالجة ذلك إلا إذا أشرفت الدار الجديدة من هذه الوثائق في مصادرها الأولى ، وقد رأيت كيف نظم الأمر في فرنسا ، فقد قضى مرسوم ٢٦ يوليو عام ١٩٣٦ بأن يقوم بانتقيس على الوثائق في الوزارات مندوبان ، أحدهما عن المجلس الأعلى للوثائق والثاني عن إدارة الأرشيفات ، تـ<sup>١</sup> الإدارة التي تصل على توحيد النظم في فرنسا ، وتقوم بالرقابة الشاملة على جميع دور الوثائق . وقد ساعدت تقسيمات على حسن سير العمل ، فلا يعين في دور الوثائق إلا المتخرجون في مدرسة الوثائق ، ولا يجوز لفرد أن يتقلد وظيفة في هذه الدور إلا عن طريق اختبار في مواد متصلة بالوثائق .

وسواء أكان ذلك التنظيم من مهمة إدارة منفصلة ، أم من مهمة دار الوثائق القومية ، فالأمر الذي يجب رعايته هو رسم سياسة قومية للوثائق .

٤ — وأما في الولايات المتحدة الأمريكية كيف حدد اختصاص قسم سجل الحكومة الاتحادية (Federal Register - Division of Federal Register) من نشر نصريحات الرؤساء والأوامر الإدارية ، فبعوم يتركها وتلقبها وإصدارها في Code of Federal Regulations وليس من شك في أن هذه نصريحات والمذكرات هي مادة للتأريخ ، فليما أن تدرس موضوع تنظيم مجموعات الحكومة ، وأن تعمل على توحيد طرق نشر القوانين ، وأن تعمل على تزييف بطرق منظمة منفصلة . وليس من شك في أن هذه التنظيمات ذات شأن أعظم دور الوثائق .

٥ — أما كيف تقوم دار الوثائق البريطانية بنشر الوثائق وتحقيق نصوصها ، وذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر ، ورأينا في الولايات المتحدة الأمريكية كيف عمل اللجنة القومية للمطبوعات التاريخية من نشر الوثائق التاريخية على نفقة الدولة . أما نحن في مصر فلم نوضع المناهج ، ولا نص لدولة بنشر وثائقها . فليما أن نبادر بتشكيل مثل هذه الهيئات لتتبع الخطط والاختيار ما يشر أو يترجم من وثائقها ، ونحن نعلم أن لدينا كثيراً من الوثائق تركية لم نترجم إلى الآن إلى اللغة العربية ، ونحن ندرك أن عدد من يحدقون هذه المهمة ويقدررون أن ترجمة تصحيحها قد تضاعف كثيراً ، فليما رسم الخطط بذلك ، وقد رسمت الدول لنا سبيل في ذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر حيث وصفت ألمانيا الأسس لنشر مصادر لتاريخ الألمان (Monumenta Germaniae Historica) وكان جيزو (Jezzo) (١٧٨٧-١٨٨٤) حينما كان وزيراً للوزارة معارف الفرنسية « جمعية تاريخ فرنسا » التي قامت على نشر مصادر لتاريخ الفرنسي ، ثم كون لجنة قريبة أخرى تنشر حساب الحكومة الفرنسية بمجموعة الوثائق الفرنسية التي لم يسبق نشرها وقامت بطبعها منذ عام ١٨٣٦ بنشر وثائقها ، وكذلك أسبانيا منذ عام ١٨٤٢ .

٦ - لقد أصبحت مهمة دور الوثائق في الدول جمع أدوات البحث التي تمين على رفع مستوى البحوث التاريخية وأصبحت هذه مراكز بيبليوجرافية - Bibliographic Centre لدراسة العلوم الاجتماعية المتصلة بالتاريخ القومي. وقد أسهمت اليونسكو أخيراً في إنشاء مركز بيبليوجرافي علمي متصل بمجلس البحوث الأهل ، ولا تزال تقتصر إلى مركز بيبليوجرافي للعلوم الاجتماعية تكون مهمته الارتداد إلى مصادر البحوث في تلك المواد . وليس أقرب إلى ذلك السبل ، من دار الوثائق التاريخية القومية المزمع إنشاؤها . وقد نسهم دار الكتب المصرية مع الدار الجديدة في إنشاء هذه المؤسسة التي تغلظ المصادر وتعمل على تيسير اطلاع العلماء عليها .

٧ - من الخير أن نذكر الآن في وضع سواة لدور الوثائق الاقليمية ، فكل أنليم ذكريات ولكل مركز حاجاته الثقافية ، وقد رأينا في فراسا مثلاً كيف أصبحت هذا الدور الاقليمية مراكز للارتداد ، وكيف أصبحت المكتبة الاقليمية ودار الوثائق الاقليمية صنون يعملان على تنقيب الشعب ، الأولى عن طريق الكتب ، والثانية عن طريق الوثائق المختلفة وتيسير الاطلاع عليها لطلاب الحقيقة .



## المراجع العربية

إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، المعروف بحج الأديب أو طبقات الأديب : لياقوت  
الحوى نشره د . س . مرجليوث . مطبعة حندية بالقاهرة ١٩٢٥ — ١٩٢٧

التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية : لعزير خاكي ، ( الكتاب القدي للحاكم  
الأهلية ، المطبعة الأميرية بولاق ١٩٣٧ — ١٩٣٨ ) .

دار المحفوظات الصومية — سجلات المتحف .

صبح الأعشى : للفلفستدي

مجائب الآثار في التراجم والأخبار : لعبد الرحمن الجبرق ، القاهرة ١٣٢٢ هـ .

فهرست مكتبة دير سانت كاترين بطور سيناء : لمراد كامل ( وزارة المعارف الصومية ،  
إدارة إحياء التراث العرب ) القاهرة ، المطبعة الأميرية ١٩٥١

في موكب الشمس : لأحمد بدوي . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٤٦ — ١٩٥٠

كتاب قوانين الدواوين : لأسعد بن مماتي ، جمعه وحققه عزير سوريل عطيه ،  
مطبعة مصر ١٩٥٣

لائحة ترتيب الدواوين عام ١٦٦٢ هـ ، نسخة خطية يضم المحفوظات التاريخية  
بالقصر الجمهوري .

لائحة محفوظات الحكومة الخاصة بالحسابات والمستخدمين والمؤسسات ونظام غرف الحفظ .

المجلد في التاريخ المصري .

الحاكم الأهلية بعد إنشائها ، محمد سامى مازن ، ( الكتاب الذهبي للحاكم الأهلية ،  
الطبعة الأميرية بولاق ١٩٣٧ — ١٩٣٨ ) .

المخطوطات التاريخية — العصر الجمهورى .

وثائق ديوان الإيرادات .

وثائق ديوان الخديوى .

وثائق شورى المطاعة .

وثائق المجلس الخصوصى .

مذكرات التوقيعات الشرعية : على فراعته ، الطبعة الثانية ١٩٢٧ .

مذكرات مدير دار المخطوطات المصرية ( مقدمة لمجلة دار الوثائق التاريخية القومية ) .

مصر القديمة : سليم حسن .

المواعظ والاعتبار ذكر الخطط والآثار : لفقرى .

لقارة الحفانية -- لأحة وقرحات الحاكم الأهلية . الطبعة الأميرية ١٩١٠

وزارة الأشغال المصرية -- لأحة المخطوطات ، الطبعة الأميرية ١٩٣٨

وزارة الحفانية -- لأحة مخطوطات الحاكم الأهلية ، الطبعة الأميرية ١٩٢٥

وزارة الصحة المصرية -- لأحة المخطوطات المنسوبة لقرار الوزاوى الصادر فى ٢ يونيه

١٩٢٨ ، الطبعة الأميرية ١٩٥٠

وزارة امدن -- مصلحة شهر القارى وتوثيق ، فمليات لتوثيق . القاهرة .

طبعة الأميرية ١٩٢٨

الوقائع المصرية .



## المراجع لأفريقية

Annual Report on the National Archives and Records Services. From the Annual Report of the Administrator of General Services for the year Ending June 30, 1952. Washington, Government Printing Office, 1953.

Les Archives. Organisation générale des Archives. Paris, Imprimerie Nationale, 1952.

Archives. Numéro Spécial de l'Éducation Nationale.

Archivium. Revue Internationale des Archives publiée sous les auspices de l'Unesco et du Conseil International des Archives.

Aziz Suryan Arwa. The Arabic Treasures of the Convent of Mount Sinai. (Egyptian Society of Historical Studies, 1952 Proceedings Vol. II.)

Baleçon, Mary. Records of the Borough of Leicester.

Bell, Edric. Egypt from Alexander the Great to the Arab Conquest. Oxford, 1931.

Bell, Edric. Jews and Christians in Egypt. The Jewish troubles in Alexandria and the Milanian controversy 1924.

The Burial-place of Qasbiy as described in his Endowment Deed. Part I. by J. A. Mayer. Prose and Text and Index. Arthur Probsthain, 1926.

Bulletins of the National Archives. Number 6 June 1934.

Buildings and Equipment for Archives.

Checklist of Manuscripts in St. Catherine's Monastery, Mount Sinai; including a list of the Library at Gretna. Prepared under the direction of Kenneth C. Andriessen, 1952.

Dere, Louis. Sur les sources des Archives Turques du Caire. (Société Royale de Géographie, 1940).

La Documentation Administrative Française. No 37.

Les Archives. Égypte. Paris, 1951.

General Services Administration. For National Archives.

Your Commission's Report on the National Archives, 1950. Washington, D.C.

- General Services Administration. The National Archives. Disposition of Federal Records. Washington, 1949.
- General Services Administration. The National Archives. Handbook of Procedures. Washington, 1952.
- Giry, A. Manuel de Diplomatique. Paris, Felix Alcan, 1925.
- Grohmann, A. Allgemeine Einführung in die arabischen Papyri.
- Guide to the Records in the National Archives. Washington, 1948.
- Holles, John. Libraries and the materials of local history. London, Graston, 1948.
- Ibrahim Salama. Bibliographie analytique et critique touchant la question de l'enseignement en Egypte depuis la période des Mameluks jusqu'à nos jours. Le Caire, 1933.
- Institut International de Coopération Intellectuelle. Guide International des archives. Paris, 1934.
- Jenkinson, Henry. The English Archivist. A new Profession, London, 1948.
- Jenkinson, Henry. Annual of Archive Administration. London, 1937.
- Johnson, A. Roman Egypt. Baltimore, 1936.
- The Journal of Documentation devoted to the Recording, Organization and Dissemination of Specialized Knowledge. Vol 9.
- Ministère de l'Éducation Nationale. Direction des archives. Décret du 21 Juillet 1936. Melun, Impr. Nat. 1936.
- Ministère de l'Éducation Nationale. Direction des Archives. Loi, Règlement et Instruction concernant les archives communales. Paris, 1951.
- Ministère de l'Instruction Publique et des Beaux Arts. Direction des Archives. Circulaires, Arrêts, Règlements et Instructions concernant le service des Archives Départementales, 1946.
- Posner, E. Some aspects of archival development since the French Revolution. American Antiquist.
- Public Record Office (London). The public records. Part 4 Introductory. London, The Manuscript Society Office, 1949.
- Revue des Deux Mondes, 1947.
- Revue Internationale des Archives, 1957 et.
- Revue, Cahiers, Travaux et Travaux des Archives Publiques. Paris, 1955 et 1956.
- Rodwald. A later estate in the third Century. Madison, 1932.



أرشيفات نودين : ٥٢  
أرشيفات رئاسة مجلس الوزراء (الامانية) :

٥٢

أرشيفات شقيقات : ٥٧  
أرشيفات وزارة المعارف والفنون الجميلة  
( الامانية ) : ٥٢

أرشيفات ولاية بروسيا : ٥٨  
أرشيفات وزارة العدل ( المصرية ) :

٨٢

أرصاد : ٦

اسماعيل ( باشا ) ( خديوي مصر ) : ٩٣٨

٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣

٩٤ ٩٥

اشور بنياح : ١

اسنوميس الرابع : ٩١

انشاءات خيرات افندي : ٩٠

## (ب)

بابير : ٩

برقي : ١٧١

برست : ٢٤

برندنج : ٥٦

برد ( مودير ) : ١٣٢

بطرس الحاني : ٢١

بطرس عليه : ٧٠

بوتير ( دورث غري ) : ٨

بوخارود : ٩

بودوير : ٥

بيت التحريات العسكرية ( المصري ) :

٥٩

بيت القلود المملوكة : ٥٩

بيت المال : ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩

## (ت)

تالاس : ٩١

تخمس ثلثات : ٩٠

١١٤

تحفة الارشاد : ٩٥  
تحفة السنية بأسماء البلاد المصرية : ٩٥  
التعريف بالمصطلح الشريف : ٦٦  
تل النهاوة : ٩١ ٩٢

## (ج)

جامعة علا : ٩٢

جريتلي : ٦٢

جماعة الثورة البريطانية : ٢٩

جمعية أسماء الرافائيل الانسانية : ٧١

جمعية أمم الرافائيل ( الأمريكية ) : ٧٠

الجمعية الرئيسية ( الفرنسية ) : ١٨٠

الجمعية التشريعية ( الفرنسية ) : ١٨٠

جمعية الماديات ( البريطانية ) : ٣٣

جمعية المخطوطات التاريخية ( البريطانية ) : ٢٩١

٣١

جمعية المطبوعات التاريخية ( الأمريكية ) : ٤٠

جمعية المكتبات البريطانية : ٣٠٠ ٩٠

جمعية الثورة البريطانية : ٣٠٠ ٦٠

جيسكود ( غري ) : ١٢٠ ١١٠

جوسيه : ٩٢ ٩١

جونسون : ٦٣

جورج : ١٠٦

## (ح)

حمام الدين لاجين : ٩٥

حسن حسن : ٧٤

حسن غري : ٧٤

حسن غري ( باشا ) : ٨٥

حسن مصطفى حائط : ٧٤

## (خ)

خيرات افندي ( مكتبة الديوان الخديوي ) :

٩٠

(د)

دار المحفوظات (السومية المصرية) : ٤١

١٦٨ . ١٦٩ . ٧٠ . ٧١ . ٧٢ . ٧٣ . ٧٤

٧٥ . ٧٦ . ٧٧ . ٧٨ . ٧٩ . ٨٠

٨١ . ٨٢ . ٨٣

دار وثائق اشبيلية : ٩٥ . ٩٦

دار الوثائق التاريخية بمصر : ٩٧ . ٩٨

٩٩

دار الوثائق التاريخية القومية (المصرية) :

١٠٠

دار وثائق مينسك : ١٠١ . ١٠٢ . ١٠٣

دار الوثائق القومية (الأمريكية) : ١٠٤

١٠٥ . ١٠٦ . ١٠٧ . ١٠٨ . ١٠٩

١١٠ . ١١١ . ١١٢

دار الوثائق القومية (الابطالية) : ١١٣

دار الوثائق القومية (البريطانية) : ١١٤ . ١١٥

١١٦ . ١١٧ . ١١٨ . ١١٩ . ١٢٠

دار الوثائق القومية (الفرنسية) : ١٢١ . ١٢٢

١٢٣ . ١٢٤ . ١٢٥ . ١٢٦ . ١٢٧

١٢٨ . ١٢٩ . ١٣٠

دار وثائق الكالا : ١٣١ . ١٣٢

١٣٣ . ١٣٤ . ١٣٥

دستور : ١٣٦

المدرسة المصرية = دار المحفوظات

(المصرية)

المدرسة المصرية = دار المحفوظات

(المصرية)

دقي : ١٣٧

ديوان : ١٣٨ . ١٣٩ . ١٤٠ . ١٤١ . ١٤٢

دولار (بك) (أمير القوام) : ١٤٣

دقي (جون) : ١٤٤

دقي (جون) : ١٤٥

ديوان : ١٤٦

ديوان : ١٤٧ . ١٤٨ . ١٤٩

ديوان الإنشاء : ١٥٠ . ١٥١ . ١٥٢

ديوان الباشا : ١٥٣

ديوان البريد : ١٥٤

الديوان الخديوي : ١٥٥ . ١٥٦ . ١٥٧ . ١٥٨

الديوان القوي : ١٥٩ . ١٦٠

ديوان الزكاة : ١٦١ . ١٦٢ . ١٦٣

ديوان الرسائل : ١٦٤

ديوان الري : ١٦٥

ديوان الكتلة : ١٦٦ . ١٦٧ . ١٦٨ . ١٦٩

ديوان المال : ١٧٠

ديوان المالية : ١٧١

ديوان المدارس : ١٧٢ . ١٧٣

(ر)

رامب اندي (قادر دار الصك) : ١٧٤ . ١٧٥

رايون : ١٧٦

رشارد (قلب الأسد) : ١٧٧ . ١٧٨

روضة (رئيس جمهورية الولايات المتحدة)

الرايون : ١٧٩

روسيا : ١٨٠

رومانوس الأول : ١٨١

رياض (كشور سباح الأمان) - إنشاءات

خبرت اندي

(ز)

زكي علي : ١٨٢

زبون : ١٨٣

(س)

ساماركو : ١٨٤ . ١٨٥

سامي (باشا) : ١٨٦

سراي موزين : ١٨٧ . ١٨٨

سراي الصك : ١٨٩

معيد ( باشا ) : ٩٦ :

سليم الثالث : ٨٠ :

سلطان الخادم : ٩٦ :

### ( ش )

شارل الثالث : ٥١ :

شارل الخامس : ٩٥ ، ٥١ ، ٤٣ :

الشهر القناري : ٩٥ ، ٩٤ :

### ( ص )

صبح الأضنى : ٦٦ :

صلاح الدين ( الأيوبي ) : ٦٦ ، ٦٥ :

### ( ع )

عابدين = القصر الجمهوري

عادل سيف الدين أبو بكر : ٦٦ :

عباس الثاني : ٩٣ :

عبد الرسيم اليساني : ٩٥ :

عبد الرحمن بن علي بن شيت القرقس : ٦٧ :

عبد الحميد ( السلطان ) : ١٠٠ :

الغربة المدونة : ٩٠ :

### ( ف )

فانتيكاز : ٢٠ :

فانوس أبو صمان : ٧١ :

فرانسيس بنفوب : ٧١ :

فكر : ٩١ :

فوت : ٩٣ :

فوتل : ٦٤ :

فيضان : ٩٢ :

فيلادلفوس : ٩٢ :

فيليب أغسطس : ١٧ ، ١٦ :

فيليب الثاني : ٥١ :

### ( ق )

قانون ديوان الرسائل : ٦٥ :

قباي ( الملك الأسرف ) : ٩٥ ، ٩٤ :

قسم إدارة الوثائق ( الأمريكية ) : ٤٢ :

قسم الخسوف في الوثائق ( الأمريكية ) : ٤٥ :

قسم سجل الحكومة الاتحادية ( الأمريكية ) :

٤٦ :

قسم السجلات المرتبة : ٤١ :

قسم المراسيم والإرشاد ( الأمريكية ) : ٤٣ :

قسم المطبوعات والمعارض ( الأمريكية ) : ٤٢ :

قسم غرفة تنجوز إدارة الداخلية في ألمانيا : ٧ :

القصر الجمهوري ( المصري ) : ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٠ :

٩٣ ، ٩٢ :

قلادون ( السلطان ) : ٩٨ :

قلب الأسد = رشاد ( قلب الأسد ) :

القلنسوى : ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ :

قوانين السلوك : ٩٥ ، ٩٦ :

### ( ك )

كزويل : ٣٢ :

كاموس : ١٨ :

كائن ( دوريت ) : ٢٧ :

كلوديس : ٦٣ :

كولير : ١٧ ، ٩٠ :

### ( ل )

لاوود ( المركزي دي ) : ١٦ :

لجنة الإدارية لسجل الحكومة الاتحادية

( الأمريكية ) : ١٠ :

لجنة الأرشيفات ( الفرنسية ) : ١٨ :

لجنة التاريخية ( الألمانية ) : ٥٧ :

لجنة قومية للمطبوعات التاريخية ( الأمريكية ) :

٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ :

لجنة المخطوطات التاريخية ( البريطانية ) : ٦١ :





مجد آمون : ٦٠

مجد متى الأول : ٦٠

مجد السكرت : ٦٠

المتر باقة : ٩٥

المعهد الدول للتعاون الفكري : ٧

مجد عن المكتبات والأوسيعات بجامعة

لندن : ٣٠٠١٣

مجد الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة :

١٥٠١٤

المقريزي : ٦٤

المكتبة الأهلية بإديس : ١٨٠١٠

مكتبة ديرمنت كارين : ١٠١

مكتبة فرنسكل دوزفث : ٢٩٠١٠

مكتبة المالية ( الفرنسية ) : ١٧

المكتبة المسكية ( الفرنسية ) : ٢

مورد : ١٧

مونتلفث ( السكوت دى ) : ٢٠

مير : ٥١

## ( ن )

نابليون : ٥١٠٢٠٠١٩

نابليون الثالث : ١٩

نظارة الداخلية ( المصرية ) : ٧٥

نظارة المالية ( المصرية ) : ٧٥

نزار ( باشا ) : ٨٥

## ( هـ )

هادريان : ٩٢

هاوى ( توماس ) : ٢٢

هانوتو : ٩٢

هايد بارك بغيرورك : ١٩

هنت : ٩١

هنرى الثامن : ٣٢

هوف ( هيرت ) : ٢٥٠٦٠

١١٨

المجلد الثنية لأباء المكتبات والوثائق

وعطاء الآثار ( الإسبانية ) : ٥٠

## ( و )

وزارة الأوقاف ( المصرية ) : ٨٩

وزارة البحرية ( الفرنسية ) : ٢١٠٢٢٠٢٢

وزارة التجارة ( الفرنسية ) : ٩٩

وزارة الخربة ( الفرنسية ) : ٢٢٠٢٢

وزارة الخارجية ( الإسبانية ) : ٥٢

وزارة الخارجية ( البريطانية ) : ٩٤

وزارة الخارجية ( الفرنسية ) : ١٧٢٠٢١

٢٤٠٢٢

وزارة الخارجية ( المصرية ) : ٨١

وزارة الداخلية ( الفرنسية ) : ٢٩٠١٩

وزارة الداخلية لربح الألمان : ٥٧

وزارة الدولة ( الألمانية ) : ٥٧

وزارة الدولة ( الفرنسية ) : ٢٠

وزارة الصحة ( البريطانية ) : ٢٣

وزارة الصحة العمومية ( المصرية ) : ٧٧

وزارة الطيران ( الفرنسية ) : ٢٣٠٠٢

وزارة العدل ( الاسريكة ) : ٨٢

وزارة العدل ( الفرنسية ) : ٢١٠١٩

وزارة العدل ( المصرية ) : ٨٩٠٨٥

وزارة المالية ( الفرنسية ) : ١٧

وزارة المستعرات ( الفرنسية ) : ٢٣٠٢٢

وزارة المصارف الفرنسية : ٥٢١٠١٩

٢٦٠٢٤٠٢٣٠٢٢

وسمان : ٦٢

## ( ي )

يالحوت بجرس : ٧١

يوحنا ( كاتب المصروف ) : ٦٩

يوسف س : ٧٠

يوسكو : ٨٠٧



١ | لوحة رقم ١ | قاعة بحث يدار الوثائق القومية بالجزائر

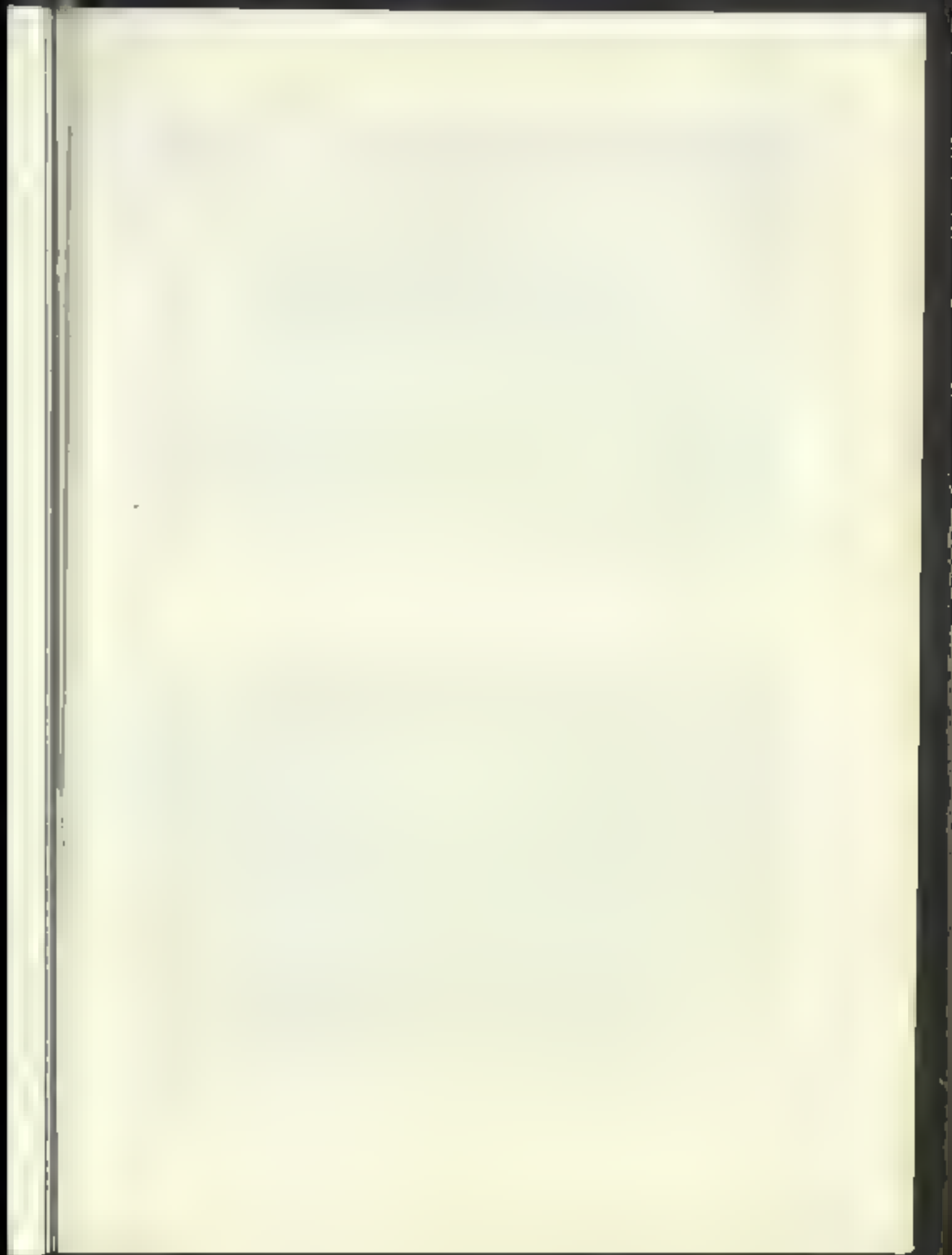




[ لوحة رقم ٢ ] مبنى دار الوثائق القومية بالولايات المتحدة الأمريكية



[ لوحة رقم ٣ ] مبنى دار الوثائق القومية بفرنسا



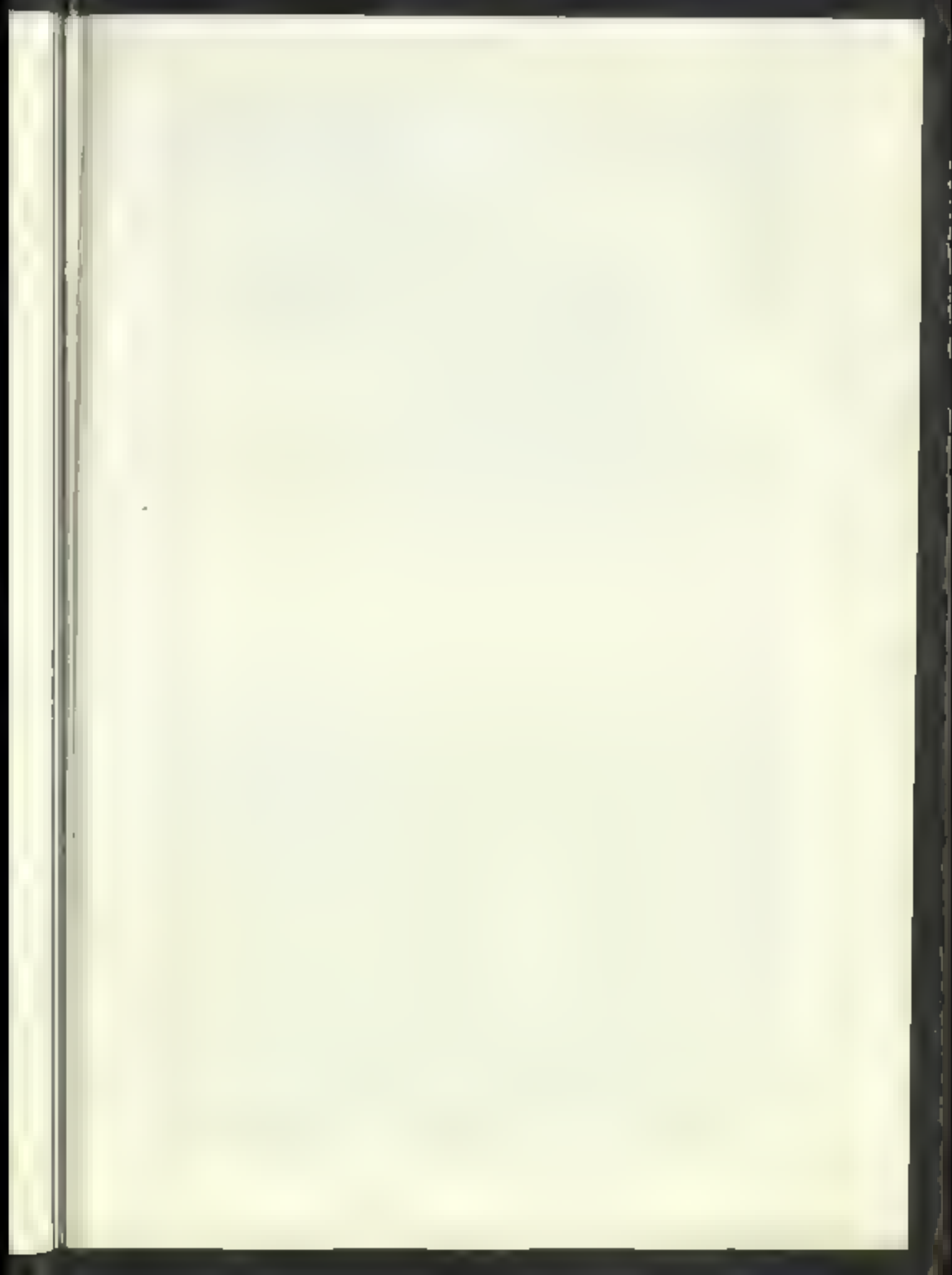




[ لوحة رقم ٤ ] طريقة حفظ الخرائط  
[ دار الوثائق القومية بولايات المتحدة الأمريكية ]

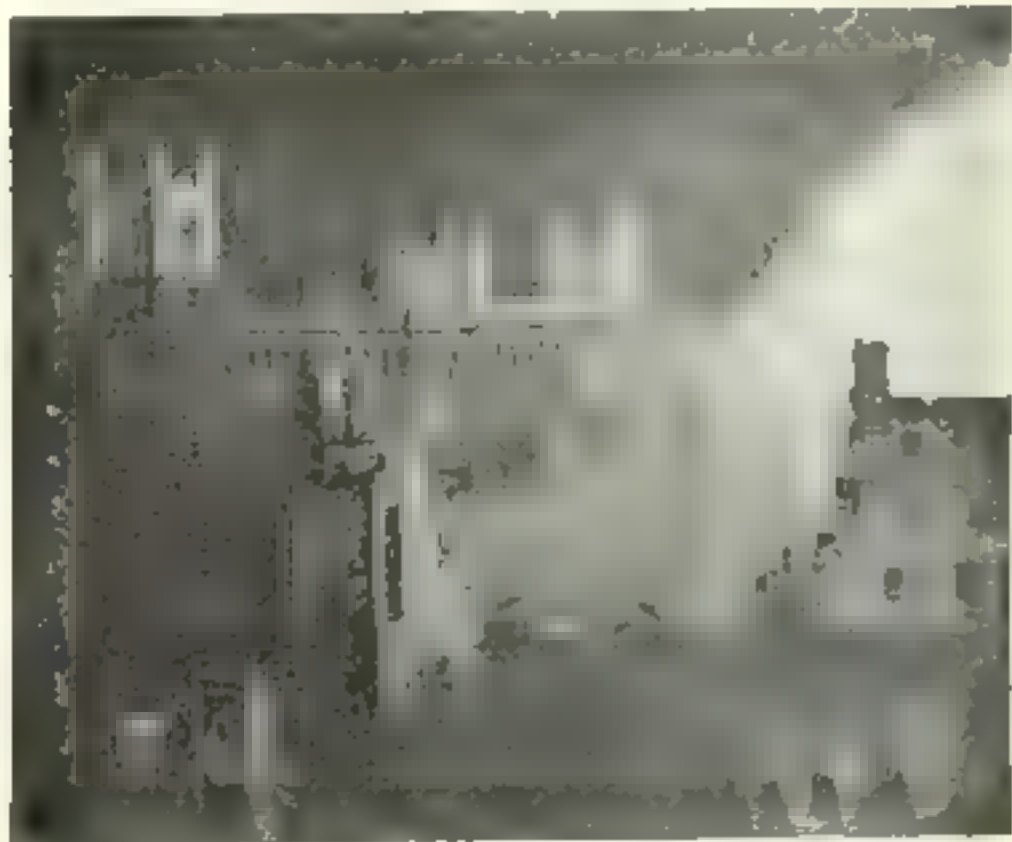


[ لوحة رقم ٥ ] طريقة حفظ التسجيلات التاريخية  
[ دار الوثائق القومية بولايات المتحدة الأمريكية ]



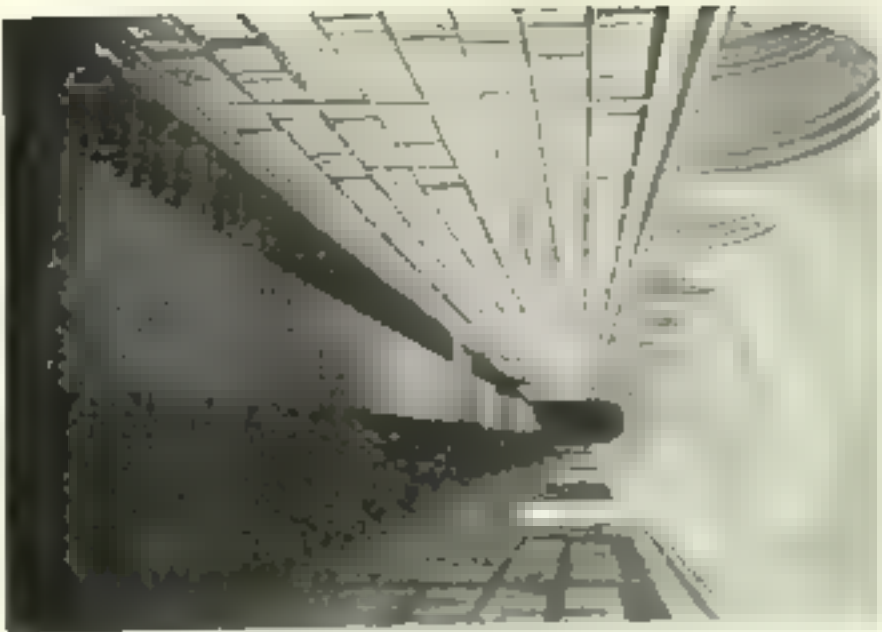


[ لوحة رقم ٦ ] فاعة البحث الرئيسية  
[ دار الوثائق القومية - مولات المتحدة الأمريكية ]



[ لوحة رقم ٧ ] مبنى دار الوثائق القومية بالبحر  
( The Public Record Office from the South side of Fleet Street )





الوحدة رقم ٩ | اجلالات البرلمان  
| دار الوثائق القومية بقرنسا



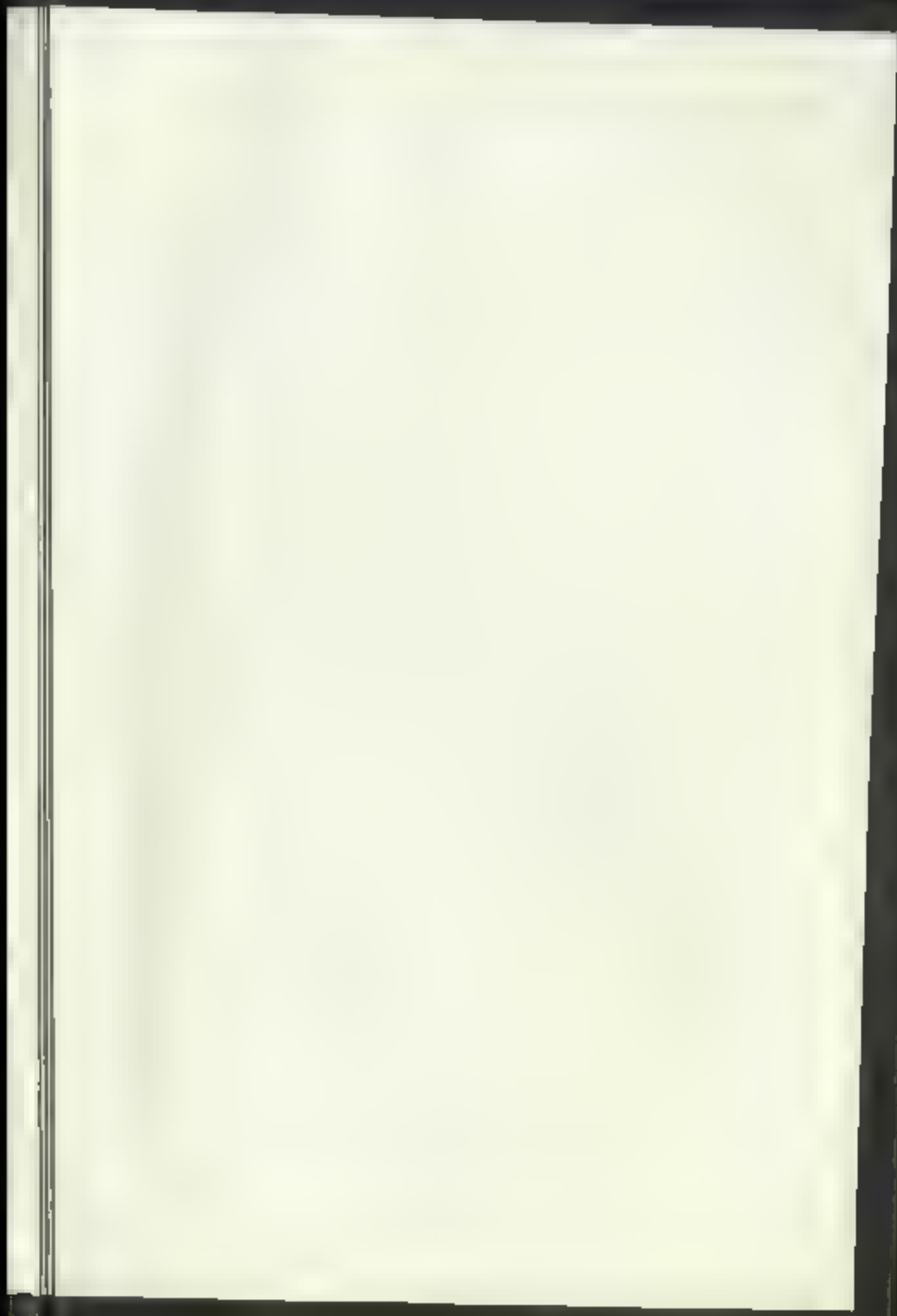
الوحدة رقم ٨ | طريقة حفظ الوثائق في صندوق خاصة  
| دار الوثائق القومية بالولايات المتحدة الأمريكية





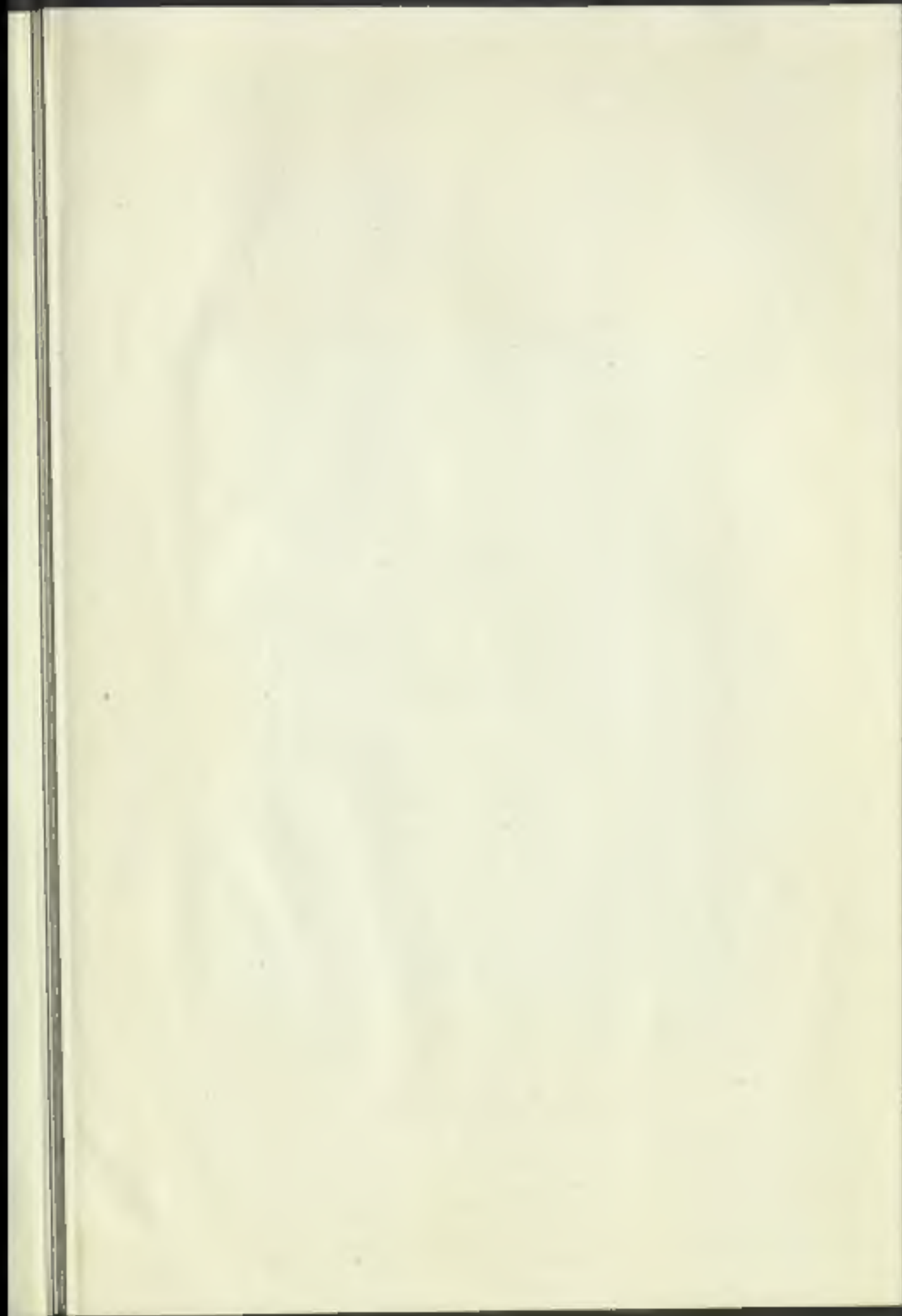


الوحدة رقم ١٠ | دار وثائق سنكاس "أسابيا"  
 Archivo General de Simancas





لوسه رقم ١١ | دار المحفوظات العمومية "جمهورية مصر"



تم طبع هذا الكتاب بمطبعة جامعة القاهرة  
في ٢٣ من رمضان سنة ١٣٧٣ ، الموافق  
٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ م

محمد زكي خليل  
مدير مطبعة جامعة القاهرة

(مطبوعة جامعة القاهرة ١٩٨٠/١٩٨١/١٩٨٢)